جغرافيـــة التجارة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشـــورات جامعـــة دمشق
كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية

جغرافية التجـــارة

الدكتـــــور
أسامـــــة قـــــدور
أستـــاذ مساعد في قسم الجغرافيـــــا

جامعـــــة دمشق
١٤٣٧ – ١٤٣٨
٢٠١٦ – ٢٠١٧

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المحتويـــات

- مقدمـــــــة ٧
- الفصل الأول: موضوع جغرافية التجارة ٩
- الفصل الثاني: المؤشرات الأساسية لجغرافية التجارة الدولية ١٣
- الفصل الثالث: العوامل الجغرافية المؤثرة في التجارة الدولية ١٧
- الفصل الرابع: الواقع الراهن للتجارة الدولية ٣٣
- الفصل الخامس: خصائص التجارة الدولية ٣٧
- الفصل السادس: مكونات التجارة الدولية ٤١
- الفصل السابع: التوزع الجغرافي للتجارة الدولية ٩٩
- الفصل الثامن: التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم ١٠٧
- الفصل التاسع: التجارة الخارجية في الدول النامية ١٥٥
- الفصل العاشر: التجارة الخارجية في الوطن العربي ١٦٩
- الفصل الحادي عشر: التجارة الخارجية السورية ١٨٣
- الملاحـــــــــق ١٩٣
- المصطلحات الأجنبية ٢١١
- المصـــادر ٢١٥

مقدمـــــــة

تعد التجارة الخارجية واحدة من أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد تطورت تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بمعدلات عالية، فاقت حجم الإنتاج الإجمالي المحلي في جميع دول العالم. وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وحتى اليوم، حيث زادت قيمة الصادرات العالمية عن ١٨ مرة، بينما زاد حجم الإنتاج الإجمالي الدولي بـــمقدار ٩ مرات.

إن التغيرات الاقتصادية الهائلة التي حصلت على المستوى الدولي، انعكست مباشرة على التجارة الدولية. فانتقل مركز الثقل الاقتصادي الدولي من القارتين الأوروبية والأمريكية إلى القارة الآسيوية، وخاصة إلى العملاق الاقتصادي الجديد المتمثل بجمهورية الصين الشعبية.

وأصبحت التجارة الدولية الموجه الأول لسياسة الدول المتقدمة في شمال أمريكا وغربي أوروبا، تستخدمها سلاحاً للعقوبات الاقتصادية على الدول الأخرى، مثل المقاطعة التجارية بالصادرات والواردات، وللتلاعب بأسعار السلع الرئيسة بالتجارة الدولية، وبأسعار الفوائد على رؤوس الأموال العالمية وغيرها. ولذلك لجأت الدول الأخرى إلى تأسيس التكتلات الاقتصادية والإقليمية من أجل مجابهة العقوبات المحتملة، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

لقد اهتمت العلوم الجغرافية بدراسة التجارة الدولية، علماً للعلاقات المكانية، والتفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية، حيث تكشف التجارة الخارجية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وعن مدى التطور الشامل المتكامل القطاعات الاقتصادية بفروعها كافة.

اعتمدت دراسة هذا المقرر على التحليل والمقارنة والاستنتاج، مدعوماً بالجداول والمصورات والأشكال، ومتوافقاً مع مفردات مقرر جغرافية النقل والتجارة المعتمد من قسم الجغرافيا بجامعة دمشق، وفقاً للخطة الدرسية الجديدة.

أشكر اللجنة العلمية والمؤلفة من الزملاء الأساتذة أ.د. عبد الرؤوف رهبان، أ.د. أديب الخليل، أ.د. ممدوح الدبس، على تدقيقهم العلمي لمحتويات الكتاب. كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور راتب سكر على تدقيقه اللغوي.

والله الموفـــق

المؤلف

د. أسامـــة حســـن قـــدور

الفصل الأول

موضوع جغرافيـــة التجارة

تعد جغرافية التجارة أحد فروع الجغرافية الاقتصادية، وقد تكونت نتيجة التخصص والتقسيم الجغرافي العمل الذي أدى إلى قيام التبادل التجاري. ويمكن تقسيم العلاقات التجارية إلى قسمين رئيسيين:

١ – التجارة الداخلية: تلك التي تتم ضمن حدود الدولة الوطنية، وفي ظل قوانين تجارية واحدة، تسهل انتقال السلع والخدمات داخل الدولة، بـــين المنـــاطق الإنتاجية والاستهلاكية، وتدفع قيمتها التجارية بالعملة المحلية.

٢ – التجارة الخارجية: التي تتم بين دول العالم والتكتلات الاقتصادية. وتبحـــث دراستها في توزع تيارات الصادرات والواردات بين المنـــاطق الإنتاجيـــة والاستهلاكية. حيث تبحث في بنية الصادرات والواردات لكـــل دولـــة أو لمجموعة دول أو أقاليم اقتصادية.

وتشمل عمليات التبادل الخارجي، انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بين أشخاص يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهـــدف إشـــباع حاجات ممكنة.

أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير شكل وطبيعة النظـــام الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى انفـــتاح الأسواق عالمياً. وزادت حركـــة الصادرات والواردات في ظل تقدم التجارة الإلكترونية، حيث تتم عمليـــات

البيع والشراء والتسويق والتسليم للسلع والمنتجات والخدمات المختلفة بين الشركات عبر وسائل التواصل الحديثة (الانترنت).

أهمية دراسة جغرافية التجارة الدولية:

اهتمت الدراسات الجغرافية الحديثة بالتجارة الدولية، وذلك لارتباطها بالعوامل المتبادلة بين الإنسان ودرجة تقدمه، وسيطرته من جهة، والوسط الجغرافي من جهة ثانية، مما ينعكس مباشرة على حركة المبادلات التجارية الدولية.

كما تهتم جغرافية التجارة بدراسة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بمناطق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بين دول العالم والكتل الاقتصادية العالمية، من خلال تحليل تيارات المبادلات التجارية، المتمثلة بالصادرات والواردات المنظورة، وفي انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والاستثمارات العالمية. وانطلاقاً من ذلك يستطيع الجغرافي الجمع بين عناصر المكان المختلفة ودراسة العلاقات المكانية لظاهرة التجارة الدولية بين المناطق المصدرة والمستهلكة، بناء على إدراكه وفهمه وتحليله للبيئات الطبيعية المختلفة[1]، وعلى معرفته بحجم السكان وتوزعهم الجغرافي، وتكوينهم الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك على ربطه العلاقات السياسية والاقتصادية وتأثيرها في التجارة الدولية.

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في أنها:

١ – تربط بين الدول والمجتمعات، مما يسهل تصريف فائض الإنتاج عن السوق المحلية.

---

[1] – عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ١١.

٢ – تكشف عن قدرة الدولة الإنتاجية ومدى قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.

٣ – تكشف عن القوة الشرائية لدى السكان ومستويات الدخل الفردي والقومي لهم.

٤ – تكشف عن رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وتأثير ذلك على الميزان التجاري الخارجي.

٥ – تعمل التجارة الخارجية على نقل التكنولوجيا، والمعلومات العلمية المتقدمة المفيدة للاقتصاد الوطني، وتعزيز التنمية الشاملة.

٦ – تعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، مما يؤدي إلى استقرار السوق الداخلية والمحافظة على مستويات الأسعار.

٧ – كما تسهم في إقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول المتعامل معها تجارياً.

٨ – وبالتالي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص الإنتاجي والتقسيم الدولي للعمل.

مصادر دراسات جغرافية التجارة الدولية:

تعتمد دراسات جغرافية التجارة الخارجية والداخلية والدولية على المصادر الآتية:

١ – الإحصاءات الوطنية والدولية للتجارة الخارجية.

٢ – المجموعات الإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها.

٣ – المعلومات المتوافرة في الموانئ والممرات البرية الدولية، ومحطات القطارات على مراكز الحدود، ونقاط الجمارك على الحدود البحرية والجوية والبرية.

٤ – المعلومات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية. وعن المنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات العربية مثل جامعة الدول العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها.

٥ – معطيات وبيانات المصارف والبنوك التجارية، والبنك الدولي.

٦ – المعلومات المتوافرة على صفحات الانترنيت.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصـــل الثانـــي

المؤشـــرات الأساسية للتجـــارة الدوليـــة

يشترك الجغرافيون الاقتصـــاديون والبـــاحثون والمختصـــون وعلمـــاء الاقتصاد في دراسة حركة تيارات التجارة الدولية، باستخدام عدد من المؤشرات والمقاييس الرياضية، التي تفيد في تحليل الواقع الاقتصادي والتجـــاري للدولـــة، وعلاقاتها التجارية الدولية، ومن أهم هذه المؤشرات:

١ – الميزان التجاري الخارجي:

يوضح الميزان التجاري الخارجي العلاقة بين قيمة الصـــادرات وقيمـــة الواردات للدولة. فإذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمـــة الصـــادرات، يكـــون الميزان التجاري خاسراً، وإذا استمر في تلك الحالة ينتقل إلى مرحلة جديدة هي مرحلة العجز التجاري، وهي الصفة الغالبة على معظم الدول الناميـــة، أمـــا إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيكون الميزان التجـــاري رابحـــاً وحيوياً. وتتصف به أكثرية الدول المتقدمة صناعياً. كمـــا ويكشـــف الميـــزان التجاري الخارجي للدولة واقع الاقتصاد الوطني، ونقاط قوته وضعفه.

وتتم دراسة الميزان التجاري الخارجي على مستويين:

آ – الميزان التجاري العام:

وهو حصيلة المبادلات التجارية (صادرات، واردات) للدولة مع جميـــع دول العالم والكتل الاقتصادية. وهو إما أن يكون رابحاً أو خاسراً.

ب – الميزان التجاري الجزئي:

وهو حصيلة المبادلات التجارية للدولة، مع دولة ما أو مع مجموعة من الدول. وقد يكون هذا الميزان رابحاً، حتى ولو كان الميزان التجاري الخارجي العام خاسراً.

٢ – معدل التبادل التجاري:

يشير هذا المعدل إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة وارداتها، إذ يقيس معدل التبادل القيمي، الذي يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لوارداتها، ويحسب على الشكل الآتي:

$$\text{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

تشير زيادة النسبة المئوية عن ١٠٠% إلى تحسن التبادل التجاري للدولة، والعكس صحيح في حال انخفاض هذه النسبة[١] عن ١٠٠%.

ويزيد معدل التبادل التجاري للدولة عن نسبة ١٠٠% في الحالات الآتية:

١ – إذا بقيت قيمة الصادرات دون تغير في حين انخفضت قيمة الواردات.

٢ – إذا ارتفعت قيمة الصادرات وبقيت قيمة الواردات كما هي.

٣ – إذا ارتفعت قيمة الصادرات والواردات، وكانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

٤ – إذا انخفضت قيمة الصادرات والواردات وكان انخفاض قيمة الصادرات أقل من انخفاض قيمة الواردات.

---

[١] – عبد الرؤوف رهبان ، المرجع السابق، ص ١٩ و ١٧.

٣ – قياس بنية الصادرات:

يقيس هذا المؤشر التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي. فكلما تنوعت منتجاته السلعية، وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من المنتجات المصدرة، دل ذلك على حيوية الهيكل الإنتاجي، وانخفضت المخاطر التي تواجهها الدولة أمام الاقتصاد العالمي، وزاد دورها في التجارة العالمية. وكلما اعتمدت الدولة على إنتاج عدد قليل من السلع، أصبحت عرضة لمخاطر الهزات الاقتصادية العالمية، وتحسب درجة التركز السلعي للصادرات وفق المعادلة الآتية:

$$\text{درجة التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة}}{\text{قيمة إجمالي الصادرات}} \times ١٠٠$$

٤ – قياس درجة التوزع الجغرافي للصادرات:

يقيس هذا المؤشر درجة التوزع الجغرافي الصادرات نحو الأسواق الدولية. وتكمن العلاقة الوثيقة بين درجة التركز السلعي للصادرات ودرجة تركزها الجغرافي، في أنه كلما ارتفعت درجة التركز السلعي للصادرات، تركزت صادرات الدول إلى أسواق محددة، مما يشير إلى حالة التبعية في الاقتصاد الوطني لأسواق محدودة عالمياً. وهذا دليل واضح على الضعف الاقتصادي. وتحسب درجة التركز الجغرافي للصادرات على النحو الآتي:

$$\text{درجة التركز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات الدولة لأهم شريكين}}{\text{قيمة إجمالي صادرات الدولة}} \times ١٠٠$$

وتدل ارتفاع قيمة درجة التركز الجغرافي للصادرات عالية، على تأثر الدولة بالقرارات الدولية، وتحكم الدول الأخرى بالاقتصاد الوطني، ولهذا يجب البحث عن أسواق جديدة للصادرات.

٥ – بنية الواردات وتوزعها الجغرافي:

تفيد دراسة تطور بنية الصادرات والواردات وتوزعها الجغرافي في معرفة مدى التغير الهيكلي للتجارة الخارجية خلال فترة زمنية محددة. وبذلك يمكن التعرف على أهم التطورات التي طرأت على الاقتصاد القومي للدولة، ومدى تأثير هذه التطورات في الاقتصاد العالمي بجميع قطاعاته. كما تفيد دراسة جغرافية التجارة الدولية في معرفة واقع العلاقات الاقتصادية بين مختلف الأقاليم الجغرافية، ودول العالم المتقدمة والنامية، وفي داخل الكتل الاقتصادية الكبرى نفسها. فمثلاً يتم التبادل التجاري بين الدول الرأسمالية على أساس المنافسة والصراع والمزاحمة فيما بينها، كالصراع القائم بين الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية. بالإضافة إلى الصراع على اقتسام مناطق النفوذ الاقتصادي في الدول النامية من أجل الربح الأعلى والسريع.

الفصل الثالـــث

العوامل الجغرافيـــة المؤثرة في التجارة الدولية

تؤثر في حركة التجارة الدولية مجموعة من العوامل الجغرافية المختلفة ومن أهم هذه العوامل :

أولاً: اختلاف الموارد الطبيعية والاقتصادية:

يختلف استغلال الموارد الطبيعة بين بلدان العالم، ومن إقليم إلى آخـــر، وذلك لاختلاف حجم الثروات الطبيعية ونوعيتها من جهة، ومستوى التقدم العلمي والتقني للحصول على تلك الموارد وتصنيعها وتكيفها لحاجة السكان من جهـــة أخرى. ومع ذلك يجب عدم إغفال دور العوامل الطبيعية ومؤثراتها في النواحي الزراعية بالدرجة الأولى، ومن ثم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

لقد أدى وقوع الدول والقارات على عروض جغرافية مختلفة، إلى تباين الظروف المناخية وعناصر المناخ (الحرارة والرياح والهطل والضغط الجـــوي، والرطوبة والنسبية)، وبالتالي إلى اختلاف البيئات الجغرافيـــة لنمـــو النباتـــات وممارسة النشاط الزراعي، مما أدى إلى تنوع في الغطاء النباتي الطبيعي، مـــن الغابات الاستوائية إلى الغابات المدارية إلى السهوب والمراعي، وغابات المناطق الدافئة والباردة. كما أدى ذلك إلى اختلاف مواعيد زراعة وجنـــي المحاصـــيل الزراعية، وهذا ما شكل قاعدة أساسية للتبادل التجاري بـــين الأقـــاليم المنتجـــة والأقاليم المستهلكة لتحقيق قانون التكامل الاقتصادي بينها.

فنوعية التربة وخصائصها ودرجة مساميتها تعد من أهم العوامل المؤثرة في نجاح الزراعة وإنتاجيتها، أما استواء السطح فيساعد على إقامة مشاريع الري والصرف، وعلى مد طرق المواصلات المختلفة، وخاصة البرية منها، لتأمين ما تحتاج إليه الأراضي الزراعية، وتأمين الخدمات المتنوعة للسكان الـــزراعيين، كما ويساعد في نقل وتسويق المنتجات الزراعية بأقصر وقت وبأقل جهد وكلفـــة ممكنة.

وتختلف أنواع الموارد الطبيعية من مكان إلى آخر، فتتوزع بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم، وتتباين الموارد الزراعية من قارة إلى أخرى ومن بلد لأخر، وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم /١/ .

جدول /١/ توزيع المساحات الزراعية بحسب القارات لعام ٢٠١١م

القارة	مساحة الأراضي الزراعية مليون هكتار	النسبة المئوية للمساحات المزروعة	النسبة المئوية من إجمال مساحة القارة
آسيا	٤٥٣	٣١	١٧
أمريكا الشمالية	٢٧٤	١٩	١٣
الاتحاد الروسي	٢٣١	١٦	١٠
أفريقيا	١٨٧	١٣	٦
أوروبا	١٤٠	١٠	٣٠
أمريكا الجنوبية	١٤٢	١٠	٨
أوقيانوسيا	٥١	١,١	٦
المجموع	**١٤٧٧**	**١٠٠**	**١٢,٩**

من عمل المؤلف اعتماداً على بيانات منظمة الفاو .www.FAO.ORG

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في العالم نحو ١٤.٨ مليون كم٢، وهذا ما يعادل ١٢.٩% من مساحة اليابسة. كما تختلف مساحة الأراضي الزراعية بين قارات ودول العالم، فترتفع في القارة الأوروبية نسبتها على ٣٠% من مساحة القارة لوقوعها في العروض المعتدلة، ولارتفاع مستوى التقدم التقني في هذه القارة. وتقل نسبة الأراضي الزراعية عن ١٠% في أراضي روسيا الاتحادية وكندا، وذلك بسبب اتساع مساحة الأراضي الجليدية والغابات المخروطية والمراعي فيهما. كما تنتشر المساحات الصحراوية والهضاب والجبال العالية في القارة الأسيوية مما أدى إلى انخفاض نسبة المساحات الزراعية، والتي انحصرت في مساحات محدودة مثل سهل الصين ووديان الهند الصينية.

أما قارات النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، فتتميز بقلة الأراضي الزراعية بسبب الغابات الاستوائية في أفريقية وأمريكا الجنوبية، ولكثرة الصحارى في أستراليا وأفريقيا، إضافة إلى المراعي التي تتسع على حساب المساحات المخصصة للزراعة، حيث تشغل نحو ثلث مساحة أفريقيا وأكثر من نصف مساحة استراليا.

إن موقع القارات والدول في عروض مختلفة، واختلاف الموارد الطبيعية بين إقليم وآخر يؤدي إلى تباين واضح للمنتجات الزراعية، وبالتالي إلى تعزيز قانون التبادل التجاري، فمثلاً تختص الأقاليم المدارية وشبه المدارية في تصدير المطاط والبن والزيوت النباتية والشاي، والقطن والجوت وغيرها من الغلات النباتية إلى الأقاليم الأخرى، والبلدان الصناعية في العروض المعتدلة والباردة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

كما أن اختلاف مواسم جني المحاصيل الزراعية بين نصفي الكرة الشمالي والجنوبي يزيد من عمليات التبادل التجاري بين بلدان العالم والقارات.

تشغل قارة آسيا المرتبة الأولى في العالم بإنتاج الحبوب، إذ أنتجت ما نسبته أكثر من (٥١%) من جملة الإنتاج العالمي من الحبوب عام ٢٠١٢م، تلتها قارة أوروبا التي أنتجت ما يقرب من (١٦.٥%)، ثم قارة أمريكا الشمالية (١٦%) من جملة إنتاج العالم من الحبوب في عام ٢٠١٢م، انظر الجدول رقم /٢/.

جدول رقم /٢/ يبين إنتاج قارات العالم من الحبوب عام ٢٠١٢م

القارة	كمية الإنتاج (ألف طن	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	الإنتاجية (كغ/هكتار)
أفريقيا	١٧٤٠١٥	٦.٧٨	١٠٧٥٠٧	١٦١٩
أمريكا الشمالية	٤٠٩٠٨٨	١٥.٩٤	٧٤٥٢٩	٥٤٨٩
أمريكا الوسطى	٣٨٧٨٨	١.٥١	١٢١٢١	٣٢٠٠
أمريكا الجنوبية	١٦١٦٠١	٦.٣٠	٣٨٣١٢	٤٢١٨
آسيا	١٣١٧٠٩٤	٥١.٣٢	٣٣٧٠٧١	٣٩٠٧
أوروبا	٤٢١٠٥٨	١٦.٤١	١١٥٣١٠	٣٦٥٢
أوقيانوسيا	٤٤٦١١	١.٧٤	١٩١٨٨	٢٣٢٥
العالم	٢٥٦٦٢٥٥	١٠٠.٠٠	٧٠٥١١٣	٣٦٣٩

من عمل المؤلف بالاعتماد على بيانات منظمة الفاو WWW.FAO.ORG

أما المعادن ومصادر الطاقة فيقتصر وجودها في مناطق محدودة المساحة، تتميز بتركيز معدني كبير، وتجاورها مباشرة مناطق خالية من المعادن ومن مصادر الطاقة.

وتلعب درجة وفرة الموارد المعدنية أو ندرتها دوراً كبيراً في عمليات الإنتاج الاقتصادي، إذ تؤثر تأثيراً مباشراً في تجارة المعادن الدولية، ومع ذلك تستورد بعض الدول كميات كبيرة من المعادن نفسها، التي تنتجها من أراضيها بكميات كبيرة، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية، أو للاحتفاظ برصيد احتياطي خشية نضوبها كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستورد كميات كبيرة من المعادن ومصادر الطاقة الأخرى بأسعار رخيصة من الدول النامية.

كما تتوزع مصادر الطاقة بشكل متباين وغير متساو بين قارات ودول العالم. حيث تحتل قارة آسيا المركز الأول بإنتاج نحو ٣٠% من إجمالي إنتاج الطاقة بالعالم، تليها قارة أمريكا الشمالية بإنتاج يبلغ ١٧%، ثم مجموعة الدول المستقلة بنحو ١٣%. في حين تنخفض نسب الإنتاج عن ١٠% في قارات أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا.

ثانياً – تباين التوزع الجغرافي للسكان وقدراتهم المادية:

يعد السكان أحد العوامل المؤثرة والهامة في الإنتاج المادي، وبالوقت نفسه هم المستهلكون الرئيسيون لهذا الإنتاج.

ويتجلى تأثير السكان في التجارة الدولية، من حيث حجمهم وتوزعهم الجغرافي في جهات العالم، وفي قدراتهم في عمليات الإنتاج والاستهلاك، فكلما زاد عددهم وارتفعت كثافتهم زاد استهلاكهم، وبالتالي تزداد المبادلات التجارية. إضافة إلى ذلك تلعب العادات والتقاليد والقوة الشرائية والمستوى الصحي والتكنولوجي دوراً كبيراً في التجارة العالمية.

فقد لعبت الزيادة السكانية السريعة دوراً مهماً في نمو حجم التجارة الدولية في القرن العشرين، فعدد السكان الحالي يبلغ أكثر من ٧.٢٤١ مليون نسمة، يتوزعون بشكل غير متساو على قارات العالم، وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم /٣/.

جدول رقم /٣/ التوزع الجغرافي لسكان العالم حسب القارات عام٢٠١٤م

القـــــــــــــــارة	عدد السكان مليون نسمة	النسبة المئوية
آسيا	٤٣٤٢	٥٩.٩
أفريقيا	١١٣٨	١٥.٧
أوروبا	٧٤٢	١٠.٣
أمريكا الشمالية	٣٥٨	٤.٩
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	٦٢٣	٨.٦
أوقيانوسيا	٣٨	٠.٦
المجموع	٧٢٤١	١٠٠

من عمل المؤلف اعتماداً على الموسوعة الحرة ٢٠١٥ ar.m.wikipedia.org

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في جنوب القارة الآسيوية وشرقها، وخاصة في السهول الصينية والهندية وحول بحر اليابان، كما تشكل القارة الأوروبية وشرق كندا والولايات المتحدة مناطق رئيسية لتمركز السكان، ولهذا تعد هذه المناطق من أكبر المراكز التجارية المعاصرة في العالم.

وعلى الرغم من أن عامل حجم السكان وكثافتهم يلعب دوراً كبيراً في عمليات التبادل التجاري، فقد تضاءل تأثير هذا العامل بعد التطور العلمي والتقني، ولذلك يجب الأخذ بقدرة الأرض وطاقتها على استيعابها للسكان، وأثر حجمهم في الضغط على الموارد، مع تباين قدرة الإنسان على استغلال مختلف موارد الوسط الجغرافي، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى القوة الشرائية لدى سكان مختلف الدول لما لذلك من تأثير مباشر في حجم التجارة والاستهلاك.

وتختلف مستويات المعيشة والدخل بين دول العالم، لاختلاف الإنتاج القومي من الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات. وكلما كان الإنتاج القومي كبيراً وحجم السكان قليلاً، ساعد ذلك على ارتفاع الدخل الفردي، وهذا ما ينعكس إيجاباً على زيادة الاستهلاك وعلى تطور التجارة العالمية.

ويختلف توزيع الدخل القومي للدول الذي يتمثل بالعائد المادي من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فالولايات المتحدة تأخذ نحو ٤٠% من دخل العالم القومي مع أن عدد سكانها لا يتجاوز ٦% من سكان العالم، وتليها دول أوروبا الغربية التي تحصل على أكثر من ٢٠% من الدخل القومي العالمي، بينما تحصل شعوب القارة الآسيوية على أقل من ١١%، في حين يبلغ عدد سكانها حوالي ٦٠% من سكان العالم، وتحصل أفريقيا وأمريكا اللاتينية على أقل من ٧% من الدخل العالمي.

وينعكس ارتفاع الدخل القومي للدول على متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فكلما ارتفع الدخل القومي ارتفع معه الدخل السنوي للفرد، وبالتالي تزداد قوته الشرائية على زيادة استهلاكه للمواد الغذائية والسلع المصنوعة الضرورية منها والكمالية. كما هو في البلدان المتقدمة ذات الدخل العالي. وبالعكس في

الدول النامية، حيث ينخفض مستوى المعيشة وتضيق السوق الداخلية على الرغم من كثرة عدد السكان وارتفاع كثافتهم، جدول رقم /٤/.

جدول رقم /٤/ نصيب الفرد السنوي من إجمالي الدخل القومي في بعض الدول المختارة عام ٢٠١٤ دولار أمريكي.

أقل من ١٠٠٠	من ١٠٠٠-٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	أكثر من ٢٥٠٠٠
أثيوبيا	أذربيجان	الجزائر	البرازيل	سلوفينيا
أفغانستان	أرمينيا	الصين	البرتغال	أسبانيا
تشاد	المغرب	العراق	تركيا	استراليا
تنزانيا	أوكرانيا	بلغاريا	روسيا	الإمارات العربية
مالي	أوزبكستان	بولندا		الدانمارك
السودان	مصر	هنغاريا		الكويت
بنغلاديش	كولومبيا			المملكة المتحدة
موريتانيا	ليبيا			إيطاليا
طاجكستان	سورية			فرنسا
				كوريا الجنوبية
				ألمانيا الاتحادية
				هولندا
				السويد

من عمل المؤلف بناء على تقرير البنك الدولي ، ٢٠١٤م

وينخفض نصيب الفرد من التجارة العالمية في الدول النامية عن ١٠٠ دولار أمريكي ، باستثناء الدول المنتجة للنفط مثل الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها.

ثالثاً – أثر التقدم العلمي والتقني والاقتصادي:

يؤثر المستوى الاقتصادي والعلمي والتقني في حجم التجارة الخارجية، وتتباين درجات تلك المستويات بين الدول المتقدمة والنامية تبايناً شاسعاً. حيث تعتمد الدول الأولى على التقنية الحديثة في المجالات الزراعية والصناعية، مما أدى إلى زيادة إنتاجيتها، وارتفاع مستوى معيشة أفرادها، وزيادة قدراتهم الشرائية، مسهماً في اتساع حجم السوق الداخلية والخارجية. وتعمل المجتمعات المتقدمة على زيادة كفاية استخدام موارد الطاقة، وعلى زيادة استخدام الآلات والعمل على زيادة الإنتاج لتخفيض التكاليف لتتمكن من المنافسة في السوق الداخلية والخارجية.

أما الدول النامية فلا تظهر أي ميل للتجارة الدولية بسبب تخلفها الاقتصادي الذي تعاني منه، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول في طريق النمو والتقدم واستخدام الموارد الاقتصادية، وبدأت ترتفع فيها مستويات المعيشة والقدرة على التصدير والاستيراد مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا.

لقد تمكن الإنسان بتطوره العلمي والثقافي والتكنولوجي من إخضاع البيئة المحيطة به لمشيئته، وتسخير مواردها كافة لخدمة المجتمعات البشرية. فقد ازدادت خبرة الدول في استغلال الموارد الطبيعية وزادت من إنتاجيتها مما ساعد على إمكانية التصدير والاستيراد، وتحسين ميزانها التجاري ورفع مستوى رفاهية شعبها. واستطاعت الدول المتقدمة استخدام الزراعة الكثيفة بالطرق العلمية، حيث زادت إنتاجية الأرض وارتفعت قدرتها على استيعاب السكان.

لقد استعانت الدول النامية والفقيرة بالدول المتقدمة التي تتميز بخبرتها الفنية وتوفر رؤوس الأموال اللازمة، مما ساعدها على زيادة مواردها الأولية، وعلى توسيع تجارتها الخارجية. كما زادت تيارات التجارة بين الدول الرأسمالية المصدرة لرأس المال المستخدم بإنتاج السلع ومواد الخام التي تحتاجها صناعاتها، وهذا ما يتطلب عادة بيع الآلات والمعدات ووسائل المواصلات وأحياناً المواد الغذائية من الدول المصدرة لرأس المال، ولذلك فقد تطورت التجارة الدولية في الاتجاهين.

رابعاً – الإجراءات السياسية والتنظيمية:

يعدُّ عامل الإجراءات السياسية والتنظيمية أحد أهم العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية. وتلعب العلاقات السياسية دوراً كبيراً في التجارة الدولية، فكانت أقواها في حالة الاستعمار وأصبحت اليوم تتمثل بالكتل السياسية والاقتصادية. ومع ذلك ما تزال العلاقات التجارية قوية بين المستعمرات السابقة والدول التي كانت تسيطر عليها في أغلب الأحيان. فالدول الآسيوية والإفريقية أكثر ارتباطاً بالدول الأوروبية منها بالدول المجاورة. وينطبق ذلك على أكثرية أقطار وطننا العربي كارتباط الاقتصاد الجزائري بفرنسا مثلاً. ويرجع هذا الارتباط إلى عوامل كثيرة منها ارتباط اقتصاد المستعمرات بالاقتصاد الأوروبي الصناعي، وجعل هذه المستعمرات مصدراً أساسياً للمواد الخام وسوقاً لتصريف المواد المصنعة. واستمرت تلك الصلات والعلاقات التجارية والاقتصادية حتى الآن. وهي علاقات ناشئة عن التبعية الاقتصادية والسياسية للاقتصاد المتخلف وخضوعه للاقتصاد الصناعي المتطور.

وتختلف الإجراءات والنظم والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول العالم، ولهذا تترك آثاراً بعيدة المدى على النواحي الإنتاجية والتجارية

والاستهلاكية. كما تؤثر في ذلك النظم الاقتصادية وبخاصة سن القوانين وفرض الرسوم الجمركية العالية لحماية إنتاجها المحلي من منافسة الإنتاج المماثل للدول الأخرى، فتغلق أبوابها أمام تدفق التجارة الدولية.

وتفرض بعض الدول، وبخاصة النامية منها، ضرائب جمركية لحماية المنتجات المحلية بغية تشجيع المواطنين على شراء الإنتاج القومي واستهلاكه.

أما الدول الفقيرة ذات الإنتاج المحلي الضعيف زراعياً وصناعياً، التي تمتاز بتدني مستوى معيشة شعوبها، فتقوم بفرض ضرائب جمركية على كل من الواردات والصادرات، أو على الواردات فقط للحصول على دخل حكومي. وترتفع غالباً هذه الضرائب على السلع الكمالية ولاسيما الصناعية منها. أما فرض الضرائب على الصادرات في بعض الدول فيعدُّ خطأ كبيراً لأن ذلك يمنع من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية. وتفرض دول السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، ضرائب على منتجات الدول الأخرى بمقدار ١٣% بهدف حماية منتجات دول السوق.

وتحصل دول أمريكا اللاتينية وأغلب الدول الآسيوية والإفريقية على أكثر من نصف دخلها من الضرائب الجمركية، وترتفع أحياناً هذه الضرائب كلما شعرت تلك الدول بحاجتها الملحة إلى مزيد من الأموال لمواجهة نفقاتها الداخلية من دون أن تحاول زيادة دخلها عن طريق زيادة الإنتاج القومي. وقد تلجأ الدول الرأسمالية إلى فرض ضرائب عالية كالولايات المتحدة لسد عجز ميزان المدفوعات، الذي يشمل عادة كل معاملات الدولة مع الخارج كالاستثمارات الخارجية وخدمات الموانئ والأموال التي تنفق بوساطة السياح في الخارج، بالإضافة إلى تكاليف المساعدات الأجنبية ونفقات القوات المسلحة في الخارج.

وقد تلجأ بعض الدول إلى الحد من الواردات وذلك لتخفيض قيمة عجزها التجاري كما تفعل الولايات المتحدة، لتصحيح ميزانها التجاري الخاسر مع الصين واليابان.

ولتخفيف العجز التجاري تلجأ بعض الدول إلى استخدام وسائل متعددة للحد من الاستيراد، منها ضرورة الحصول على إذن استيراد سلع معينة أو مواد معينة وبقيمة محددة، أو تتبع نظام الحصص للحد من كمية الواردات وقيمتها ونوعية مصادرها. أو تفرض حظراً على استيراد بعض المنتجات، أو على التعامل مع بعض الدول أو الشركات، وتقوم بعض الدول بتشجيع صادراتها عن طريق إعطاء منح ومساعدات مالية للمصدرين وإقامة صناديق لدعم الصادرات لسلع معينة.

وبعكس ذلك تلجأ بعض الدول إلى تخفيف قيود التجارة، فتفتح أسواقها لمنتجات الدول التي تعاملها بالمثل متبعة مبدأ حرية التجارة فتضمن بذلك تصريف فائض منتجاتها في هذه الدول.

وتلجأ الدول الغربية والولايات المتحدة واليابان إلى إتباع سياسة حرية التجارة لضمان حصولها على المواد الغذائية والخامات بأسعار رخيصة، ولكي تتمكن من تصريف بضائعها في الأسواق الخارجية، ولذلك كانت حرية التجارة من أهم أهداف منظمة التجارة العالمية.

كما تطبق بعض الدول سياسة الاكتفاء الذاتي. وتنجح هذه السياسة في الأحوال التي تخشى فيها الدولة الاضطرابات الخارجية والحروب العالمية، والحروب الباردة ولذلك تضطر هذه الدول إلى تخزين السلع فيؤدي ذلك إلى ارتفاع مفتعل للأسعار. وبهذه السياسة تضمن الدولة عدم انهيار نظامها الاقتصادي وخاصة في حالات انقطاع سيل التجارة الخارجية، ومن مساوئ هذه

السياسة على الصعيد الدولي أنها تقلل من حجم التجارة العالمية وتزيد من بواعث اضطراب السلام الدولي، حيث تفقد الدول الروابط التي تدفعها إلى التعاون والتنافس السلمي في ميادين الإنتاج، كما أنها تزيد من تكلفة إنتاج المواد والسلع ما يزيد العبء على المستهلك المحلي.

كما تقوم بعض الدول بالتدخل في دعم الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري وتشرف على عمليات التجارة الداخلية والخارجية مما يبعدها عن الأزمات الاقتصادية. بينما تتبع بعض الدول الصناعية الغربية مبدأ حرية التجارة، وتسمح لكبار التجار والرأسماليين في إقامة الشركات وتنظيم الإنتاج وتوجيه التجارة الخارجية وممارستها على نطاق واسع.

كما تقوم بعض الدول النامية بالتدخل والإشراف على السياسات الزراعية للحصول على أحسن النتائج الاقتصادية لزيادة المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير وتحسين نوعيتها. مثلاً لجأت حكومة البرازيل إلى إتلاف كميات كبيرة من محصول البن وذلك للحفاظ على سعره العالمي ضمانة للدخل القومي.

وتعمل أكثرية الدول على عقد الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية مع بعضها بعضاً وذلك دعماً لنظامها الاقتصادي وضماناً لتصريف منتجاتها والحصول على السلع التي تحتاجها. وتُمدد بهذه الاتفاقيات نظام الدفع والتبادل التجاري أو المقايضة وتوازن بذلك ميزان المدفوعات وسعر العملات.

كما تلجأ بعض الدول إلى اتباع سياسة الحظر الاقتصادي تمشياً مع سياستها القومية كسياسة الحصار الاقتصادي العربي على إسرائيل وعلى الشركات الدولية التي تتعامل معها.

لقد تطورت تيارات التجارة الإقليمية في الربع الأخير من القرن الماضي، وبداية القرن الحالي، وخاصة ضمن التكتلات الاقتصادية الكبرى ومن أهمها:

١ – مجموعة الاتحاد الأوروبي EU

٢ – مجموعة جنوب شرق آسيا ASEAN

٣ – مجموعة التجارة الحرة لدول البلطيق BAFTA

٤ – التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC

٥ – مجموعة الأندين CAN

٦ – اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى CEFTA

٧ – اتفاقية العلاقات التجارية (استراليا ونيوزلندا) CER

٨ – كومنولث الدول المستقلة CIS

٩ – مجلس التعاون الاقتصادي COMECON

١٠ – اتفاقية التجارة الحرة الكندية – الأمريكية CUFTA

١١ – الجماعة الاقتصادية الأورو–آسيوية EAEC

١٢ – منطقة المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEA

١٣ – المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA

١٤ – مجموعة الثلاث للتجارة الحرة (كولومبيا والمكسيك وفنزويلا)

١٥ – مجموعة التكامل لأمريكا الجنوبية LAIA

١٦ – السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR

١٧ – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

خامساً – سهولة النقل والمواصلات:

تلعب وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة البحرية والحديدية والبرية والجوية دوراً رئيساً في التجارة، حيث تصل المناطق المنتجة بالمناطق المستهلكة كما تربط بين المناطق الصناعية ومناطق وجود الخامات والموارد الأولية.

لقد تطورت وسائل المواصلات بسرعة، وأسهمت في نقل السلع والمنتجات إلى أغلب مناطق العالم، التي أصبحت شديدة الترابط عبر السكك الحديدية والطرق البرية والقنوات الملاحية والأنهار. وأصبحت البحار والمحيطات تقطعها خطوط ملاحية منتظمة، كما أمكن نقل مقادير كبيرة من البضائع لمسافات كبيرة وبتكلفة رخيصة نسبياً.

وساعدت وسائل النقل على استغلال الموارد الطبيعية في بيئات نائية، وربطت الأقاليم الاقتصادية مع بعضها بعضاً فزادت كميات الإنتاج وقويت الروابط التجارية والعلاقات الاقتصادية بين دول العالم.

وما تزال غالبية التجارة الدولية تتم عن طريق البحار والمحيطات. وتزداد تجارة الدولة إذا كانت تتوافر فيها وسائل المواصلات وترتبط مباشرة مع موانئ الاستيراد والتصدير، وقد تحسنت وسائل المواصلات في النصف الثاني من القرن الماضي في معظم دول العالم، وربطت بين أجزاء الدولة الداخلية ومناطقها مع مختلف مناطق العالم، مسهمة في إقامة العلاقات التجارية الدولية بين مناطق الاستهلاك ومناطق الإنتاج. ومن أهم آثار تطور وسائل النقل والمواصلات على التجارة:

١ – ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وكذلك تأمين نقل الأفراد.

٢ – تحقيق التوازن بين العرض والطلب للسلع في مختلف الأسواق المحلية والخارجية.

٣ – تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان واندماجها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٤ – ربط المناطق النائية واستغلال مواردها الطبيعية والاقتصادية مع المناطق الصناعية والموانئ التصديرية.

٥ – الإسهام في التوطن الصناعي والتجاري والزراعي، وفي زيادة الإنتاج الإجمالي المحلي.

٦ – الإسهام في تخفيض أسعار بعض السلع والمنتجات، حسب أنواع وسائل النقل المستخدمة.

٧ – الإسهام في توسيع المرافئ البرية والجوية والسكك الحديدية وطرق المواصلات البرية، مما أدى إلى زيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

الفصـــل الرابـــع

الواقـــع الراهـــن للتجـــارة الدوليـــة

تعود الأزمات الاقتصادية الحديثة إلى الربع الثاني من القرن العشـــرين، وكانت أكثر الأزمات شدة خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ على الصعيد العـــالمي، ثم شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة تدويل الاقتصاد، حيث ازداد تداول رأس المال بين البلدان ووصلت التجارة العالمية إلى معدلات عالية، ممـــا أدى إلى حصول تعديلات عميقة في الهياكل القطاعية والجغرافية، فنشأت أنظمة جديدة للتقسيم الدولي للعمل. فتحولت بعض البلدان النامية إلى بلـــدان مصـــدرة لمواد مصنعة، وازدادت مساهمتها في الصادرات الإجمالية للبلـــدان الناميـــة، إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٥٠ نحو ٣٠%، وارتفعت إلى ٤٠% في عـــام ١٩٨٠، لكن الهيكل الاقتصادي الداخلي لغالبية البلدان النامية بقي كما هو منتجاً للمـــواد الأولية والاستخراجية والمواد الغذائية.

وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضـــي ظهـــرت عمليـــات ركـــود اقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الناتج العـــالمي نحـــو ٤% فـــي عـــام ١٩٧٩، وانخفض إلى أقل من ١.٢% في عام ١٩٨٢م. وشمل هذا الانخفـــاض جميـــع الأنشطة الاقتصادية بما فيها التجارة الدولية، حيث انخفض معدل نموها السنوي من ٧% عام ١٩٧٦ إلى ١.٥% عام ١٩٨٠.

لقد تعقدت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ نهايـــة عـــام ١٩٨٠، بســـبب ارتفاع قيمة الدولار، نتيجة ارتفاع أسعار الفوائد في الولايات المتحدة، وغيرهـــا

من الدول الرأسمالية مما أدى إلى حدوث تقلبات كبيرة في القيم النسبية للعملات الرئيسة في أسواق رأس المال، وأثر في حركة التجارة العالمية.

استمرت الاختلالات الاقتصادية والفجوات التجارية الكبيرة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، فحافظت الدول المتقدمة صناعياً على التوازن في ميزان مدفوعاتها بينما زاد العجز التجاري في البلدان النامية، مما أجبر الكثير من البلدان النامية على إعادة جدولة ديونها الخارجية. ويعود أصل الأزمة الاقتصادية والتجارية إلى البلدان الصناعية المتطورة وعلى وجه الخصوص إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تضم البلدان الأساسية السبعة وهي الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا الاتحادية، وفرنسا، والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا.

واستمرت هيمنة الولايات المتحدة المطلقة على العالم، وخاصة في التجارة الدولية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حتى تكونت ثلاثة مراكز للهيمنة الرأسمالية العالمية: الولايات المتحدة، والسوق الأوروبية المشتركة، واليابان. فهي متحدة مع بعضها في مواجهة البلدان الصناعية الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من البلدان النامية، ولكنها متنافسة في الصراع على مصادر الطاقة، والاستفادة من رخص اليد العاملة والمواد الخام وبيع منتجاتها في الأسواق العالمية.

وحدثت سلسلة تغيرات مهمة في اقتصاد البلدان المصنعة. فقد هبط دور الزراعة في اقتصادها، وتضخمت المجالات الخدمية في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة. وحصلت تغيرات تقنية وعلمية حديثة انعكست على القطاع الصناعي. فتطورت الفروع الميكانيكية والكهربائية والكيميائية، وتأثرت البلدان النامية بهذه الاختراعات التكنولوجية.

وشهدت المناطق الصناعية الجديدة في القارة الآسيوية نمواً كبيراً بلغ أكثر من ٤%، خاصة في هونغ كونغ وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين .

تسعى البلدان النامية إلى تطوير اقتصادياتها وزيادة مشاركتها العالمية في الصادرات الدولية، وهذا يحتاج إلى مساعدة دولية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي حتى يتم تعزيز نموها الاقتصادي وزيادة دورها وإسهامها في التجارة العالمية. ولم يتمكن الاقتصاد الرأسمالي في فترة الثمانينيات من القرن الماضي من التغلب على الصعوبات الخطيرة. فبدأت معالجة ومكافحة التضخم باستخدام السياسات التقشفية منذ عام ١٩٨٠، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ميزانية البرامج الاجتماعية وتحديد سقف للوظائف العامة، فازدادت نسب البطالة، وانعكست نتائجها السلبية على الجوانب الاجتماعية، وارتفعت معدلات الفوائد الذي عمق الركود الاقتصادي في مختلف البلدان الرأسمالية، وبخاصة في الولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى تدهور كبير في السوق المالية الدولية، وبالتالي إلى جمود التجارة المالية الدولية. وزادت ديون الدول النامية في ظل انخفاض أسعار صادراتها، مما أدى إلى انخفاض نمو الناتج الإجمالي المحلي فيها من ٥.٦% في عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٠.٦% في عام ١٩٨٨.

وبلغ معدل النمو التجاري العالمي في عام ٢٠١٣ (٢.٢%)، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو في دول الاتحاد الأوروبي وفي الدول النامية نتيجة الأحداث الجيوسياسية في العالم.

فقد أدت السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة من (٢٠١٠ – ٢٠١٥م) إلى تخفيض أسعار النفط عالمياً بهدف الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان العربية المنتجة للنفط مثل السعودية وقطر والإمارات

العربية وعمان وغيرها، بهدف الضغط الاقتصادي على روسيا الاتحادية، وعلى بقية دول بريكس الصاعدة التي تشكل القوة الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو التجاري في العالم.

كما لجأت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ إلى رفع سعر الفائدة في البنوك الأمريكية مما أدى إلى عودة ٦٠% من رؤوس الأموال العربية الخليجية إلى الأسواق الأمريكية، وكان الخاسر الأكبر قطاع الصناعات البتروكيميائية في الدول العربية.

الفصـــل الخامـــس

خصائص التجارة الدولية

تخضع حركة التجارة الدولية في نموها وتطورها للنشاط الاقتصـــادي، وتتغير وتتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية باستمرار. وإذا كانت دول غرب أوروبا والولايات المتحد قد سيطرت على الصناعات التحويلية فـــي القرن التاسع عشر، فإن احتكارها هذا قد انتهى فـــي القـــرن العشـــرين نتيجـــة التطورات الاقتصادية والصناعية التي حدثت في دول كثيرة من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وظهرت دول مثل: جمهورية الصين الشعبية والهند والبرازيـــل وجنوب أفريقيا وروسيا وغيرها، كدول اقتصادية وتجارية عملاقة فـــي بدايـــة القرن الحادي والعشرين الحالي.

كانت الدول الاستعمارية تستثمر معظم رؤوس أموالها في المســـتعمرات التابعة لها، لكن هذه الصورة تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، فأخـــذت تلـــك الدول تتداول رأس المال الدولي فيما بينها، نتيجة استقلال معظم الدول الناميـــة التي أخذت تحرر اقتصادها من التبعية الاستعمارية. ولذلك أخذت الدول المتقدمة صناعياً تعزز علاقاتها التجارية والاقتصادية الإقليميـــة. فقـــد تبادلـــت الـــدول الرأسمالية أكثر من ثلثي تجارتها الدولية فيما بينها، بينما تبادلت مع الدول النامية بنسبة ٢٠% فقط وخاصة مع البلدان المصدرة للنفط.

أما الدول النامية فما تزال تعاني من معدل نمو صـــادراتها المـــنخفض، وبأسعار منخفضة، بسبب سيطرة الشركات متعددة الجنسية على إنتـــاج الســـلع

والمواد الأولية وتسويقها، وتصل نسبة هذه السيطرة حتى ٨٥% من قيمة السلع المصدرة من البلدان النامية، فعلى سبيل المثال، تحصل الدول النامية على ١٠% فقط من قيمة الحديد والبوكسيت وعلى ٢٠-٤٠% فقط من أسعار الشاي والبن والكاكاو والحمضيات والموز والجوت والسكر. حيث أنشأت الشركات متعددة الجنسية مجمعات للصناعات النسيجية للملابس الجاهزة وللمواد الاستهلاكية في البلدان النامية بسبب توافر المواد الأولية لهذه الصناعات ولاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة.

تمتاز التجارة الدولية الراهنة بعدة خصائص من أهمها:

١ - سيطرة التكتلات التجارية الكبرى والبلدان المتقدمة على التجارة العالمية.

٢ - انخفاض إسهام الدول النامية في التجارة الدولية، حيث تعتمد البلدان النامية في تجارتها على تصدير سلع رئيسة من المواد الغذائية والزراعية ومن المواد الخام المعدنية، التي تشكل أكثر من ٦٠% من حجم تجارتها الخارجية. ومن هذه السلع الأساسية السكر والبن والكاكاو والشاي والموز والجوت، والكاوتشوك الطبيعي والبترول وبعض المعادن الضرورية للصناعة.

٣ - تتسم التجارة الدولية بأنها إقليمية بالدرجة الأولى، خاصة بين الدول المتقدمة صناعياً، فقد تبادلت هذه الدول فيما بينها أكثر من ثلثي تجارتها الدولية، ولاسيما بين دول القارة الأوروبية. أما دول أمريكا الشمالية والجنوبية، فتتميز بإقليميتها خلافا لدول قارتي آسيا وأفريقيا، حيث تتم أكثر من نصف تجارتها مع الولايات المتحدة ومع دول القارة نفسها، بينما تنخفض تجارتها مع دول غربي أوروبا، وذلك لموقعها الجغرافي البعيد عن بقية القارات. أما التجارة الأفريقية والآسيوية فتتم مع الدول الأوروبية ومع

الولايات المتحدة، وتذهب أغلب صادرات دول الشرق الأوسط إلى أوروبا واليابان والدول الآسيوية وإلى الولايات المتحدة، وبدأت الصين والدول الآسيوية الصناعية تجارتها الخارجية مع دول القارة نفسها، ومع بقية دول القارات الأخرى.

٤ – تغير الثقل الجغرافي للتجارة الدولية، فقد أصبحت جمهورية الصين الشعبية منذ منتصف عام ٢٠١٥ تحتل المرتبة الأولى عالمياً بحجم التجارة الدولية متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية. كما هو موضح بالشكل رقم /١/.

شكل رقم /١/ توزع تجارة السلع الدولية في عام ٢٠١١م

(دول الاتحاد الأوروبي ٢٧)

المصدر: منظمة التجارة الدولية (WTO)، ٢٠١٢م

٥ – تتكون التجارة الدولية من جميع أنواع السلع، وتختلف درجات تداولها تبعاً لعدد من العوامل المهمة كدرجة التخصص الإنتاجي، والأسعار النسبية للسلع، ومدى الطلب عليها وتوافرها بالأسواق الدولية، ومدى قرب مناطق إنتاجها من الأسواق العالمية أو طرق التجارة الدولية.

٦ – اختلاف نسبة إسهام القارات والدول في التجارة الدولية، حيث تحتل القارة الآسيوية المركز الأول بين قارات العالم، وتبلغ نسبة مشاركتها في الصادرات نحو ٤٢.٤% و ٣٩.١% في الواردات وتليها دول القارة الأوروبية، فقد بلغ نصيبها نحو ٣٧.٤% من الصادرات العالمية و٣٥.٥% من الواردات. بينما تأخرت قارة أمريكا الشمالية إلى المرتبة الثالثة عالمياً، حيث بلغت نسبة صادراتها نحو ١١.٢% من الصادرات العالمية و١٥.٤% من إجمالي الواردات. أما قارتا أفريقيا وأوقيانوسيا فتأتيان بالمترتبة الأخيرة، جدول رقم /٥/.

جدول رقم /٥/ نسبة إسهام القارات في التجارة الدولية ٢٠٠٠-٢٠١٤ بالنسبة المئوية

القارات	٢٠٠٠		٢٠١٤	
	قيمة الصادرات ٦٣٥٦٥٥٥ مليون دولار	قيمة الواردات ٦٥١٧٧٠١ مليون دولار	قيمة الصادرات ١٨٦٦٣٧٢٠ مليون دولار	قيمة الواردات ١٨٥٩٧٨٦٣ مليون دولار
أوروبا	٤١.٨	٤٠.٢	٣٧.٤	٣٥.٥
شمال أمريكا	١٦.٦	٢٣.٠	١١.٢	١٥.٤
آسيا	٣٣.٦	٢٨.٨	٤٢.٤	٣٩.١
أفريقيا	٢.١	١.٩	٣.١	٣.٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥.٦	٥.٨	٥.٧	٦.١
أوقيانوسيا	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف اعتمادا UN, International Trade, Statistics, Year book, Volume 2, 2014, p.235

الفصـــل الســـادس

مكونـــات التجـــارة الدوليـــة

تتكون التجارة الدولية في الوقت الراهن من جميع أنواع المواد والسلع، ولكن الأهمية النسبية لها تختلف من سلعة لأخرى، وذلك حسب الطلب عليهـا عالمياً، ولدورها في الاقتصاد الوطني والعالمي، ولقدرتها على المنافسة الدولية، ومدى قرب مناطق إنتاجها من الأسواق الرئيسة بالعالم.

١ – تجارة المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية:

تضم تجارة المواد الغذائية قائمة طويلة من السـلع والمـواد، وتشـكل المنتجات النباتية أهم هذه المواد، وتتمثل بشـكل أساسـي بـالحبوب واللحـوم والمشروبات والتبغ. فيما تضم المحاصيل الزراعية عدداً كبيراً من المنتجـات الغذائية والصناعية.

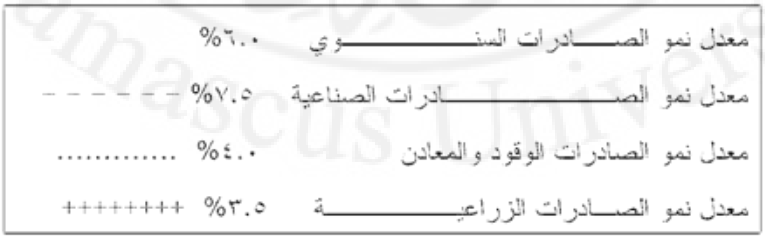
لقد تطور القطاع الزراعي تطوراً كبيراً من حيث الإنتاج، مما زاد دوره في التجارة الدولية، متأثراً بتنامي أهميته في إنتاج المحاصيل التصديرية المنتجة في مزارع شركات الدول المتقدمة، وفي مزارع المناطق المدارية والموسـمية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقية، حيث يصدر الإنتاج إلـى أسـواق الـدول الصناعية في المناطق المعتدلة، مثل إنتاج الشاي في الهند، ومزارع الكاكاو في غانا، ومزارع الموز في أمريكا الوسطى.

واستمرت نسب إسهام المواد الغذائية في التجارة الدولية خـلال فتـرة النصف الثاني من القرن العشرين بالانخفاض، فقد هبطت نسبة إسـهام المـواد

الغذائية المصدرة من ١٨.٢% عام ١٩٦٥ إلى ٨.٧% عام ١٩٩٠و إلى ٨.٢% في عام ٢٠١١م من قيمة مجمل الصادرات العالمية. ويعود هذا الانخفاض إلى تأمين احتياجات السوق الداخلية من المواد الغذائية في معظم دول العالم، ومحاولة هذه الدول تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء لما لذلك من أهمية إستراتيجية لدى كل الدول. شكل رقم /٢/.

الشكل رقم /٢/ معدل نمو صادرات المنتجات السلعية الرئيسة ١٩٥٠-٢٠١١م

سنة الأساس ١٩٥٠ = ١٠٠



المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO) ٢٠١٢م.

ويكاد إسهام المواد الغذائية في التجارة الدولية يقتصر على تجارة الحبوب الغذائية واللحوم، ولاسيما تجارة الأرز والشوفان والذرة والشعير، وتعد تجارة القمح الأهم في تجارة مواد المحاصيل الزراعية المصدرة عالمياً، وعلى الرغم من احتلال الولايات المتحدة المرتبة الثالثة بإنتاجه عالمياً بعد الصين والهند، نجد أنها احتلت المرتبة الأولى في تصديره. فقد صدرت في عام ٢٠١١ م كمية (٣٢٧٨٩) ألف طن أي ما يمثل نحو ٢٢.١% من مجموع صادرات القمح عالمياً، وتلتها كل من فرنسا وأستراليا. ويبين الجدول رقم / ٦ / أهم الدول المصدرة للقمح في عام ٢٠١١م.

جدول رقم /٦/ يبين أهم الدول المصدرة للقمح عام ٢٠١١م

الدولة	الكمية المصدرة (ألف طن)	النسبة المئوية من صادرات العالم	القيمة (مليون دولار امريكي)
١ - الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢٧٨٩	٢٢.١١	١١١٣٤
٢ - فرنسا	٢٠٣٤٦	١٣.٧٢	٦٧٣٨
٣ - استراليا	١٧٦٥٧	١١.٩١	٥٧٠٩
٤ ــ كندا	١٦٣٣٥	١١.٠٢	٥٧٤٢
٥ - روسيا الاتحادية	١٥١٨٦	١٠.٢٤	٣٦٧١
٦ - الأرجنتين	٨٤١١	٥.٦٧	٢٥٠٩
٧ - ألمانيا	٦١٦٩	٤.١٦	١٩٨١
٨ - أوكرانيا	٤٠٩٧	٢.٧٦	١٠٧٠
٩ - كازاخستان	٢٨٩١	١.٩٥	٦٠٩
١٠ - البرازيل	٢٣٥١	١.٥٩	٦٩٩
باقي دول العالم	٢٢٠٣٧	١٤.٨٦	١١٣٢٠
العالم	١٤٨٢٦٩	١٠٠.٠٠	٥١١٨٤

من عمل المؤلف بالاعتماد على منظمة الفاو الدولية g

وتأتي جمهورية مصر العربية في مقدمة الدول المستوردة للقمح في العالم، إذ استوردت عام ٢٠١١م (٩.٨) مليون طن أو حوالي (٦.٧%) مما استورده العالم، في حين احتلت الجزائر المرتبة الثانية عالمياً، إذ استوردت ما يقرب من (٧.٥) مليون طن، بينما أتت إيطاليا في المرتبة الثالثة، فقد استوردت (٧.٣) مليون طن واليابان والبرازيل واندونيسيا بكميات (٦.٢ ، ٥.٧، ٥.٦) مليون طن على التوالي.

أما على مستوى القارات، فعلى الرغم من أن القارة الآسيوية تحتل المرتبة الأولى من حيث إنتاج القمح عالمياً، إلا أنها تأتي في المرتبة الأولى بين القارات المستوردة للقمح، فقد استوردت عام٢٠١٢م (٦٥.٢) مليون طن أو ما نسبته (٤٠.٧%) من صادرات العالم، في حين حلت قارة أفريقيا في المرتبة الثانية، حيث استوردت (٢٥.٣%) من مجموع ما صدره العالم، واحتلت أوروبا المرتبة الثالثة (٢٠.٥%)، تلتها أمريكا الجنوبية بنسبة (٨%)، فالأمريكيتين الشمالية والوسطى (٥.٤%)، وحلت قارة أوقيانوسيا في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠.٥%)[١]. جدول رقم /٧/.

[١] – جميع النسب المذكورة تم احتسابها بالاعتماد على البيانات المنشورة على موقع منظمة الفاو الدولية www.fao.org

جدول رقم / ٧ / القارات المصدرة والمستوردة للقمح في عام ٢٠١٢م

القارة	المصدرة		المستوردة	
	ألف طن	النسبة المئوية	ألف طن	النسبة المئوية
أفريقيا	٢٢.٥	٠.٢	٤٠.٧٢٨	٢٥.٣
أمريكا الشمالية	٤٣.٦٣٦	٢٦.٥	٢.٥٦٧	١.٦
أمريكا الوسطى	٦١٢	٠.٤	٦.١٤١	٣.٨
أمريكا الجنوبية	١٦.٦٨٩	١٠.١	١٢.٩٠٣	٨.٠
آسيا	١٢.٦١٤	٧.٨	٦٥.٥٧٥	٤٠.٧
أوروبا	٦٦.٩٩٥	٤٠.٧	٣٣.٠١١	٢٠.٥
أوقيانوسيا	٢٣.٥٣٥	١٤.٣	٨٢٩	٠.٥
المجموع	**١٩٤.٥٨٨**	**١٠٠**	**١٦٠.٩٢٥**	**١٠٠**

من عمل المؤلف بالاعتماد على موقع منظمة الفاو الدولية

تجدر الإشارة إلى أن الوطن العربي استورد من القمح والدقيق عام ٢٠١٢ (٣٦.١) مليون طن بلغت قيمتها أكثر من (١٠) مليار دولار امريكي، أما معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب فلم يتجاوز (٤٥.٧%) في العام نفسه[١]، في حين بلغ متوسط استهلاك الفرد العربي من القمح والدقيق (١٥٥.٨) غراماً في اليوم[٢].

[١] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، ٢٠١٢، ص ٢٩.

[٢] – المرجع السابق، ص ٣٨.

أما بالنسبة للحبوب الأخرى، فتتوزع على عدد محدود من الدول، فالصين وتايلاند والولايات المتحدة تسيطر على أكثر من نصف صادرات العالم من الأرز، كما تسيطر الولايات المتحدة وفرنسا والصين والأرجنتين على (٨٥%) من صادرات الذرة، أما دول أمريكا اللاتينية فتسيطر على التجارة الدولية لصادرات البن والسكر، أما دول القارة الأفريقية فتسيطر على تجارة الكاكاو وفول الصويا والفول السوداني، وتسيطر دول استراليا ونيوزيلندا والأرجنتين والدانمرك وهولندا على أكثر من (٧٠%) من تجارة اللحوم. والمصور رقم /١/ يوضح حركة المنتجات الزراعية بين الدول المنتجة والمستهلكة.

مصور رقم /١/ التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية، ٢٠٠٧م

من عمل المؤلف بالاعتماد على ميرونينكو. ن. س. جغرافية الاقتصاد العالمي، موسكو، ٢٠١٢م.

٢ – التجارة الخارجية لمواد الوقود ومصادر الطاقة:

يعد النفط أهم مصادر الطاقة المستغلة حالياً، وتكاد تسيطر عليه مجموعة محدودة من الدول والشركات الاحتكارية، إنتاجاً وصناعة وتجارة، وتتلاعب الولايات المتحدة وأتباعها من الدول المنتجة للنفط بأسعاره العالمية تحقيقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية. ولذلك تتباين أسعار النفط يومياً وشهرياً وسنوياً تبعاً لسياسة الولايات المتحدة ولشركاتها النفطية. فتقوم بالضغوط السياسية على الدول المنتجة الرئيسة مثل السعودية والإمارات العربية والكويت وقطر وغيرها، بإغراق الأسواق العالمية بالنفط، ووصل المعروض من النفط في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٩٧ مليون برميل يومياً مما أدى إلى تخفيض أسعاره العالمية، وبالتالي إلى التأثير الاقتصادي والسياسي في روسيا الاتحادية وإيران وفنزويلا. كما حدث في عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٥م، مما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى نحو ٤٠ – ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد بعد أن كان نحو ٩٠ دولار في عام ٢٠١٣م.

تصدرت دول روسيا الاتحادية والسعودية والولايات المتحدة قائمة الدول المنتجة للنفط في عام ٢٠١٣م، بإنتاج يومي بلغ نحو ٢٩.٢٥٣ ألف برميل، يمثل أكثر من ٣٥% من الإنتاج العالمي، والجدول رقم / ٨ / يوضح الدول الرئيسة المنتجة للنفط.

جدول رقم / ٨ / الدول الرئيسة المنتجة للنفط في عام ٢٠١٣م

مسلسل	الدول	الإنتاج اليومي ألف برميل	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي
١	روسيا الاتحادية	١٠٩٠٠	١٣.٢٨
٢	السعودية	٩٩٠٠	١٢.٦٥
٣	الولايات المتحدة	٨٤٥٣	٩.٩٧
٤	إيـــران	٤٢٣١	٤.٧٧
٥	الصين الشعبية	٤.٤٠٧٣	٤.٥٦
٦	كنـــدا	٣٥٩٢	٣.٩٠
٧	العـــراق	٣٤٠٠	٣.٧٥
٨	الإمارات العربية المتحدة	٣٠٨٧	٣.٦٣
٩	فنزويلا	٣٠٢٣	٣.٥٦
١٠	المكسيك	٢٦٨٢	٣.١٦
	المجمـــوع	٥٣٣٤١	٦٢.٨٨
١١	بقية دول العالم	٣١٤٧٩	٣٧.١٢
	المجموع العام	٨٤٨٢٠	١٠٠

من عمل المؤلف: اعتمادا على: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المصدر: Wikipedia.org

أنتجت مجموعة الدول المستقلة والدول النامية من النفط الخام نحو ٧٠% من الإنتاج العالمي، وسيطرت هذه الدول على نحو ثلثي تجارته العالمية في عام ٢٠١٤م، وتتصدر المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية والعراق وكنـــدا

والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا قائمة الدول المصدرة للنفط الخـــام. بينمـــا تتصدر روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة قائمـــة الـــدول المصدرة للنفط المكرر. والمصور رقم /٢/ يبين حركة تجارة النفط عالمياً بين مناطق الإنتاج والاستهلاك.

مصور رقم /٢/ التجارة الدولية للنفط ٢٠٠٧م

حجم الإنتاج والاستهلاك العالمي حسب الدول

من عمل المؤلف بالاعتماد على ميرونينكو. ن.س. جغرافية الاقتصاد العـــالمي، موسكو ، ٢٠١٢م.

تستورد الولايات المتحدة نحو ١٦.٤% من النفط العالمي، واحتلت الصين الشعبية والهند المرتبة الثانية والثالثة على التوالي في استيراد النفط الخام، وذلك بسبب توسع الاستثمارات الصناعية فيهما، متقدمتين على الدول الأوروبية، والجدول رقم /٩/ يوضح الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام في عام ٢٠١٤م.

جدول رقم /٩/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للنفط الخام عام ٢٠١٤م

م	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة %
١	السعودية	١٨.٥	الولايات المتحدة	١٦.٤
٢	روسيا الاتحادية	١٠.٧	الصين الشعبية	١٥.٢
٣	العراق	٦.١	الهند	٩.٠
٤	كندا	٦.١	اليابان	٨.٧
٥	الإمارات العربية	٥.٢	كوريا الجنوبية	٦.٣
٦	نيجيريا	٥.٢	ألمانيا	٤.٤
٧	الكويت	٤.٨	هولندا	٣.١
٨	فنزويلا	٤.٨	أسبانيا	٢.٩
٩	انغولا	٣.٩	فرنسا	٢.٦
١٠	إيران	٣.٨	إيطاليا	٢.٦
	المجموع	٦٩.١	المجموع	٧٠.٠
	بقية الدول	٣٠.٩	بقية الدول	٣٠.٠
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN, International Trade, Statistics, Year book, Volume 2, 2014, p.235

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تصنيع النفط الصخري في ولاية تكساس، حيث أسهمت الشركات النفطية في الاستثمار في استخراج النفط الصخري بالتزامن مع النفط الخام، وتتوقع منظمة الطاقة العالمية أن يصبح إنتاج الولايات المتحدة نحو ١٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠م، علماً أن كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري تبلغ بين ٤٠-٨٠ دولار، وهو أقل من كلفة إنتاج برميل برنت الذي يبلغ نحو ١١٠ دولار. وستلعب الولايات المتحدة دوراً مؤثراً في تجارة النفط الدولية، وستؤثر سلباً في دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

وتسيطر منظمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي على الاحتياطي العالمي والإنتاج والتصدير، والتي تتكون من ١٢ دولة، وهي روسيا الاتحادية وإيران وقطر وفنزويلا والجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا وغينيا الاستوائية وعُمان وبوليفيا وترينيداد توباغو، حيث يبلغ احتياطي هذه الدول أكثر من ٧٣% من الاحتياطي العالمي، تنتج نسبة ٤٢% من الإنتاج العالمي.

تسيطر قطر وروسيا الاتحادية على تجارة الغاز الطبيعي في العالم، وتحاول قطر منافسة أسواق الغاز الروسية التقليدية في أوروبا بتشجيع من الولايات المتحدة والشركات الأوروبية بهدف الخلاص من السيطرة الروسية على الأسواق الأوروبية. ولذلك قامت روسيا الاتحادية بمد أنابيب الغاز الطبيعي بالاشتراك مع ألمانيا الاتحادية عبر بحر البلطيق، ووصلت أنابيب الغاز الطبيعي إلى جمهورية الصين الشعبية، وستقوم روسيا الاتحادية بمد أنابيب الغاز الطبيعي عبر البحر الأسود لتصدير الغاز إلى تركيا ودول جنوب ووسط وغرب أوروبا. ويبين المصور رقم /٣/ شبكة أنابيب الغاز الطبيعي بين روسيا الاتحادية والدول المستقلة مع غربي أوروبا.

مصور رقم /٣/ أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا الاتحادية والـــدول المســـتقلة ٢٠٠٧

المصدر: ماكساكوفسكي. ف . ب. مرآة العالم الجغرافية، موسكو، ٢٠٠٩

تستورد اليابان أكثر من خمس الغاز الطبيعي بالعالم، وبخاصة من قطر وإيران، بينما تعتمد ألمانيا الاتحادية على الغاز الطبيعي المستورد من روسيا الاتحادية، ويبين الجدول رقم /١٠/ أهم الدول المصدرة والمستوردة للغاز الطبيعي بالعالم. أما التوزع الجغرافي لتجارة الغاز الدولية فيوضحه المصور رقم /٤/.

جدول رقم /١٠/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للغاز الطبيعي عام ٢٠١٤

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	قطر	٢٢.٨	اليابان	٢٠.٧
٢	روسيا الاتحادية	١٦.٠	ألمانيا	١٠.٠
٣	النرويج	٩.٤	كوريا الجنوبية	٨.٨
٤	ماليزيا	٥.٢	الصين	٦.٦
٥	الجزائر	٤.٨	إيطاليا	٥.٨
٦	هولندا	٤.٨	فرنسا	٥.١
٧	اندونيسيا	٤.٥	الولايات المتحدة	٣.٨
٨	استراليا	٤.٣	أسبانيا	٣.٦
٩	كندا	٣.٨	المملكة المتحدة	٣.٤
١٠	نيجريا	٢.٥	بلجيكا	٣.٣
	المجموع	٧٨.١	المجموع	٧١.١
	بقية الدول	٢١.٩	بقية الدول	٢٨.٩
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

عمل المؤلف اعتماداً على: UN. International Trade. Statistics Year Book. Vol. 2. New York. 2014.. P. 329

المصور رقم /٤/ التجارة الدولية للغاز الطبيعي ٢٠٠٧م

المصدر: ميرونينكو. ن. س. جغرافية الاقتصاد العالمي، موسكو، ٢٠١٢م

أما تجارة الفحم الحجري الدولية فتشكل نسبة قليلة في التجارة الدولية مقارنة مع غيره من أنواع الوقود، حيث لا تزيد نسبة ما يدخل في التجارة العالمية عن ١١% من الإنتاج العالمي من الفحم، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف نقله، وللمنافسة الشديدة لكل من النفط والغاز الطبيعي. وتستخدمه معظم الدول المنتجة للفحم محلياً في إنتاج الكهرباء، حيث يغطي الفحم الحجري نحو ثلثي

إنتاج الكهرباء بالعالم، بالإضافة إلى استخدامه في إنتاج فحم الكوك الذي يستخدم مادة أساسية في صناعة الحديد والفولاذ، ويمكن استخدامه في صناعة الأدوية والأصباغ والأسمدة، والجدول رقم /١١/ يبين أهم الدول المنتجة للفحم في عام ٢٠١٤م.

جدول رقم /١١/ الدول الرئيسة المنتجة للفحم الحجري عام ٢٠١٤م

الدول	الإنتاج مليون طن	النسبة المئوية
الصين	٣٥٢٠	٤٦.٧
الولايات المتحدة	٩٩٣	١٢.٩
الهند	٥٨٩	٧.٧
الاتحاد الأوروبي	٥٧٦	٧.٥
استراليا	٤١٦	٥.٤
المجموع	٦٠٩٤	٧٩.٢
دول أخرى	١٦٠١	٢٠.٨

عمل المؤلف اعتماداً على: الموسوعة الحرة – ويكيبيديا

أنتجت الصين ٣٥٢٠ مليون طن عام ٢٠١٤م، مما شكل ٤٧% من الإنتاج العالمي، ومع ذلك فهي المستهلك الأول له في العالم، وقد استوردت نحو ١٦.٦% من الاستيراد العالمي للفحم بالعالم. وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعد استراليا واندونيسيا أكبر مصدرين للفحم الحجري بالعالم، حيث صدرت الأولى نحو ٢٧.١% والثانية نحو ٢٦.١% من الصادرات العالمية للفحم، وكانت كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية أكبر المستوردين

للفحم، والتي شكلت على التوالي ١٧.٥% ، ١٦.٦%، ١٠.٧% من الاستيراد العالمي للفحم. والمصور رقم /٥/ يوضح التجارة الدولية للفحم الحجري بين مناطق الإنتاج والاستهلاك.

مصور رقم /٥/ التجارة الدولية للفحم الحجري ٢٠٠٧م



المصدر: ميرونينكو. ن. س. جغرافية الاقتصاد العالمي، موسكو، ٢٠١٢م

وترتبط الدول الأوروبية بشبكة من الطاقة الكهربائيـــة، وتعـــد ألمانيـــا الاتحادية أول دولة مصدرة للطاقة الكهربائية، ولاسيما للبلدان المجـــاورة لهـــا، بينما تعد كندا المصدر الأول للطاقة الكهربائية للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة. والجدول رقم /١٢/ يبين أهم الدول المصدرة والمســـتوردة للطاقـــة الكهربائيـــة بالعالم.

جدول رقم /١٢/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للطاقة الكهربائية ٢٠١٤

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	ألمانيا	١٣.٦	الولايات المتحدة	٨.٥
٢	فرنسا	٩.٦	إيطاليا	٥.٢
٣	كندا	٧.٩	ألمانيا	٧.٣
٤	سويسرا	٧.٤	سويسرا	٦.٤
٥	الباراغوي	٦.٤	المملكة المتحدة	٥.٤
٦	الصين	٤.٠	هنغاريا	٤.٩
٧	جمهورية التشيك	٣.٨	هولندا	٤.٣
٨	النمسا	٣.٣	النمسا	٤.٣
٩	هولندا	٣.٢	بلجيكا	٣.٨
١٠	النرويج	٢.٣	فنلندا	٣.٣
	المجموع	٦١.٣	المجموع	٥٣.٤
	بقية دول العالم	٣٨.٧	بقية دول العالم	٤٦.٦
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

عمل المؤلف اعتمادا: UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol. 2, New York, 2014, P. 241

٣ - التجارة الخارجية للمواد الكيميائية:

تعد الصناعات الكيميائية من أهم القطاعات الإنتاجية في البلدان المتقدمة، وبخاصة في غربي القارة الأوروبية، حيث بدأت صناعة بعض المركبات الكيماوية المستخلصة من الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي منذ منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا عندما تم استخلاص البنزين والتولين من النفط، وتطورت الصناعات الكيميائية في الولايات المتحدة وغيرها من المصادر المتجددة من محاصيل الذرة وقصب السكر وغيرها.

ودخلت مشتقات المواد البترولية في الصناعات البلاستيكية والأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية والأثاث المكتبي والمنزلي، وفي صناعة المطاط الصناعي وإطارات السيارات، وفي صناعة الأجهزة الإلكترونية ، وفي صناعة القطع التبديلية للآلات الصناعية وأجهزة وسائل المواصلات والاتصالات المتعددة.

وتركزت الصناعات الكيمائية في الدول الأوروبية التي بلغت صادراتها من المواد الكيميائية حوالي نصف الصادرات العالمية، واحتلت ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى ضمن الدول المصدرة لهذه المواد، وبلغت نسبة صادراتها نحو ١١%، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثانية وحل اليابان بالمرتبة الثالثة، والجدول رقم /١٣/ يبين أهم القارات والدول الرئيسة المشاركة في تجارة المواد الكيميائية.

جدول رقم /١٣/ القارات والدول الرئيسة في تجارة المواد الكيميائية ٢٠١٤

القارات والمنظمات الاقتصادية	%	الدول المصدرة الرئيسة	%
الدول الصناعية: ٦٩.٠			
أوروبا	٥٢.٣	ألمانيا	١١.٣
آسيا	٤.١	اليابان	٣.٦
أمريكا الشمالية	١٢.٦	الولايات المتحدة	١٠.٧
الدول المستقلة	١.٨	روسيا الاتحادية	١.٦
أفريقيا	١.٢		
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	٢.٧		
آسيا	٢٥.٥	شرق آسيا	١٣.٠
		جنوب شرق آسيا	٥.٦
		غرب آسيا	٣.٨
أوقيانوسيا	–	–	–
المجموع	١٠٠		

من عمل المؤلف بالاعتماد UN, International Trade, Statistics Yearbook, Vol. 2, New York, 2014

تطورت صناعة المنتجات الكيميائية في الدول الآسيوية وخاصة في كوريا الجنوبية واندونيسيا وسنغافورة والصين الشعبية والهند وغيرها، مشكلة أكثر من ربع الصادرات العالمية للمنتجات الكيميائية. والمصور رقم /٦/ يبين المناطق الرئيسة لإنتاج الصناعات الكيميائية ونسبة الصادرات منها.

مصور رقم /٦/ التجارة الدولية للمنتجات الكيميائية ٢٠٠٧م



المصدر: ميرونينكو. ن. س. جغرافية الاقتصاد العالمي، موسكو، ٢٠١٢

نمت الصناعات البتروكيميائية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤م في دول غربي آسيا مثل إيران والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية والكويت، التي أصبحت تشكل نحو ١٠% من الصادرات العالمية للمواد الكيميائية، وبخاصة إلى الأسواق الآسيوية، ولاسيما إلى جمهورية الصين الشعبية.

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول بين دول العالم بصادرات المواد البتروكيميائية، وذلك لامتلاكها إمكانات إنتاجية كبيرة وتسويقها

لمنتجاتها الضخمة إلى الأسواق العالمية، ولاسيما من السلع الكيماوية مثل المطاط الصناعي ومواد التصوير والأفلام والأسمدة الكيماوية، وتشكل كندا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية السوق الرئيسة لهذه المواد، وتصدر الباقي إلى دول أوروبا الغربية والشرق الأوسط وشرقي آسيا.

وتعد الصين السوق الرئيس بالعالم للمنتجات البتروكيميائية، وقد شكلت مستورداتها من الأسواق العالمية نحو ٢٢.٥% من الصادرات العالمية لعام ٢٠١٤، وذلك بسبب اتساع قاعدتها الصناعية من جهة، ولاتساع سوقها الداخلي من جهة أخرى. والجدول رقم /١٤/ يوضح الدول المصدرة والمستوردة للمنتجات البتروكيميائية لعام ٢٠١٤م.

جدول رقم /١٤/ الدول المصدرة والمستوردة للمنتجات البتروكميائية لعام ٢٠١٤

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الولايات المتحدة	١٢.٤	الصين	٢٢.٥
٢	كوريا الجنوبية	٦.٤	هولندا	٧.٨
٣	اسبانيا	٦.٢	ألمانيا	٥.٤
٤	هولندا	٦.٠	الولايات المتحدة	٥.٠
٥	ألمانيا	٥.٧	الإكوادور	٤.٥
٦	اندونيسيا	٥.٠	كوريا الجنوبية	٤.٤
٧	سنغافورة	٤.٥	الهند	٣.٧
٨	اليابان	٤.٢	بلجيكا	٣.٣
٩	الصين	٤.١	فرنسا	٢.٩
١٠	بلجيكا	٤.٠	اليابان	٢.٦
	المجموع	٥٨.٥	المجموع	٦٢.١
	بقية دول العالم	٤٤.٥	بقية دول العالم	٣٧.٩
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

من عمل المؤلف اعتماداً على:

UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol. 2. New York. 2014. P. 237

٤ – تجارة المعادن والخامات المعدنية:

أدت التباينات الجيولوجية بين مناطق العالم، إلى اختلافات كبيرة في التوزع الجغرافي للمعادن والخامات المعدنية. وقد استطاعت الدول المتقدمة في البحث والتنقيب والإنتاج في مناطقها وفي الدول النامية، وسيطرت الشركات الدولية الكبرى على تجارة المعادن المختلفة، ولاسيما تجارة خامات المعادن الأساسية التي شكلت ٣.٩% من إجمالي صادرات الخامات المعدنية و ٣.٨% من وارداتها عام ٢٠١٤م. وقد أدت الأزمات الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٨ إلى هبوط الطلب العالمي عليها من٥.٥% في عام ٢٠٠٧م إلى ٢.٢% خلال الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٤.

وتسيطر البلدان المتقدمة صناعياً على تجارة الخامات المعدنية في العالم، فقد استحوذت هذه الدول على أكثر من نصف قيمة الصادرات العالمية للمعادن الأساسية. فقد سيطرت القارة الأوروبية على نحو ٢٣% من قيمة الصادرات المعدنية، تلتها دول القارة الآسيوية بنسبة ١٩.٩% ثم دول قارة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة ١٧.٥%. والمصور رقم /٧/ يبين توزع إنتاج الحديد والصلب وتجارته الدولية.

مصور رقم /٧/ تجارة الحديد والصلب الدولية ٢٠٠٧م

المصدر: ميرونينكو. ن. س. جغرافية الاقتصاد العالمي، موسكو، ٢٠١٢م.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخفض استيرادها من الخامات المعدنية، وذلك بسبب توافر الاحتياطي الكبير من بعض المعادن مثل الرصاص والنحاس والكبريت وغيرها. وبالمقابل ما تزال الصادرات الأمريكية من المعادن تشكل نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية، إذ شكلت نحو ١١.٣% من الصادرات المعدنية بالعالم. وتلتها كل من روسيا الاتحادية وألمانيا بنسبة ٣.٦% لكل منهما والجدول رقم /١٥/ يبين القارات والدول الرئيسة في تصدير الخامات الطبيعية .

جدول رقم /١٥/ القارات والدول الرئيسة في تصدير الخامات الطبيعية ٢٠١٤م

القارات والمنظمات الاقتصادية	%	الدول المصدرة الرئيسة	%
الدول الصناعية :	٥٢.٦		
أوروبا	٢٢.٨	ألمانيا	٣.٦
آسيا	١٣.٠	اليابان	١.٤
أمريكا الشمالية	١٦.٨	الولايات المتحدة	١١.٣
الدول المستقلة	٤.٦	روسيا الاتحادية	٣.٦
		جنوب شرق أوروبا	١.٠
أفريقيا	٤.٩		
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	١٧.٥		
آسيا	١٩.٩	جنوب شرق آسيا	١٠.٥
		شرق آسيا	٤.٢
أوقيانوسيا	٠.٤	–	
المجموع	١٠٠	–	–

من عمل المؤلف اعتمادا على UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.226

تتصدر دول استراليا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة قائمة الدول المصدرة للمعادن الأساسية، وتبلغ صادراتها أكثر من ٣٧% من الصادرات العالمية، وتعد الصين الشعبية وكوريا الجنوبية وبلجيكا الدول الرئيسة المستوردة للمعادن، وبلغت واردات الصين وحدها أكثر من ٣٢% من واردات المعادن الدولية، بسبب اتساع قاعدتها الصناعية وحاجة سوقها الداخلية الواسعة،

وتصديرها السلع الحديدية المصنعة، والجدول رقم /١٦/ يبين الـــدول الرئيســـة المصدرة والمستوردة للمعادن في عام ٢٠١٤م.

جدول رقم / ١٦ /الدول المصدرة والمستوردة للمعادن الأساسية في عام ٢٠١٤م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	استراليا	١٣.٧	الصين الشعبية	٣١.٧
٢	جنوب أفريقيا	١٣.٠	كوريا الجنوبية	١٠.٩
٣	الولايات المتحدة	١٠.٨	بلجيكا	٧.٤
٤	البيـــرو	٨.٢	اليابان	٦.٤
٥	المكسيك	٨.١	كنـــدا	٤.٥
٦	الشيلي	٤.٠	المانيـــا	٣.٧
٧	بلجيكـــا	٣.٩	أسبانيا	٣.٥
٨	بوليفيا	٣.٩	الولايات المتحدة	٣.١
٩	تركيا	٢.٥	الهند	٢.٧
١٠	الغابون	٢.٤	هولندا	٢.١
	المجموع	٧٠.٥		٧٦.٠
	بقية الدول	٢٩.٥		٢٤.٠
	المجموع العام	**١٠٠**		**١٠٠**

من عمل المولف اعتمادا على UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.226

أما من حيث تركيب التجارة الدولية للخامات المعدنية، فقد تفوقت تجارة المعادن الحديدية ومعادن السبائك الحديدية على معظم هذه التجـــارة، وتتـــوزع خامات الحديد في عدد قليل من الدول، وتسيطر استراليا على أكثر من نصـــف

الصادرات العالمية وتليها البرازيل، وجنوب أفريقيا وكندا، وتعد جمهورية الصين الشعبية السوق المستهلك الرئيس، فقد استوردت عام ٢٠١٤م أكثر من ٦٣.٧% من الصادرات العالمية لمعدن الحديد، وتليها كل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا. والجدول رقم /١٧/ يبين الدول الرئيسة المصدرة والمستوردة لخام الحديد.

جدول رقم /١٧/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة لخام الحديد والمركز عام٢٠١٤م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	استراليا	٥١.٥	الصين الشعبية	٦٣.٧
٢	البرازيل	٢٢.١	اليابان	١٠.٨
٣	جنوب أفريقيا	٥.٨	كوريا الجنوبية	٥.٨
٤	كندا	٣.٤	ألمانيا	٣.٢
٥	اوكرانيا	٢.٨	فرنسا	١.١
٦	السويد	٢.٤	المملكة المتحدة	١.٠
٧	ايران	٢.١	السعودية	٠.٩
٨	روسيا الاتحادية	١.٧	تركيا	٠.٧
٩	الولايات المتحدة	١.٢	كندا	٠.٧
١٠	التشيلي	١.٠	إيطاليا	٠.٦
	المجموع	٩٤.٠		٨٧.٨
	بقية دول العالم	٦.٠		١٢.٢
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف اعتماداً على UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.221

بينما تسيطر على التجارة الخارجية لأشباه المعادن مثل (النحاس والقصدير والرصاص والنيكل والألمنيوم وغيرها)، مجموعة محدودة من الدول.

فتسيطر على تجارة الكبريت كل من روسيا الاتحادية وقطر وكازاخستان والولايات المتحدة، في حين تشكل جمهورية الصين الشعبية المستورد الرئيس له، وتليها المملكة المغربية والبرازيل.

أما النيكل فقد انخفض إسهامه في التجارة الدولية، حيث بلغ أقل من ٠.١% من الصادرات والواردات العالمية، وتشكل نحو ١.٤% من تجارة المعادن. وتركزت تجارته في عدد محدود من الدول، ولاسيما كندا التي أسهمت بأكثر من ٢٧.٣% [١] من الصادرات العالمية، وتليها كل من الفلبين واندونيسيا واستراليا، في حين استوردت الصين أكثر من ٤٥% من الواردات العالمية من النيكل، وتليها اليابان والنرويج وفنلندا.

وبلغ إسهام تجارة الألمنيوم نحو ٢% من إجمالي صادرات وواردات المعادن العالمية في عام ٢٠١٤، وبلغ معدل الطلب عليه خلال الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٤م نحو ٢.٨% ، في حين بلغ معدل الصادرات نحو ٢.٥%. وتسيطر أستراليا على التجارة الدولية للألمنيوم، فقد احتلت المرتبة الأولى بالعالم بتصدير خام الألمنيوم، وبنسبة تجاوزت ٣٨% من الصادرات العالمية، واحتلت البرازيل المرتبة الثانية بنسبة ١٧.٥%، وجاءت الولايات المتحدة ثالثاً وبنسبة ٦%. في حين كانت السوق الصينية المستورد الأول بالعالم لخام الألمنيوم، وتلتها كل من روسيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة، جدول رقم /١٨/

---

[١] - UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.224

جدول رقم/١٨/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة لمعدن الألمنيوم عام ٢٠١٤

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	استراليا	٣٨.٣	الصين الشعبية	٢٤.٨
٢	البرازيل	١٧.٥	روسيا الاتحادية	٩.٠
٣	الولايات المتحدة	٦.٠	كنـــدا	٨.٤
٤	الهند	٤.٧	الولايات المتحدة	٦.٢
٥	جاميكا	٤.٤	النرويج	٤.٣
٦	ايرلندا	٤.٠	البحرين	٣.٨
٧	غينيا	٣.٩	ماليزيا	٣.٤
٨	أوكرانيا	٣.٠	أيسلندا	٣.١
٩	ألمانيا	٢.٣	ألمانيا	٣.٠
١٠	كازاخستان	٢.٠	جنوب أفريقيا	٣.٠
	المجموع	٨٦.١		٦٩.٢
	بقية الدول	١٣.٩		٣٠.٨
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف اعتمادا على UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.225

أما تجارة النحاس فتشكل اقل من ١% من حجم التجارة الدولية وحوالي ٥.٥% من حجم الصادرات والواردات للخامات المعدنية. وقد انخفض الطلـــب العالمي على تجارة النحاس خلال عـــامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م بمعـــدل -٤.٥%.

وتتصدر تشيلي وألمانيا وزامبيا قائمة المصدرين الأساسيين لتجارة النحاس، بينما تستورد الصين نحو ١/٣ النحاس العالمي، وتليها الولايات المتحدة وألمانيا.

وتمتاز تجارة النحاس بالتصدير على شكل مواد خام من الدول النامية مثل زامبيا وتشيلي، أو على شكل نحاس مكرر في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أما بالنسبة لبقية أشباه المعادن مثل الزنك والرصاص والتيتانيوم، فتشكل تجارتها الدولية نسباً ضئيلة ضمن قائمة المعادن المصدرة والمستوردة عالمياً.

٥ – التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية:

تعد مجموعة الدول الصناعية الرئيسة في العالم (الولايات المتحدة وكندا وألمانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا واليابان وإيطاليا) الأولى بالعالم في تصدير المنتجات الصناعية، والتي بلغت أكثر من ٥٣.٤% من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٤م، ومعظمها يأتي من دول القارة الأوروبية ، التي بلغ إسهامها نحو ٣٦%، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد القارة الآسيوية، التي أصبحت تحتل المرتبة الأولى بين القارات في تصدير السلع الصناعية، بفضل تطور الصناعات المتنوعة في شرق وجنوب شرق القارة الآسيوية المتمثلة في جمهورية الصين الشعبية وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ وغيرها. واحتلت قارة أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة بنسبة ١١% متقدمة على جارتها الجنوبية بنسبة ٤.٦%، في حين لا تزال القارة الأفريقية فقيرة صناعياً، والجدول رقم /١٩/ يوضح موقع القارات والدول الرئيسة في تجارة الآلات والمعدات الصناعية.

جدول رقم /١٩/ القارات والدول الرئيسة في تجارة الآلات والمعدات الصناعية ووسائل النقل عام ٢٠١٤.

القارات والمنظمات الاقتصادية	%	الدول المصدرة الرئيسة	%
الدول الصناعية:	٥٣.٤		
آسيا	٦.٧	اليابان	٦.٤
أوروبا	٣٥.٩	ألمانيا الاتحادية	١١.٥
شمال امريكا	١٠.٨	الولايات المتحدة	٨.٩
الدول المستقلة	٠.٦		
أفريقيا	٠.٧		
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	٤.٦		
آسيا	٤٠.٧	شرق آسيا	٢٩.٨
		جنوب شرق آسيا	٧.٨
أوقيانوسيا	–	–	–
المجموع	١٠٠	–	–

عمل المؤلف اعتماداً على: UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.226

وصدرت روسيا الاتحادية وأفريقيا الجنوبية والبرازيل والهند وأوكرانيا صفائح الحديد والفولاذ إلى دول الولايات المتحدة الأمريكية وغربي أوروبا، بالإضافة إلى الصين واليابان، والتي صنعت منها الآلات والمعدات الصناعية

ووسائل النقل والمواصلات المختلفة وغيرها، وصدرتها من جديد لأسواقها الداخلية والسوق الدولية.

فقد شكلت تجارة الحديد والفولاذ المصنع نحو ٢% من الصادرات والواردات الصناعية بالعالم. ونظراً لانحصار تجارتها في دول محدودة فقد استمر الطلب العالمي بنسبة ٦.٧%[١] خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤.

وتصدرت دول جنوب أفريقيا وروسيا الاتحادية والبرازيل قائمة الدول المصدرة للحديد والفولاذ المصفح، بينما تصدرت الولايات المتحدة والصين واليابان قائمة الدول المستوردة له، الجدول رقم /٢٠/ يبين الدول المصدرة والمستوردة للحديد والفولاذ المصنع عام ٢٠١٤م. بينما يبين الجدول رقم /٢١/ قائمة الدول المصدرة والمستوردة للصناعات المعدنية، تحوي ١.٨% من الصادرات و١.٧% من الواردات الصناعية بالعالم في عام ٢٠١٤م، واستمر الطلب عليها خلال عامي٢٠١٣ - ٢٠١٤ م بنسبة ٩.٩%[٢]، وبخاصة من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية والصين.

---

(١) - UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.331

(٢) - UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.306

جدول رقم /٢٠/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للحديد والفولاذ المصـــنع ٢٠١٤م.

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	أفريقيا الجنوبية	١٢.١	الولايات المتحدة	١٥.٢
٢	روسيا الاتحادية	١١.٩	الصين	١٠.٢
٣	البرازيل	١٠.٤	اليابان	٨.٢
٤	الهند	٥.٨	ألمانيا	٦.٩
٥	أوكرانيا	٥.٤	كوريا الجنوبية	٦.٨
٦	كازاخستان	٥.٠	إيطاليا	٢.٩
٧	الصين	٣.٧	بلجيكا	٢.٨
٨	هولندا	٣.٧	أسبانيا	٢.٨
٩	بلجيكا	٢.٤	هولندا	٢.٧
١٠	قلدونيا الجديدة	٢.٣	تركيا	٢.٦
	المجموع	٦٢.٨	المجموع	٦٥.١
	بقية الدول	٣٧.٢	بقية الدول	٣٤.٩
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

عمل المؤلف اعتمادا على: UN. International Trade. Statistics Yearbook. Volume I. p.331

جدول رقم /٢١/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للصناعات المعدنية ٢٠١٤

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الصين	١٤.٣	الولايات المتحدة	١٢.٥
٢	ألمانيا	١٤.٠	ألمانيا الاتحادية	٩.٠
٣	الولايات المتحدة	١٠.٧	الصين	٥.٢
٤	اليابان	٨.٨	فرنسا	٤.٣
٥	المملكة المتحدة	٣.٥	المملكة المتحدة	٤.٣
٦	بولندا	٣.٤	إيطاليا	٣.١
٧	إيطاليا	٣.٣	اليابان	٣.٠
٨	فرنسا	٣.١	كندا	٣.٠
٩	بلجيكا	٢.٨	هولندا	٢.٩
١٠	هولندا	٢.٦	كوريا الجنوبية	٢.٧
	المجموع	٦٦.٥		٧٧.٩
	بقية الدول	٣٣.٥		٢٢.١
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

عمل المؤلف اعتماداً على: UN. International Trade. Statistics Yearbook. Volume I. p.306

أما تجارة وسائل النقل والسيارات فقد شكلت نحو ٤٠.٠% من التجارة العالمية، ونحو ١١.٤% من المنتجات الصناعية، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية بالعالم، فقد استمر الطلب العالمي على وسائل النقل بنسبة ٥.٢%[١] وذلك لحاجة التنمية الشاملة بالدول المستوردة لها.

---

(١) - UN. International Trade. Statistics Yearbook. Volume I. p.379

وتصدرت ألمانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة قائمة الدول المصدرة للسيارات ووسائل النقل، بينما تصدرت الولايات المتحدة والصين وألمانيا قائمة الدول المستوردة لها، والجدول رقم /٢٢/ يبين الدول المصدرة والمستوردة لوسائل النقل والمواصلات.

جدول رقم /٢٢/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للسيارات ووسائل النقل عام ٢٠١٤.

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	ألمانيا	٢٢.٧	الولايات المتحدة	٢١.٩
٢	اليابان	١٢.٥	الصين	٨.٥
٣	الولايات المتحدة	٨.٧	ألمانيا	٦.٦
٤	كندا	٦.٤	المملكة المتحدة	٦.٦
٥	كوريا الجنوبية	٦.٣	فرنسا	٤.٤
٦	المملكة المتحدة	٦.٠	كندا	٣.٨
٧	المكسيك	٤.٦	بلجيكا	٣.٨
٨	أسبانيا	٤.٥	إيطاليا	٣.٢
٩	بلجيكا	٤.٣	السعودية	٢.٤
١٠	فرنسا	٢.٧	استراليا	٢.٢
	المجموع	٧٨.٧		٦٣.٤
	بقية الدول	٢١.٣		٣٦.٦
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

عمل المؤلف اعتماداً على: UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.379

وبالنسبة لتجارة الآلات والأدوات الكهربائية، فقد شكلت ١.٣% من حجم التجارة الدولية، وحوالي ٤% من الصادرات والواردات الصناعية بالعالم (٢٠١٤م). وقد تأثرت بالأزمة الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض معدل الطلب عليها من ٥.٣% إلى ٢%[١] خلال الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٤م، ونظراً لرخص المنتجات الكهربائية الصينية مقارنة بالمنتجات الأوروبية والأمريكية، فقد سيطرت الصين الشعبية على أكثر من خمس الصادرات الدولية للآلات والأدوات الكهربائية، متقدمة بذلك على الدول الصناعية الرئيسة بالعالم والمتمثلة بالولايات المتحدة وألمانيا واليابان. علماً أن الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية وغيرها، أصبحت سوقاً رئيساً للمنتجات الكهربائية الصينية ذات النوعيات والأصناف المتعددة، فالأصناف الممتازة تصدر إلى الدول الأوروبية والأميركية والأسترالية، نظراً للقوة الشرائية العالية لتلك الدول، في حين تصدر الأصناف الأقل جودة إلى الدول النامية، والجدول رقم /٢٣/ يبين الدول المصدرة والمستوردة للآلات والمنتجات الكهربائية

---

(١) - UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.378

جدول رقم /٢٣/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للآلات الكهربائية عام ٢٠١٤م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الصين	٢٢.٤	الولايات المتحدة	١٤.٤
٢	ألمانيا	٨.٩	الصين	١٢.٠
٣	اليابان	٨.٣	ألمانيا	٨.٤
٤	الولايات المتحدة	٧.٤	هون كونغ	٥.٤
٥	كوريا الجنوبية	٧.١	المكسيك	٣.٨
٦	هون كونغ	٥.١	فرنسا	٣.٥
٧	المكسيك	٤.١	المملكة المتحدة	٣.٤
٨	سنغافورة	٢.٨	اليابان	٣.٢
٩	فرنسا	٢.٥	كوريا الجنوبية	٣.١
١٠	المملكة المتحدة	٢.٤	كندا	٢.٦
	المجموع	٧١.٠		٥٩.٨
	بقية الدول	٢٩.٠		٤٠.٢
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

عمل المؤلف اعتماداً على: UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.378

لقد تفوقت جمهورية الصين الشعبية على جميع بلدان العالم في تصنيع وتصدير المنتجات القطنية، وأصبحت تحتكر لوحدها أكثر من ٤٥% من صادرات المنتجات القطنية، متفوقة على بقية البلدان الأوروبية والآسيوية والأمريكية. وقد تأثرت هذه المنتجات بالأزمة الدولية، فانخفض الطلب عليها

بمعدل -٥.٤% خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ م، علماً أن الانخفاض بدأ منذ بداية عام ٢٠٠٩ واستمر حتى عام ٢٠١٤م بمعدل -٢.٣%[1] ، والجدول رقم /٢٤/ يوضح أهم الدول المصدرة والمستوردة للمنتجات القطنية لعام ٢٠١٤م.

جدول رقم /٢٤/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للمنتجات القطنية عام ٢٠١٤

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الصين	٤٥.٣	بنغلاديش	١١.٢
٢	الباكستان	٨.٠	فيتنام	٦.٦
٣	الهند	٥.٨	الصين	٦.١
٤	إيطاليا	٥.٠	هون كونغ	٥.٥
٥	هون كونغ	٤.٥	إيطاليا	٤.٢
٦	تركيا	٣.٩	اندونيسيا	٤.٢
٧	ألمانيا	٣.٢	الولايات المتحدة	٣.٧
٨	الولايات المتحدة	٢.٠	ألمانيا	٣.٢
٩	أسبانيا	١.٩	تركيا	٣.٢
١٠	اليابان	١.٨	تونس	٣.١
	المجموع	٨١.٤	٥٩.٨	٥٠.٨
	بقية الدول	١٨.٦		٤٩.٢
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

عمل المؤلف اعتماداً على: UN, International Trade, Statisics Yearbook, Volume I, p.396

[1] - UN, International Trade, Statistics Yearbook, Volume I, p.391

٦ – تجارة الخدمات الدولية:

حظيت تجارة الخدمات الدولية بأهمية كبيرة على المستوى العالمي، وهو جزء من الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها منظمة التجارة الدولية. وقد تطورت تجارة الخدمات بسرعة كبيرة بفضل شبكة الانترنيت والتجارة الإلكترونية، فتوسعت نشاطات الشركات العالمية في خدمة الأسواق المتزايدة في مختلف أنحاء العالم. والتوسع بالاستثمارات والتجارة في السلع والخدمات، وسهل عمل الشركات المتعددة الجنسية على تنقل مقدمي الخدمات بين دول العالم كافة.

وقد شمل التصنيف الدولي لتجارة الخدمات بالأمم المتحدة الجوانب الآتية[١]:

١ – خدمات الأعمال التجارية

٢ – خدمات الاتصالات والمعلومات المتعلقة بالانترنيت.

٣ – خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها.

٤ – خدمات التوزيع.

٥ – الخدمات التعليمية.

٦ – الخدمات البيئية.

٧ – الخدمات المالية.

٨ – الخدمات المتعلقة بالصحة والخدمات الاجتماعية.

٩ – خدمات السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر.

١٠ – الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية.

---

[١] – للمزيد: راجع دليل إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات، منشورات الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات نيويورك ن ٢٠٠٢م.

١١ – خدمات النقل.

١٢ – الخدمات الأخـــرى.

وتتم عادة تجارة الخدمات الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإحدى الطرق الآتية:

١ – انتقال الخدمة عبر الحدود من دولة إلى أخرى، مثال خدمات استشارية عبر شبكة الانترنيت وغيرها.

٢ – انتقال مستخدمي الخدمة من دولة إلى أخرى، مثـــال انتقـــال مجموعـــات سياحية للخارج.

٣ – وجود تجاري في الدولة: مثال فرع شركة أجنبية للاســـتثمار فـــي دولـــة أخرى.

٤ – انتقال أشخاص طبيعيين، مثال انتقال العمالة الفنية أو الخبراء الاستشاريين إلى دولة أخرى.

وتساعد تجارة الخدمات الدولية في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية من أهمها:

١ – تطوير خدمات البنية التحتية، وتتضمن الاتصـــالات الســـلكية واللاســـلكية والبنوك والتأمين والمواصلات ... وغيرها، التي تسهم فـــي نجـــاح الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

٢ – تطوير التـــنمية السياحية ومشاريع البناء، وفي زيادة الخـــدمات الصـــحية والتعليمية والثقافية من خلال مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية.

٣ – تقديم خدمات دولية نوعية وبأسعار مخفضة مـــن خـــلال المنافســـة بـــين الشركات المحلية والعالمية، مثل خفض أسعار المكالمات المحلية والدولية.

٤ – زيادة إنتاج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة عدد براءات الاختراع من خلال استخدام الانترنيت وأجهزة الاتصالات الأخرى.

٥ – زيادة استثمارات الشركات العالمية لعقود طويلة الأجل، مما يحقق الاستقرار للمستثمرين والمنتجين وللعمال.

٦ – نقل التكنولوجيا المتقدمة للشركات المحلية والعالمية.

وقد تطورت تجارة الخدمات الدولية منذ بداية عام ٢٠٠٠م وبخاصة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها، بعد الاستخدام الواسع لشبكة الانترنت، والشكل رقم /٣/ يبين توزع تجارة الخدمات الدولية.

شكل رقم /٣/ توزع تجارة الخدمات الدولية بالنسبة المئوية عام ٢٠١١م

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، ٢٠١٢

وأصبحت تجارة الخدمات تشكل نسباً عالية من إجمالي الناتج المحلي، كما هو في دول بلجيكا والدانمرك وسويسرا والنمسا والمملكة المتحدة وفرنسا، جدول رقم /٢٥/.

جدول رقم /٢٥/ تطور تجارة الخدمات الخارجية في عدد من الدول المختـــارة ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي %.

الدول	% ٢٠١١	% ٢٠١٢	% ٢٠١٣	% ٢٠١٤
الولايات المتحدة	٦.٩	٦.٩	٦.٩	٦.٨
فرنسا	١٥.٤	١٦.٤	١٧.٣	١٨.١
بلجيكا	٣.٨	٤١.١	٤١.٦	٤٤.٩
اليابان	٥.٤	٥.٤	٦.٢	٧.٧
المملكة المتحدة	١٩.٠	١٩.٠	١٩.٦	١٩.٠
الصين	٥.٧	٥.٩	٥.٨	–
روسيا الاتحادية	٧.٩	٨.٥	٩.٥	١٠.٠
ماليزيا	٢٤.٩	٢٥.٥	–	٢٦.١
أسبانيا	١٥.٨	١٦.٧	١٤.١	١٤.٨
الدانمارك	٣٦.٦	٣٨.٥	٣٩.٩	٣٩.٩
النرويج	١٧.٨	١٩.٤	١٩.٩	–
النمسا	٢٤.٢	٢٥.١	٢٦.٦	٢٧.٥
سويسرا	٢٧.٤	٢٩.٠	٢٩.٩	٢٩.٧

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، ٢٠١٦، Data Bank.

آ – الخدمات السياحية الدولية:

لقد أصبحت الخدمات السياحية الآن من أهم القطاعات الخدمية بالعالم، فقد شكلت أكثر من ربع الصادرات، ونحو ٢٤.٤% من الواردات الخدمية لعام ٢٠١٣م، وبلغ معدل نمو السياحة العالمية خلال الفترة بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٣م أكثر من ٨%، محققة عوائد مالية ضخمة على مستوى القارات والأقاليم.

فقد تفوقت دول القارة الأوروبية على بقية مناطق العالم في معدل نمو السياحة فيها، فبلغ عدد زوارها في عام ٢٠١٤ نحو ٣٨٣ مليون شخص، محققة عوائد مالية تزيد على ٥٨٤ مليار دولار، وتلتها دول القارة الآسيوية بالمرتبة الثانية والأمريكية بالمرتبة الثالثة جدول رقم /٢٦/.

جدول رقم /٢٦/ السياحة وعوائد الخدمات السياحية في بعض القارات والأقاليم ٢٠٠٠-٢٠١٤م.

القارة أو الإقليم	عام ٢٠٠٠		عام ٢٠١٠		عام ٢٠١٤	
	مليون سائح	العوائد المالية مليار دولار	مليون سائح	العوائد المالية مليار دولار	مليون سائح	العوائد المالية مليار دولار
الأوروبية	٢٥١	٣٨٨	٣١٠	٤٨٩	٣٨٣	٥٨٤
الأمريكية	١٤٩	١٢٨	١٥٠	٢١٥	١٨٢	٢٧٤
آسيا والباسفيك	٨٦	١١٠	٢٠٥	٢٥٦	٢٦٣	٣٧٧
الشرق الأوسط	١٨	٢٢	٣٩	٥٥	٤٩	٥٠
الأفريقية	١٠	٢٦	٣٠	٥٠	٣٦	٥٦

من عمل المؤلف اعتماداً على: UNWTO, Annual Report Madrid, 2014

وتصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول المصدرة للخدمات السياحية، وتلتها كل من إسبانيا وفرنسا، في حين تعد جمهورية الصين الشعبية المستورد الأول للسياحة، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة، وذلك بسبب التطور الاقتصادي من جهة، ورخص أسعار الخدمات السياحية مقارنة مع الولايات المتحدة ودول القارة الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، ودخلت روسيا الاتحادية واستراليا والبرازيل ضمن قائمة الدول المستوردة للسياحة، كمنافس قوي للدول الأخرى، والمصور رقم /٨/ يوضح السياحة الدولية في عام ٢٠٠٧م.

المصور رقم /٨/ السياحة الدولية في عام ٢٠٠٧

المصدر: ميرونينكو. ن. س. جغرافية الاقتصاد العالمي، موسكو، ٢٠١٢م

والجدول رقم /٢٧/ يوضح الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة في تجارة الخدمات السياحية بالعالم ٢٠١٣م.

جدول رقم /٢٧/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة في تجارة الخدمات السياحية ٢٠١٣.

ت	المصدرة	%	المستوردة	%
١	الولايات المتحدة	١٥.٠	الصين	١٢.٢
٢	أسبانيا	٥.٠	الولايات المتحدة	٩.٩
٣	فرنسا	٤.٩	ألمانيا	٨.٦
٤	ماكاوا (الصين)	٤.٥	روسيا الاتحادية	٥.١
٥	الصين	٤.٥	المملكة المتحدة	٤.٨
٦	إيطاليا	٣.٨	فرنسا	٤.١
٧	تايلاند	٣.٧	كندا	٣.٣
٨	ألمانيا	٣.٦	استراليا	٢.٧
٩	المملكة المتحدة	٣.٤	إيطاليا	٢.٦
١٠	هونغ كونغ (الصين)	٣.٤	البرازيل	٢.٤
	المجموع	٥١.٨		٥٥.٧
	بقية دول العالم	٤٨.٢		٤٤.٣
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد: UN. International Trade. statisties Yearbook. Vol.2. New York. 2014. p.427

ب - تجارة خدمات المواصلات الدولية:

يعد النقل الدولي من أهم الخدمات التجارية، فقد شكل نحو ٢٥.٤% من صادرات الخدمات الدولية ونحو ١٩% من وارداتها (٢٠١٣م)، وبلغ معدل نمو صادرات النقل أكثر من ٧% خلال الفترات بين ٢٠٠٩-٢٠١٣م، وتجاوز معدل نمو الواردات ٩.٢% خلال الفترة نفسها.

اهتمت الدول الصناعية والمتقدمة بتطوير وسائل النقل والمواصلات المختلفة الجوية والبحرية والسكك الحديدية والبرية، لنقل الركاب والشحن الدولي بين الأقاليم والدول المصدرة والمناطق الاستهلاكية المستوردة. وتخصصت الدول المتقدمة بنقل أنواع محددة من السلع والخامات والوقود وغيرها، بالإضافة إلى نقل الركاب والرحلات السياحية.

فقد تخصصت شركات الطيران الأمريكية بنقل المسافرين، وبالشحن الجوي، واحتلت شركاتها المراتب الأولى بالعالم بنقل الركاب عام ٢٠١٢م. فقد حصلت شركة خطوط دلتا الجوية على المرتبة الأولى عالمياً بنقلها أكثر من ١٦٤.٦ مليون نسمة، وتلتها شركة الخطوط الجوية المتحدة الأمريكية ثانياً بنقلها ١٤٠.٤ مليون مسافر، وحلت شركة ساوث ويست الجوية الأمريكية ثالثاً بنقلها ١٣٤ مليون مسافر.

كما استطاعت شركات الشحن الأمريكية احتلال المرتبة الأولى بالشحن الجوي، فتصدرت شركة فيديكس اكسبريس بنقلها ١٦.١٠٨ مليون طن، وتلتها شركة يوبي إس الجوية المرتبة الثانية بنقلها ١٠.٤١٦مليون طن، وحلت شركة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثالثة بنقلها ٩٣١٩مليون طن .

كما دخلت شركات الطيران الصينية المنافسة العالمية بنقل المسافرين، فاستطاعت شركة خطوط جنوب الصين الجوية بنقل ٨٦.٥ مليون مسافر، متفوقة على الشركات الألمانية والفرنسية.

ويعد النقل البحري إحدى الخدمات الرئيسة في تسريع وتائر تطور التجارة الدولية وتسهيلها، حيث تبلغ حصة النقل البحري ٨٥% من حركة التجارة العالمية، بسبب انخفاض أجوره، ولسهولة شحن الكميات التجارية الكبيرة، حيث يرغب المصدرون والمستوردون في تسليم واستلام بضائعهم في الوقت والمكان المحددين.

وقد اهتمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا والدانمرك والمملكة المتحدة، وهولندا وغيرها بالنقل البحري، واستطاعت شركات هذه الدول السيطرة على الملاحة البحرية بنقل البضائع ومختلف السلع، بالإضافة إلى نقل البترول ومشتقاته، والمنتجات البتروكيميائية وغيرها.

وحققت الشركات البحرية الدولية أرباحاً كبيرة لدولها، فمثلاً استطاعت شركة ميرسك الدانماركية تشغيل أسطولها البحري، والمؤلف من ٢٥٠ باخرة ضخمة، بنقل الحاويات التجارية، والنفط الخام والمكرر والغاز الطبيعي بين الموانئ البحرية في الشرق الأوسط والهند والصين واليابان، وشمال أوروبا ودول البحر المتوسط، وصولاً إلى استراليا وشمال وجنوب القارة الأمريكية.

لقد تأثر النقل البحري بالأزمة الاقتصادية الدولية منذ عام ٢٠٠٩م، حيث تعرض لخسائر كبيرة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م وعوضتها الشركات البحرية الرئيسة بالعالم (١٥ شركة كبيرة)، بأرباح بلغت أكثر من ١٨ مليار

دولار خلال الربع الثالث من العام نفسه نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية بالعالم[1].

بينما يسهم النقل بالسكك الحديدية والنقل البري بنحو ١٣-١٥% من حركة التجارة الدولية، وينحصر دورهما في التجارة الإقليمية وبخاصة بين البلدان المتجاورة كما هو الحال في دول القارة الأوروبية، التي ترتبط بشبكة واسعة وكثيفة من الخطوط الحديدية. وبين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وبين الصين الشعبية وروسيا الاتحادية. فقد بلغ طول شبكة الخطوط الحديدية في الولايات المتحدة ٢٢٤٧٩٢كم، وتلتها شبكة الخطوط الصينية بطول ١١٢٠٠٠كم، وحلت روسيا الاتحادية بالمرتبة الثالثة بطول ٨٦٠٠٠ كم[2].

وتتركز خدمات المواصلات البحرية والجوية والسكك الحديدية والبرية في أمريكا الشمالية وغربي أوروبا، وفي بلدان القارة الآسيوية المتمثلة باليابان والصين الشعبية وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ. وظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن قائمة الدول المستوردة لخدمات المواصلات، وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي والتجاري والخدمي على العالم، والجدول رقم /٢٨/ يوضح الدول المصدرة والمستوردة لخدمات المواصلات العالمية.

---

[1] – موسوعة النقل البحري، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٢م، amersz.blogspot.com

[2] – الاتحاد الدولي للسكك الحديدية، باريس ، ٢٠١٥.

جدول رقم /٢٨/ الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة في تجارة خدمات المواصلات في عام ٢٠١٣

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستورة	%
١	الولايات المتحدة	٩.٩	الصين	٨.٧
٢	ألمانيا	٦.٦	الولايات المتحدة	٨.٣
٣	فرنسا	٥.٦	ألمانيا	٦.٨
٤	سنغافورة	٥.١	فرنسا	٤.٧
٥	الدانمارك	٤.٩	اليابان	٤.٣
٦	اليابان	٤.٥	الإمارات العربية	٤.١
٧	الصين	٤.٣	سنغافورة	٣.٠
٨	كوريا الجنوبية	٤.٣	المملكة المتحدة	٢.٩
٩	المملكة المتحدة	٣.٩	الدانمارك	٢.٩
١٠	هونغ كونغ	٣.٥	كوريا الجنوبية	٢.٦
	المجموع	٥٢.٦		٤٨.٣
	بقية الدول	٤٧.٤		٥١.٧
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.2, P.426

ج – تجارة الخدمات المالية في العالم:

أصبحت الخدمات المالية الدولية تحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وذلك بسبب تزايد حجم الأموال الدولية الضخمة الممولة فيها، ولارتفاع أرباحها بالأسواق العالمية، إذ تشكل اليوم نسباً كبيرة من حجم الإنتاج الإجمالي المحلي للدول الصناعية.

واهتمت الدول الرأسمالية بإنشاء أسواق الأموال الدولية، التي أصبحت تؤدي دوراً مهماً في تمويل الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في حركة التجارة

الدولية، وفي التمويل والقروض المالية للدول وللشركات الوطنية والدولية وللأفراد.

وتضم أسواق الأموال الدولية العديد من الفروع أهمها:

١ – سوق العملات الأجنبية والقروض الأوروبية:

تتركز في هذه السوق معظم العمليات المالية العالمية، وبخاصة في مركز لندن المالي الدولي الذي تأسس في مطلع القرن التاسع عشر، علماً أن أولى هذه المراكز ظهرت في مدينة باريس منذ عام ١٧٢٤م. وتختص هذه السوق في بيع وشراء العملات الأجنبية، وتمنح القروض للدول والشركات والأفراد في الدول الأوروبية والعالم.

تمنح القروض للدول الأوروبية بأسعار فائدة مخفضة بنحو ١.٢%، بينما ترفع أسعار الفائدة على الدول النامية في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية بنسبة تتراوح بين ١ – ٢%، بحجة ارتفاع نسبة المخاطر وعدم القدرة على تسديد الديون وفوائدها، مما يعيق المسار التنموي في هذه الدول .

٢ – سوق السندات الدولية:

تعد سوق السندات الدولية فرعاً مهماً في التعاملات المالية العالمية، وتصدرها الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا واليابان بالعملات الوطنية لهذه الدول. ولا يزال الدولار الأمريكي مهيمناً في هذا السوق

٣ – سوق الأسهم الدولية:

تشرف على هذه السوق هيئة دولية مكونة من بنوك ومؤسسات مالية متخصصة، تقوم بشراء الأسهم وبيعها، وبتوظيف أموال السوق في الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الدولية.

٤ – المراكز المالية الدولية:

تقوم هذه المراكز بتصدير رؤوس الأموال المجمعة من المدخرات والودائع من الأفراد، ويتم إقراضها للمؤسسات والشركات وللدول. ويبلغ عدد المراكز المالية الدولية حالياً /١٣/ مركزاً عالمياً، تضم نحو /١٠٠٠/ فرع مالي تتوزع على شك مؤسسات مالية وبنوك دولية، ومن أهم هذه المراكز:

١ – **المركز المالي الدولي في نيويورك:** وهو أكبر المراكز المالية العالمية، بدأ العمل منذ عام ١٩٨١م، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى في شارع وويل ستريت في نيويورك. علماً أن بورصة الأسهم الأولى تأسست في وول ستريت في عام ١٨٢١م.

٢ – **المركز المالي الدولي في طوكيو:** يحتل المرتبة الثانية بالعالم، من حيث القوة المالية والخدمات والقروض الدولية. حيث بدأ العمل منذ عام ١٩٨٥.

٣ – **المراكز المالية الأوروبية الأخرى:** وتتوزع جغرافياً في لندن وباريس وزيورخ وفرانكفورت ولوكسمبورغ.

٤ – **المراكز المالية الآسيوية:** تتوزع في سنغافورة وشنغهاي وهونغ كونغ والبحرين وغيرها.

٥ – **المراكز المالية في أمريكا اللاتينية:** وأهمها في بنما.

تشمل العمليات المالية الدولية:

١ – قروض البنوك بالعملة الأجنبية.

٢ – قروض البنوك بالعملة الوطنية لغير المقيمين.

٣ – قروض البنوك بالعملة الأجنبية للمقيمين.

٤ – تجارة الأوراق المالية والأسهم الوطنية.

٥ – تجارة الأوراق المالية والأسهم الأجنبية.

٦ – الاستثمارات المالية خارج الدول.

٧ – تجارة الخدمات المالية بين دول العالم مثال: شركات التأمين.

٨ – التحويلات المالية الأجنبية بين الدول.

بلغ حجم القروض المالية الدولية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بين (٥٠٠ – ٧٠٠) مليار دولار أمريكي. وبلغ في عام ١٩٩٩م (٥.١) مليار دولار، شكلت القروض الألمانية منها ٣٤%، والأمريكية نحو ١٧%، وكانت عوائدها المالية عالية في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، فبلغ معدل فوائدها الخارجية ١٥٢% و ١٩٧% و ٩٦٠% على التوالي[١].

وبلغ معدل نمو صادرات الخدمات المالية الدولية منذ بداية الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣ بنحو ٦.٨%، في حين كان معدل نمو الطلبات المالية بمعدل أكبر بلغ ٩.٦%.

وتتصدر الولايات المتحدة قائمة البلدان المصدرة للخدمات المالية في عام ٢٠١٣م، حيث ضمت أكثر من ربع صادرات الخدمات لرؤوس الأموال والقروض، بينما احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية بنسبة ١٧.٨% ولكسمبورغ بالمرتبة الثالثة.

وفي الوقت نفسه احتلت هذه الدول قائمة البلدان المستوردة لرؤوس الأموال والقروض، وذلك بسبب تركز المؤسسات والمراكز المالية والدولية فيها، والجدول رقم /٢٩/يوضح ذلك .

---

[١] – فولسكي، ف.ف.: جغرافية العالم الاقتصادية – موسكو، ٢٠٠١، ص ١٨١.

جدول رقم /٢٩/ الدول المصدرة والمستوردة للخدمات المالية ٢٠١٣م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الولايات المتحدة	٢٥.١	لكسمبورغ	١٩.٣
٢	المملكة المتحدة	١٧.٨	الولايات المتحدة	١٢.٤
٣	لكسمبورغ	١٤.٠	المملكة المتحدة	٧.٧
٤	سنغافورة	٥.٥	ألمانيا	٦.٠
٥	سويسرا	٥.٠	إيرلندا	٤.٦
٦	ألمانيا	٤.٦	إيطاليا	٤.٢
٧	هونغ كونغ (الصين)	٣.٧	الهند	٣.٩
٨	إيرلندا	٣.٢	بلجيكا	٣.٤
٩	فرنسا	٢.٢	كندا	٣.١
١٠	الهند	١.٩	أسبانيا	٣.١
	المجموع	٨٣.١		٦٧.٦
	بقية الدول	١٦.٩		٣٢.٤
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.2, P.431

د – تجارة الخدمات الدولية الأخرى:

أدت الثورة التقنية إلى تزايد استخدام الحاسوب والانترنيت في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمات وغيرها. وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الصناعات والخدمات منذ انطلاقتها الأولى، وكانت تحتل مركز الريادة في صادراتها، ومن ثم تراجعت إلى المرتبة الرابعة عالمياً بعد الهند، وأيرلندا وألمانيا. وبرزت الصين الشعبية كدولة مصنعة ومصدرة لخدمات

الحاسوب بأسعار مخفضة، وبخاصة إلى الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها. وبلغ معدل نمو صادرات خدمات الحاسوب نحو ١٠%، أما الطلب فبلغ نحو ١٢% عالمياً.

تسيطر الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية على تجارة خدمات الاتصالات والخدمات الحكومية وخدمات التأمين من خلال ارتفاع ضرائب الملكيات والرخص المهنية، فقد بلغ معدل الضرائب بالولايات المتحدة نحو ٤٣%.

أما خدمات البناء والتشييد، فقد تصدرت الدول الآسيوية قائمة البلدان المصدرة لها، وخاصة في كوريا الجنوبية والصين واليابان. واستطاعت الشركات الكورية غزو الأسواق الدولية في إشادة الأبنية وإقامة الجسور وفتح الطرق وصيانتها، وبخاصة في دول القارة الآسيوية والأفريقية. وقد تأثرت خدمات البناء والتشييد بالأزمة الاقتصادية الدولية، فانخفض معدل نمو صادراتها إلى أقل -٢% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ومعدل الطلب عليها أقل من -١% خلال الفترة نفسها، الجداول من ٣٠ - ٣٤.

الجدول رقم /٣٠/ الدول المصدرة والمستوردة لخدمات الحاسوب والمعلومـــات ٢٠١٣م.

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الهند	٢١.٧	الولايات المتحدة	١٦.٣
٢	ايرلندا	١٦.٣	ألمانيا	١٤.٥
٣	ألمانيا	٧.٣	فرنسا	٧.٨
٤	الولايات المتحدة	٦.١	سنغافورة	٤.٤
٥	المملكة المتحدة	٤.٩	المملكة المتحدة	٤.٣
٦	الصين	٤.٨	الصين	٣.٤
٧	فلسطين المحتلة	٣.٩	اليابان	٣.٢
٨	فرنسا	٣.٢	البرازيل	٣.١
٩	السويد	٢.٧	بلجيكا	٣.١
١٠	كنـــدا	٢.٤	هولندا	٢.٩
	المجموع	٧٣.٣		٦٣.٠
	بقية الدول	٢٦.٩		٣٧.٠
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتمـــاد علـــى UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.2. P.432

جدول رقم /٣١/ الدول المصدرة والمستوردة لتجارة خدمات الاتصالات ٢٠١٣م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الولايات المتحدة	١٣.٩	ألمانيا	١١.٢
٢	المملكة المتحدة	١٠.٥	الولايات المتحدة	٨.٣
٣	ألمانيا	٧.٥	المملكة المتحدة	٧.٧
٤	فرنسا	٧.٥	فرنسا	٧.٧
٥	إيطاليا	٧.٤	إيطاليا	٥.٧
٦	هولندا	٥.٤	هولندا	٤.٣
٧	بلجيكا	٤.٧	بلجيكا	٣.٩
٨	كندا	٣.٣	روسيا الاتحادية	٣.٢
٩	لكسمبورغ	٢.٧	إسبانيا	٣.٢
١٠	إسبانيا	٢.٥	هونغ كونغ (الصين)	٢.٩
	المجموع	٦٥.٤		٥٨.١
	بقية الدول	٣٤.٦		٤١.٩
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.2. P.428

جدول رقم /٣٢/ الدول المصدرة والمستوردة لخدمات التأمين ٢٠١٣م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	الولايات المتحدة	١٥.٣	الولايات المتحدة	٢٨.٩
٢	المملكة المتحدة	١٤.٩	الصين	١٢.٧
٣	ايرلندا	١١.٤	فرنسا	٤.٥
٤	فرنسا	٧.٦	ايرلندا	٤.٥
٥	سويسرا	٦.٣	اليابان	٣.٩
٦	ألمانيا	٦.٣	المكسيك	٢.٨
٧	الصين	٣.٨	كندا	٢.٦
٨	سنغافورة	٣.٦	المملكة المتحدة	٢.٥
٩	المكسيك	٢.٦	إيطاليا	٢.١
١٠	إيطاليا	٢.١	ألمانيا	١.٨
	المجموع	٦٨.٩		٦٦.٣
	بقية الدول	٣١.١		٣٣.٠
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.2. P.430

جدول رقم /٣٣/ الدول المصدرة والمستوردة لتجارة الخدمات الحكومية ٢٠١٣م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستورة	%
١	الولايات المتحدة	٣٣.٦	الولايات المتحدة	٢٣.٩
٢	ألمانيا	٧.٤	السعودية	٢٣.٥
٣	المملكة المتحدة	٥.٤	المملكة المتحدة	٥.٧
٤	اليابان	٢.٧	إيطاليا	٣.٥
٥	بلجيكا	٢.٧	البرازيل	٢.٩
٦	سويسرا	٢.٧	المكسيك	٢.٧
٧	البرازيل	٢.٣	روسيا الاتحادية	٢.٥
٨	الباكستان	٢.٢	قطر	٢.٥
٩	كندا	١.٨	اليابان	١.٧
١٠	إيطاليا	١.٨	نيجيريا	١.٦
	المجموع	٦٣.٥		٧٠.٥
	بقية الدول	٣٦.٥		٢٩.٥
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.2, P.416

جدول رقم /٣٤/ الدول المصدرة والمستوردة لتجارة خدمات البناء والتشييد ٢٠١٣م

ت	الدول المصدرة	%	الدول المستوردة	%
١	كوريا الجنوبية	٢١.٨	روسيا الاتحادية	١١.٢
٢	الصين	١١.٤	اليابان	٩.٠
٣	اليابان	١٠.٣	انغولا	٦.١
٤	روسيا الاتحادية	٦.٣	كوريا الجنوبية	٥.٨
٥	أسبانيا	٤.٨	الصين	٤.٧
٦	فرنسا	٤.٧	السعودية	٤.٣
٧	هولندا	٣.٧	فرنسا	٤.٢
٨	بلجيكا	٢.٩	المملكة المتحدة	٣.٧
٩	الولايات المتحدة	٢.٨	ماليزيا	٣.١
١٠	المملكة المتحدة	٢.٦	بلجيكا	٣.٠
	المجموع	٩٤.٧		٥٥.١
	بقية الدول	٥.٣		٤٤.٩
	المجموع العام	١٠٠		١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.2. P.429

الفصل السابع

التوزع الجغرافي للتجارة الدولية

تختلف مشاركة المناطق الجغرافية والدول في التجارة الدولية، وذلك حسب درجة تقدمها وتفوقها الاقتصادي، وخاصة في المجالات الصناعية. فقد ازداد حجم التجارة الدولية منذ بداية القرن الحالي بمعدل ٣ مرات تقريباً حتى نهاية عام ٢٠١٤، وارتفعت حصة الدول النامية حتى ٥٠.٤% من الصادرات وإلى ٤٦.٢% من حجم الواردات الدولية، وانتقل حجم القوة الاقتصادية والتجارية من شمال أمريكا وأوروبا إلى الدول الآسيوية، وأصبحت جمهورية الصين الشعبية والهند وماليزيا وأندونيسيا وهونغ كونغ وسنغافورة وغيرها من النمور الآسيوية منافساً قوياً للبلدان المتقدمة. واحتلت القارة الآسيوية المرتبة الأولى في حجم الصادرات والواردات الدولية، تاركة القارة الأوروبية في المرتبة الثانية، وشمال أمريكا بالمرتبة الثالثة، وتليها أمريكا اللاتينية وأفريقيا واستراليا وأقيانوسيا. شكل رقم /٤/ يبين معدل نمو تجارة السلع الدولية حسب القارات والأقاليم.

شكل رقم /٤/ معدل نمو تجارة السلع الدولية حسب القارات والأقاليم

بالنسبة المئوية من ٢٠٠٥ – ٢٠١١م

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO) ٢٠١٢م.

أما من حيث حركة الصادرات بين الدول، فقد أصبحت جمهورية الصين الشعبية الأولى عالمياً في عام ٢٠١٤، متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت حصتها الدولية أكثر من ١٢.٤%، في حين تراجعت الولايات المتحدة إلى المرتبة الثانية وبنسبة ٨.٦% بعد أن كانت تشكل صادراتها نحو ١٨.٥% في عام ٢٠٠٠م، وأصبح ميزانها التجاري خاسراً بمقدار (٧٨٧٠٣٠) مليون دولار في عام ٢٠١٤م. المصور رقم /٩/ والجدول رقم /٣٥/ يوضحان التوزع الجغرافي للصادرات العالمية.

المصور رقم /٩/ التوزع الجغرافي للصادرات حسب دول العالم بالنسبة المئوية لعام ٢٠١٥م

المصدر: خرائط التجارة Trade Map، www.Trade map. org

جدول رقم /٣٥/ حركة الصادرات العالمية في عـــامي ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ بالنســـبة المئوية

القارات والأقاليم	٢٠٠٠	٢٠١٤
	٦٣٥٢٧٨٩ مليون $	١٨٨٥٧٢٤٢ مليون $
الدول المتقدمة	٦٥	٤٩.٦
الدول النامية	٣٥	٥٠.٤
أوروبا	٤١.٢	٣٦.٥
أمريكا الشمالية	٢٢.٢	١١.١
منها الولايات المتحدة	١٨.٥	٨.٦
آسيا	٢٧.٤	٣٦.٩
منها اليابان	٥.٣	٤.٠
الصين	٣.٩	١٢.٤
أفريقيا	٢.٠	٣.٥
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	٥.٧	٥.٩
استراليا	١.٠	١.٠
أوقيانوسيا	٠.١	٠.٢
أخرى	٠.٤	١.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.1. 2014. P.2 - 17

أما من حيث الواردات العالمية فما تزال الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة وارداتها نحو ١٣%، في حين بلغت الواردات الصينية نحو ١٠.٥% من الواردات العالمية، وذلك بسبب حجم سكانها الكبير الذي يضم

أكثر من مليار و ٢٠٠ مليون نسمة من جهة، ولحاجة نموها الاقتصادي والاجتماعي، الذي يبلغ أكثر من ١٠% سنوياً من جهة أخرى، والمصور رقم /١٠/ والجدول رقم /٣٦/ يوضحان التوزع الجغرافي للواردات العالمية.

المصور رقم /١٠/ التوزع الجغرافي للواردات حسب دول العالم بالنسبة المئوية لعام ٢٠١٥م

المصدر: خرائط التجارة Trade Map، www.Trade map. org

جدول رقم /٣٦/ حركة الواردات العالمية في عامي ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ بالنسبة المئوية

القارات والأقاليم	٢٠٠٠	٢٠١٤
	٦٥١٧٧٠٣ مليون $	١٨٦٠٩٩٠٥ مليون $
الدول المتقدمة	٦٨.٩	٥٣.٨
الدول النامية	٣١.١	٤٦.٢
أوروبا	٣٩.٨	٣٤.٥
أمريكا الشمالية	٢٣.٠	١٥.٥
الولايات المتحدة	١٩.٣	١٣.٠
آسيا	٢٧.٥	٣٩.٠
منها اليابان	٥.٨	٤.٥
الصين	٣.٥	١٠.٥
أفريقيا	١.٩	١.٥
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	٥.٨	٦.٠
استراليا	١.٠	١.٢
أوقيانوسيا	٠.١	٠.١
أخرى	٠.٩	٢.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.1. 2014. P.2 - 17

تعد التجارة الخارجية حيوية للبلدان المتقدمة، التي تتميز بفائض إنتاجي كبير من إنتاجها الصناعي الرئيسي، ولذلك تتنافس تلك الدول فيما بينها على الأسواق الخارجية. وعلى الرغم من انخفاض نسبة صادرات البلدان المتقدمة منذ مطلع القرن الحالي، ما تزال تشكل نحو نصف الصادرات العالمية.

يتباين التوزع الجغرافي للصادرات الدولية، فقد حصلت الدول المتقدمة في أوروبا على أكثر من ٣٣%، بينما استوردت دول شمال أمريكا نحو ١٥%، وحصلت الدول الآسيوية التي تضم أكثر من ٦٥% من سكان العالم على ٣٢.٩% من الصادرات الدولية.

أما من حيث التوزع الجغرافي لصادرات الكتل الدولية، فيلاحظ أن ٧٥% من صادرات البلدان المتقدمة يتم بين الدول المتقدمة نفسها، حيث يبلغ نصيب الدول الأوروبية منها ٦٥% وشمال أمريكا ٨%، وتبلغ حصة البلدان النامية نحو ١٩%، وحصة الدول المستقلة نحو ٢.٨%.

تتعامل الولايات المتحدة تجارياً وإقليمياً مع كندا والمكسيك ودول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، التي تشكل نحو ٤٥.٤% من حجم صادراتها الخارجية، بينما تتعامل مع بقية البلدان المتقدمة في أوروبا بنحو ١٨.٩%، ومع البلدان الآسيوية بنسبة ٢٦.٣%.

وتشكل الصادرات الآسيوية ٣٦.٩% من حجم التجارة العالمية، ويأتي معظمها من شرق آسيا، وتتركز معظم صادراتها إقليمياً في دول القارة نفسها، إذ تبلغ أكثر من نصف صادراتها الدولية، وتصدر ثلث صادراتها إلى البلدان المتقدمة في أوروبا وشمال أمريكا، وينخفض التبادل التجاري بين البلدان النامية في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والجدول رقم /٣٧/ يوضح ذلك.

جدول رقم /٣٧/ حركة الصادرات العالمية بين البلدان المصدرة والمستوردة في عام ٢٠١٤ بالنسبة المئوية

المستـوردة / المصدرة القـارات والأقاليـم	قيمة الصادرات مليون دولار	النسب المئوية	الدول المتقدمة	الدول المتقدمة في			الدول المستقلة	القارة الإفريقية	أمريكا ودول البحر الكاريبي	القارة الآسيوية	أوقيانوسيا	دول أخرى
				أوروبا	شمال أمريكا	الولايات المتحدة						
العالم	١٨٨٥٧٢٤٢	١٠٠	٥٣.٢	٣٣	١٤.٦	١١.٧	٢.١	٣.٥	٥.٩	٣٢.٩	٠.١	٢.٣
المتقدمة الأوروبية	٦٣٢٠٧٩٥	٣٣.٥	٧٥.٠	٦٥	٧.٩	٧.١	٢.٨	٣.٢	٢.٥	١٣.٣	٠.١	٣.١
الولايات المتحدة	١٦٢٢٦٥٧	٨.٦	٤٤.٢	١٨.٩	١٩.٣	-	٠.٨	٢.٣	٢٦.١	٢٦.٣	٠.١	٠.٢
روسيا	٤٩٤٨٦٧	٢.٦	٦١.٩	٥٤.١	٢.٢	٢.١	٨.٩	١.٣	١.٥	١٩.٧	٠.١	٦.٦
افريقيا	٦٦٧٥٥٠	٣.٥	٤٩.٢	٣٦.٥	٨.١	٧.٠	٠.٤	١٩.٥	٣.٥	٢٦.٩	٠.١	٠.٧
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	١٠٧٧٧٢٩	٥.٧	٥٨.٨	١٢.٠	٤٤.٤	٤٠.٦	٠.٨	١.٧	١٨.٥	١٧.٠	٠.١	٣.١
شرق آسيا	٣٧٦٠٨٧٦	١٩.٩	٣٦.٤	١٣.٣	١٥.٥	١٤.٣	٢.٥	٣.٤	٤.٩	٥١.٨	٠.٥	٠.٥
جنوب آسيا	٤٧٧٤١١	٢.٥	٣٣.٥	١٧.٥	١٢.٠	١١.٢	٠.٩	٧.٨	٣.٥	٥٢.٩	٠.٥	٠.٩
جنوب شرق آسيا	١٢٧٠٣٠٧	٦.٧	٣٣.٨	١٠.٤	٩.٩	٩.٢	٠.٥	٢.٥	٢.٨	٥٩.٥	٠.٤	٠.٥
غرب اسيا	١٤٥٥٠٤٨	٧.٨	٣١.٩	١٣.٢	٨.١	٤.٣	٠.٨	٤.٨	٢.٥	٥٨.٣	٠.٤	١.٣
الصين	٢٣٤٢٣٤٣	١٢.٤	٤٢.٤	١٥.٧	١٨.٢	١٧.٠	٢.٥	٣.٥	٥.٨	٤٣.٤	٠.١	١.٣

من عمل المؤلف اعتمادا على UN International Trade Statistics Yearbook, Vol. I, New York, 2014, p.2-7

الفصل الثامـــن

التكتـــلات الاقتصادية الكبرى في العالم

تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية إحدى أهم خصائص النظـــام العـــالمي الجديد، هي تزيد من حجم التجارة الدولية، وترفع المستوى الاقتصادي العالمي.

لقد شعرت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وسياسياً، ولذلك دعت إلى إقامة المنظمات الاقتصادية الإقليمية، كنوع من التكامل الاقتصادي بين دول هذه المنظمات.

وقد أدى التطور الاقتصادي والتقني، وبخاصة الصناعي إلى البحث عن المصادر الأولية والأسواق التجارية الكبيرة، مما أدى بالـــدول المتقدمـــة إلـــى التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها فـــي المجـــالات السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية.

مفهوم التكتل والتكامل الاقتصادي:

يتضمن مفهوم التكتل الاقتصادي والتجاري في عصرنا الحاضر:

١ – قيام التجارة بين مختلف دول التكتل الواحد، وداخل كل دولة، مـــن خـــلال الاستخدام الكامل لموارد الثروة، بهدف إزالة العقبات التي تواجـــه تـــدفق السلع والخامات من مكان لآخر.

٢ – اتخاذ الإجراءات المالية المساعدة على تبادل العملات النقديـــة المختلفـــة، وتسهيل حركة رؤوس الأمـــوال والأيـــدي العاملـــة، وإصـــلاح ميـــزان المدفوعات، مع تحسين البنية التحتية بما فيها وسائل النقل المختلفة وطرق

المواصلات المتعددة عبر الحدود السياسية وتطويرها لتربط مناطق الإنتاج بمناطق والاستهلاك.

ويحقق التكتل الاقتصادي الأهداف التالية:

١ – ضمان الحصول على المواد الأولية، وتوسيع السوق التجارية داخل دول الاتحاد، الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين جودته.

٢ – يساعد التكتل الاقتصادي على التخصص في الإنتاج، وعلى نشوء وتطور التقسيم الدولي للعمل، وعلى رفع المستوى المعيشي للسكان، وزيادة قدرتهم الشرائية.

٣ – تحقيق زيادة إنتاجية واقتصادية مع ارتفاع حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية القائمة في دول الاتحاد.

٤ – يسهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، وزيادة الحجم التجاري مع العالم الخارجي.

٥ – حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول التكتل، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشاريع الإنتاجية نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وتختلف درجة الفوائد الاقتصادية بين الدول الأعضاء المشتركة في التكتل الاقتصادي، وذلك تبعاً للعوامل الآتية:

آ – درجة التكامل الاقتصادي: ونعني بها درجة اختلاف السلع المنتجة، نوعاً وكماً بين دول المجموعة الواحدة، مما يساعد على زيادة التكامل الإنتاجي في مختلف المجالات الاقتصادية.

ب – حجم الدول الأعضاء وعددها: يؤثر عدد الدول وأحجامها في كبر التكتل الاقتصادي وصغره، فكلما زاد عدد الدول المشاركة ساعد على زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المجموعة.

ج – الموقع الجغرافي: يؤثر الموقع الجغرافي في حجم تبادل السلع وسرعته بين المناطق المنتجة والمستهلكة. وكلما كانت دول الكتلة الواحدة متصلة وقريبة من بعضها، ساعد ذلك على ربطها بخطوط النقل المختلفة، الأمر الذي يساعد على سهولة النقل وانخفاض تكاليفه.

المراحل الأولى لبداية التكتلات الاقتصادية:

لقد كانت القارة الأوروبية وما تزال من أكثر مناطق العالم تطوراً اقتصادياً واجتماعياً، وعلى الرغم من أن مواردها الطبيعية والاقتصادية أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فقد استطاعت أوروبا بقسمها الغربي الحفاظ على مكانتها الصناعية الدولية، وذلك بسبب تعاونها الإقليمي اقتصادياً وتجارياً من جهة، ولارتباطها التجاري الوثيق مع الدول النامية الرئيسة المنتجة للخامات المعدنية والبترولية والزراعية الضرورية للصناعة الأوروبية من جهة أخرى.

حاول الأوربيون إقامة نوع من الوحدة الاقتصادية أو التكتل الاقتصادي أو الاتحاد الجمركي. وظهرت عدة محاولات لتحقيق التكتلات الاقتصادية الكبيرة، من أبرزها:

١ – اتحاد البنيلوكس:Benelux

تألف هذا الاتحاد من ثلاثة دول هي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في عام ١٩٤٨، حيث تم فيه توحيد التعرفة الجمركية، واتفقت دول الاتحاد على

إعفاء الواردات من المستعمرات السابقة لهولندا وبلجيكا من الرسوم الجمركية، ثم تطور إلى وحدة اقتصادية كاملة، وأسهم في قيام تكتلات اتحادية أخرى.

٢ – المنظمة الأوروبية للفحم والصلب:

The European Coal and Steel Community

تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٥١، وضمت دول فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وهدفت إلى تنشيط صناعة استخراج الفحم والحديد والصلب وإزالة جميع العوائق والمشاكل التي كانت تحول دون انتقال الخامات والوقود بين المناطق الإنتاجية والاستهلاكية في دول هذه المنظمة. ومن أهداف هذه المنظمة[١]:

١ – إزالة الحواجز الجمركية في وجه التجارة الإقليمية.

٢ – إلغاء التعاون القائم في ظروف الإنتاج والبيع.

٣ – حرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة.

٤ – تنسيق عمليات الإنتاج بين الدول والأطراف.

٥ – توجيه التوسع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الهادف.

حققت هذه المنظمة تكاملاً في أسواق الدول الأعضاء، وزيادة في إنتاج الفحم والصلب، وفي ارتفاع التبادل التجاري، وأسهم نجاحها الاقتصادي والاجتماعي في تطوير التعاون الاقتصادي الأوروبي.

(١) – عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، ص ١٥٨، ٢٠٠٤.

٣ – الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية:

تأسس هذا الاتحاد في عام ١٩٥٧ في بروكسل، ومعظمه حالياً في دول الاتحاد الأوروبي، وهي فرنسا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وبريطانيا وأيرلندا والدانمرك واليونان.

٤ – منظمة التجارة الأوروبية الحرة:

European Free Trade Association (EFTA)

تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٦٠ في جنيف من سبع دول هي: المملكة المتحدة، السويد، النرويج، سويسرا والدانمرك، البرتغال والنمسا، ثم انضمت إليها فيما بعد فنلندا وأيسلندا.

وتكونت هذه المنظمة لأسباب سياسية، كرد فعل سريع على تشكيل السوق الأوروبية المشتركة وتركت الحرية الاقتصادية الكاملة لدولها.

واجهت هذه المنظمة عدة مشكلات سياسية وجمركية، وارتفعت فيها نسبة البطالة وانخفض إنتاجها الاقتصادي بعد انسحاب المملكة المتحدة من عضويتها.

٥ – السوق الاشتراكية الدولية Comecon:

تأسست السوق الاشتراكية الدولية (الكوميكون) في عام ١٩٤٩ في موسكو كرد على التكتلات الاقتصادية الغربية، وللوقوف في وجه الاحتكارات الرأسمالية ولحل مهام بناء الاشتراكية الدولية. وضمت المنظمة آنذاك عشرة دول موزعة جغرافيا في قارات أوروبا وآسيا وأمريكا، وهي الاتحاد السوفييتي ومنغوليا وكوبا وألمانيا الديمقراطية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، ورومانيا وهنغاريا وجمهورية فيتنام الديمقراطية.

وشكلت هذه المنظمة أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من حيث عـــدد السكان والمساحة، حيث ضمت في عام ١٩٨٤ أكثر من ٤٥٠ مليـــون نســـمة يمثلون نحو ١٠% من سكان العالم على مساحة ٢٥.٤ مليون كم٢ أو نحو ١٩% من مساحة العالم.

واستطاعت دول المنظمة تأمين أكثر من ٦٤% من حاجتها الاستهلاكية المصنعة، وشكلت التجارة بين الدول الاشتراكية في عـــام ١٩٨٤ نحـــو ٦٤% ونحو ٢٥% مع الدول الغربية وبخاصة مع السوق الأوروبية المشتركة ونحـــو ١١% مع البلدان النامية في عام ١٩٨٤م.

غير أن انهيار النظام الاشتراكي الذي أدى إلى تفتت الاتحاد الســـوفيتي، وزوال حلف وارسو جعل من السوق الاشتراكية الدولية ضمن مرحلة تاريخية لم يعد لها أهمية اقتصادية في الوقت الراهن.

التكتلات الاقتصادية الكبرى المعاصرة:

تضم التكتلات الاقتصادية اليوم نحو ٨٠% من سكان العالم، وتســـيطر على ٨٥% من حجم التجارة العالمية، وأهم هذه التكتلات هي:

أولا – الاتحاد الأوروبـــي:

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم فـــي الوقـــت الحاضر وأكثرها تطوراً واكتمالاً ونضجاً، فقد تعدى هذا التكتل مراحل منطقـــة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلـــة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والسياسي والاجتماعي، وقد قطع الاتحاد الأوروبـــي المراحل التاريخية الآتية:

- **المرحلة الأولى:** في عام ١٩٤٦، وفيها تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال.
- **المرحلة الثانية:** في عام ١٩٤٨، وقد تأسس فيها اتحاد البنيلوكس الجمركي من قبل دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.
- **المرحلة الثالثة:** في عام ١٩٥١، وتم فيها إنشاء المنظمة الأوروبية للفحم والصلب، التي ضمت ست دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وإيطاليا، وبدأ نشاطها منذ بداية عام ١٩٥٢ بعد التصديق عليها من قبل حكوماتها.
- **المرحلة الرابعة:** في عام ١٩٦٧، وتم فيها دمج منظمة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في السوق الأوروبية المشتركة. كما تم فيها الاتفاق على تحقيق أهداف السوق الأوروبية المشتركة خلال ١٢-١٥ سنة، وأهم أهداف هذه السوق:

١ - إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، والقيود المفروضة على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات بين الدول.

٢ - إقامة تعرفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

٣ - تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

٤ - تنسيق السياسات الاقتصادية، والسياسات المالية والنقدية ومعالجة الإخلال في موازنة المدفوعات.

٥ - دعم الاستثمارات في المناطق المتخلفة من دول الاتحاد.

٦ – إنشاء صندوق اجتماعي – أوروبي لتحسين ودعم وتطوير اليد العاملة وتحسين المستوى المعيشي.

٧ – إقامة بنك أوروبي لدعم الاستثمارات الاقتصادية.

تأسس الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢ في مدينة ماستريخت بناء على دعوة من ست دول هي: فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيطاليا وألمانيا وهولندا. وفي عام ١٩٩٣، تم تطبيق معاهدة ماستريخت التي نقلت الجماعة الأوروبية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة، وأقامت بين الدول الأعضاء نوعاً من الاتحاد الفيدرالي تحت اسم " الاتحاد الأوروبي"، وهدفت معاهدة ماستريخت إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ – أهداف اقتصادية[1]:

آ – تحقيق تطور اقتصادي متوازن.

ب – تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة.

ج – تحقيق السوق الداخلية الموحدة وإلغاء جميع الحواجز بين الدول الأعضاء.

٢ – أهداف اجتماعية: وتشمل:

آ – إيجاد مجال أوروبي خال من الحدود السياسية.

ب – دعم التقارب الاقتصادي.

ج – إيجاد جنسية أوروبية موحدة.

٣ – أهداف سياسية: منها:

آ – إيجاد هوية للاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي.

---

[1] – هشام عفيفي، الاتحاد الأوروبي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٥، ص ١٣–١٤.

ب – الوصول لسياسة خارجية وأمنية موحدة.

ج – حماية مصالح وحقوق الدول الأعضاء.

د – التعاون الأمني الداخلي.

ويضم الاتحاد الأوروبي المؤسسات والهيئات الآتية:

آ – البرلمان الأوروبي:

ينتخب البرلمان الأوروبي من شعوب الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات، يدرس القوانين الأوروبية بناء على مقترحات المفوضية الأوروبية، ويتشارك البرلمان الأوروبي المسؤولية مع مجلس الاتحاد الأوروبي في الموافقة على الميزانية السنوية للاتحاد، وتعقد الاجتماعات للبرلمان في مدينة ستراسبورغ بفرنسا والآخر في بروكسل.

ب – مجلس الاتحاد الأوروبي:

هو الهيئة الرئيسة للاتحاد لاتخاذ القرارات ويتشارك المجلس مع البرلمان في تطبيق القوانين الأوروبية. ويتكون مجلس الاتحاد الأوروبي من وزراء الحكومات الوطنية من جميع دول الاتحاد الأوروبي، ويحضر الاجتماعات الوزراء المسؤولون عن المواضيع التي ستتم مناقشتها كل ستة أشهر، وتكون الرئاسة دورية لأعضاء الاتحاد.

ج – المجلس الأوروبي:

يتألف من رؤساء أو حكومات الدول الأعضاء إلى جانب رئيس المجلس ورئيس المفوضية، وتشارك الممثلة العليا للعلاقات الخارجية والسياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي في أعماله، ويقوم المجلس بتحديد الاتجاه السياسي العام

وأولويات الاتحاد الأوروبي، ويعقد الاجتماع مرتين كل ستة أشهر، وتدوم فترة رئاسة المجلس سنتين ونصف السنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

د - المفوضية الأوروبية:

هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وتقوم بتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي وإدارة تمويلات وبرامج الاتحاد. وتتألف من ٢٩ مفوضاً، واحداً من كل دولة في الاتحاد الأوروبي ولمدة خمس سنوات ويصادق البرلمان على قراراته.

هـ - محكمة العدل الأوروبية:

وهي تشرف على تنفيذ القوانين، ومراقبة الحسابات "ديوان المحاسبة"، وعلى ميزانية الاتحاد الأوروبي.

ويتألف الاتحاد من عدة هيئات إدارية منها:

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، وهي تمثل المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - هيئة المناطق، وهي تمثل الإدارات المحلية في السياسة الإقليمية والبيئية والتعليم.

٣ - المحقق الأوروبي، ويشرف على شكاوي المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

٤ - مصرف الاستثمار الأوروبي، يسهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، بتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل العامة والخاصة.

٥ - المصرف المركزي الأوروبي، ويشرف على السياسة النقدية والتبادل النقدي.

الأهمية الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي:

يشكل الاتحاد الأوروبي حالياً أكبر تكتل اقتصادي دولي، يضم ٢٩ بلداً أوروبياً، آخرها كان انضمام دولة الجبل الأسود (٢٠١٦م)، فهو يمتد على رقعة جغرافية تبلغ ٤٥٢٩٧١٠ كم٢، وهو ما يعادل نحو ٣.٣% من مساحة العالم ونحو ٤٥% من مساحة القارة الأوروبية، يعيش عليها أكثر من ٥٠٣ مليون نسمة، يشكلون نحو ٦٨.٨% من سكان القارة الأوروبية، ونحو ٧.٨% من سكان العالم (٢٠١٦م). جدول رقم /٣٨/.

جدول رقم /٣٨/ دول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦م

ت	اسم الدول	تاريخ الانضمام	عدد السكان ألف نسمة	المساحة كم٢	العاصمة
١	أسبانيا	١٩٨٦	٤٦,٠٦٤	٥٠٦٠٣.	مدريد
٢	استونيا	٢٠٠٤	١,٣٤١	٤٥٢٢٦	تالين
٣	ألمانيا الاتحادية	١٩٥٧	٨٢,٢١٨	٣٥٧٠٥٠	برلين
٤	ايرلندا	١٩٧٣	٤,٣٣٩	٧٠٢٧٣	دبلن
٥	إيطاليا	١٩٥٧	٥٩,٦١٠	٣٠١٣١٨	روما
٦	البرتغال	١٩٨٦	١٠,٥٩٩	٩٢٥٢٨	لشبونة
٧	بلجيكا	١٩٥٧	١٠,٦٦٧	٣٠٥٢٨	بروكسل
٨	بلغاريا	٢٠٠٧	٧,٦٤٠	١١٠٩١٠	صوفيا
٩	بولندا	٢٠٠٤	٣٨,١١٦	٣١٢٦٨٣	وارسو
١٠	التشيك	٢٠٠٤	١٠,٤٠٣	٧٨٨٦٦	براغ
١١	الدانمرك	١٩٧٣	٥,٤٨٣	٤٣٠٩٤	كوبنهاغن
١٢	رومانيا	٢٠٠٧	٢١,٥٣٨	٢٣٨٣٩١	بوخارست
١٣	سلوفاكيا	٢٠٠٤	٥,٤٠١	٤٩٠٣٧	براتسلافا
١٤	سلوفينيا	٢٠٠٤	٢,٠٢٦	٢٠٢٧٣	لوبلانا
١٥	السويد	١٩٩٥	٩,٢٠٨	٤٤٩٩٦٤	ستوكهولم
١٦	فرنسا	١٩٥٧	٦٤,٤٧٣	٦٧٤٨٤٣	باريس
١٧	فنلندا	١٩٩٥	٥,٣١٣	٣٣٨١٤٥	هلسنكي
١٨	قبرص	٢٠٠٤	٧٧٩	٩٢٥١	نيقوسيا
١٩	لاتفيا	٢٠٠٤	٢,٢٦٦	٦٤٥٨٩	ريغا
٢٠	لتوانيا	٢٠٠٤	٣,٣٥٨	٦٥٣٠٣	فيلنيوس
٢١	لوكسمبورغ	١٩٥٧	٤٨٤	٢٥٨٦	لوكسمبورغ
٢٢	مالطا	٢٠٠٤	٤٠٨	٣١٦	فالتيا
٢٣	المملكة المتحدة	١٩٧٣	٦١,٠٠٤	٢٤٤٨٢٠	لندن
٢٤	النمسا	١٩٩٥	٨,٣٤١	٨٣٨٧١	فيينا
٢٥	هنغاريا	٢٠٠٤	١٠,٠٣٦	٩٣٠٣٠	بودابست
٢٦	هولندا	١٩٥٧	١٦,٤٧٢	٤١٥٢٦	امستردام
٢٧	اليونان	١٩٨١	١١,١٢٦	١٣١٩٩	أثينا
٢٨	كرواتيا	٢٠١٣	٤,٢٩٠	٥٦٥٩٤	زغرب
٢٩	الجبل الأسود	٢٠١٦	٦٨٠	١٣٨١٢	بودغورتيا
مجموع الاتحاد الأوربي		**٢٠١٦**	**٥٠٢,٤٧٦**	**٤٥٢٦٧١٠**	

عمل المؤلف بالاعتماد على : الموسوعة الحرة Wikipedia. Org.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بقوة اقتصادية ضخمة تتجلى في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبقوة تجارية ومالية متنامية. فيسهم القطاع الصناعي بـ ٢٨% من الإنتاج المحلي، فتسهم التكنولوجيا العالية بنحو ثلث صادرات الاتحاد الأوروبي، وخاصة في صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية والكهربائية، حيث تصنع دول الاتحاد الأوروبي نحو ثلث الصناعات الكيميائية في العالم.

تطورت الصناعات الفضائية، حيث سيطرت وكالة الفضاء الأوروبية على نصف إطلاق المعدات الفضائية للأغراض التجارية، وتطورت صناعة الطائرات الضخمة مثل الأيروباص وطائرات النقل والشحن، والسفن التجارية والحربية وغيرها.

يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بالعالم في صناعة السيارات، حيث يسهم قطاع الخدمات المرتبط بالقطاعين الصناعي والزراعي بأكثر من ٢/٣ الإنتاج المحلي، ويستأثر الاتحاد الأوروبي بربع المبادلات العالمية للخدمات، وخاصة في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.

يتميز الإنتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي بضخامته وتنوعه، ويحتل المراتب الأولى عالمياً في إنتاج الحليب والأجبان واللحوم. وبالرغم من انخفاض الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية، فما يزال يسيطر على أكثر من ثلث التجارة العالمية لعام ٢٠١٤م. فقد بلغ إسهامه في الصادرات الدولية نحو ٣١.٩%، وفي الواردات ٣١.٦%، وأصبح ميزانه التجاري رابحاً في عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، بفائض ١١٨٩١١ مليون دولار بسبب انخفاض أسعار الطاقة المستوردة.

تتباين دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها من حيث القوة الاقتصادية وعدد السكان والمساحة، فمن حيث المساحة وعدد السكان، يمكن تقسيمها إلى دول

كبيرة تأتي في مقدمتها فرنسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وبولندا وفنلندا والسويد ورومانيا، حيث تشكل هذه الدول ٧٦.٨% من عدد سكان الاتحاد الأوروبي ونحو ٧٥.٦% من مساحته. وللمقارنة بين أكبر دولة وأصغر دولة من دول الاتحاد من حيث المساحة (فرنسا ومالطا)، نجد أن مساحة الأولى تزيد على الثانية بـ ٢١٣٥ مرة تقريباً.

كما تتباين دول الاتحاد من حيث عدد السكان، حيث تعد ألمانيا الاتحادية أكثر دول الاتحاد سكاناً تليها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وتضم هذه الدول نحو ٥٣% من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي.

ويمكن تقسيم دول الاتحاد الأوروبي من حيث القوة الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات متباينة اقتصادياً.

آ - **المجموعة الأولى**: بلدان كبيرة ومتقدمة اقتصادياً، وتضم كلاً من ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وهي تسيطر على أكثر من ثلثي الإنتاج الصناعي وتستحوذ على ٧٥.٥% من الدخل القومي، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بين ٣٠-٣٥ ألف دولار سنوياً.

ب - **المجموعة الثانية**: بلدان صغيرة ومتطورة، وتضم هولندا وبلجيكا والدانمرك ولوكسمبورغ والنمسا، تمتاز بالتخصص الإنتاجي والتجاري. فهولندا تختص بإنتاج الطاقة وبالمنتجات البترولية والكيميائية، وبالمنتجات الحيوانية، وبلجيكا تهتم بالصناعات الحديدية والصلب وبالمنتجات الكيميائية والنسيجية. أما الدانمرك فتهتم ببناء السفن وتصدير مشتقات اللحوم والحليب، بينما لوكسمبورغ تختص بصناعة الحديد، ويزيد دخل الفرد فيها على ٢٤ ألف دولار سنوياً.

ج - **المجموعة الثالثة:** دول زراعية - صناعية، تضم باقي دول الاتحاد، وتمتاز بنمو اقتصادي واجتماعي متوسط، ولا تزال الثروة الزراعية والحيوانية فيها تلعب دوراً كبيراً في الإنتاج المحلي والتجاري، وتعتمد صناعاتها على إنتاج وتصنيع الخضار والفواكه، ويجري فيها تطوير الاقتصاد الوطني وخاصة في المجالات الصناعية، وينخفض فيها دخل الفرد عن ٢٠ ألف دولار سنوياً.

التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

يحتل الاتحاد الأوروبي المركز الأول في التجارة الدولية سواء من حيث الصادرات ٣١.٦%، أومن حيث الواردات ٣١.٦%، وسواء بالنسبة للتجارة البينية داخل الاتحاد ودول القارة الأوروبية.

انخفض معدل نمو صادرات الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م إلى أقل - ٢.٥% وإلى ٠.٤ بالنسبة للواردات، متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، ومع ذلك فقد أصبح الميزان التجاري الخارجي رابحاً خلال الفترة المذكورة، بينما كان الميزان التجاري الخارجي الجزئي خاسراً مع دول شرق آسيا بقيمة ١٥٣.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

يتعامل الاتحاد الأوروبي تجارياً بشكل رئيس مع ٢٤ شريكاً لصادراته ومع ٢٢ شريكاً لوارداته، التي تشكل نحو ٨٠% من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد.

يصدر الاتحاد الأوروبي إلى شريكه التجاري الأول الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٦.٨% وإلى جمهورية الصين الشعبية نحو ٨.٦% وإلى سويسرا ٨.٤١% من إجمالي صادراته.

انعكست القوة الصناعية في الاتحاد الأوروبي على تركيب التجارة الخارجية، حيث شكلت السلع الصناعية نسبة مرتفعة في التجارة الخارجية، فصادرات الماكينات ووسائل النقل تمثل نحو ٤٠%. أما الصادرات الكيميائية فقد بلغت نحو ١٥.٥%، بينما احتلت السلع الصناعية المرتبة الثالثة وبنسبة تقدر بنحو ١١.٢%، وتليها صادرات المعدات والآلات بنسبة ١٠.٦%.

تطورت تجارة الخدمات الدولية في الاتحاد الأوروبي، فبلغ معدل نمو صادراتها ٦.٩% في عام ٢٠١٣م، بينما بلغ معدل نمو واردات الخدمات الدولية نحو ٣.٩%، محققة أرباحاً في الميزان التجاري الخارجي للخدمات الدولية بـ ٢٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣م، حيث شكلت خدمات المواصلات نحو ٢٠.٥% والسياحة ١٥%، والخدمات المالية ٨.٦%، وخدمات المعلومات والكومبيوتر ٧% وما تبقى من الخدمات المهنية والتجارية.

وأهم صادرات الاتحاد الأوروبي هي السيارات الصغيرة والشاحنات الكبيرة وقطعها التبديلية والسلع الصناعية المتنوعة، والأدوية والأجهزة الطبية، وأجهزة توليد الطاقة والأدوات الكهربائية والاتصالات بالإضافة إلى المشتقات النفطية والمواد الخام الناتجة عنها.

وقد استطاع الاتحاد الأوروبي منافسة الولايات المتحدة في صناعة وتصدير الطائرات التجارية مثل الأيرباص، وفي الصناعات الحربية المتنوعة، وكذلك في صناعة الأجهزة الفضائية ، الجدول رقم /٣٩/.

جدول رقم /٣٩/ تركيب الصادرات السلعية الدولية للاتحاد الأوروبي

من ٢٠١٠-٢٠١٤م

الصادرات	معدل نمو الصادرات		٢٣٣٧٣٩٢.١ مليون دولار
	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ	٩.٢	٣.٠	٦.١
المواد الخام ومواد الخام الحيوانية والنباتية	٣.٦	- ٤.٩	٢.٤
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المرتبطة بها	٧.٦	- ١١.٤	٥.٧
المواد الكيميائية	٤.٧	١.٣	١٥.٥
سلع مصنعة	٤.٠	- ٠.٩	١١.٢
الماكينات ووسائط النقل	٥.٦	- ٠.٤	٤٠.٢
صناعة المعدات	٨.٠	٣.٢	١٠.٦
سلع أخرى	٧.٢	- ٢٠.٤	٨.٢

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.397

كما تأثرت واردات الاتحاد الأوروبي بالأزمة الاقتصادية الدولية، فانخفض معدل نمو الواردات من ٢.٤% إلى -٠.٤% بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٤م. وحدث معظم الانخفاض في استيراد الوقود المعدني، ولاسيما النفط ومشتقاته، والمواد الخام المعدنية والطبيعية، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو الصناعي في دول الاتحاد الأوروبي، في حين ارتفع معدل نمو استيراد الآلات ووسائل النقل إلى ٣.٢%، مشكلاً نحو ٢٦.٣% من إجمالي واردات الاتحاد

الأوروبي، وعلى الرغم من انخفاض الواردات النفطية ما تزال تشكل نحو ربع واردات دول الاتحاد الأوروبي، ويليها استيراد السلع المصنعة.

وتأتي معظم واردات الاتحاد الأوروبي من الصين الشعبية، حيث بلغت نسبة ١٦.٦%، ومن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بنسبة ١١.٥% لكل منهما.

وقد حققت واردات الخدمات الدولية عائدات ضخمة في عام ٢٠١٣ قدرت بـ ٦٧٩ مليار دولار، شكل منها قطاع المواصلات نحو ٢٢.٦%، وقطاع السياحة نحو ١٧.١%، وقطاع الضرائب المالية والشخصية نحو ١.٤%، والباقي من ضرائب الأعمال المهنية والتجارية وغيرها.

وأهم واردات الاتحاد الأوروبي الرئيسة هو النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي، لاسيما من روسيا الاتحادية، والسلع المصنعة والأدوات الكهربائية والآلات والمعدات الصناعية والأدوات الطبية والمعادن الثمينة مثل الذهب والبلاتين. جدول رقم /٤٠/.

والجدول /٤٠/ يبين واردات الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤م.

الـــــواردات	معدل نمو الـــــواردات		٢٢٧٤٢٠٠.٥
	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	مليون دولار
	٢.٤	٠.٤ -	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ	٥.١	٥.٢	٥.٧
المواد الخام ومواد الخام الحيوانية والنباتية	٠.٨	٤.٤ -	٤.٢
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المرتبطة بها	٣.٧	١١.٠ -	٢٤.٤
المواد الكيميائية	٤.٧	٣.٨	٩.٥
سلع مصنعة	٢.٨	٤.٨	١٠.١
الماكينات ووسائط النقل	٠.٥	٣.٢	٢٦.٣
صناعة المعدات	٣.٤	٨.٣	١٣.٧
سلع أخرى	٠.٥ -	٢.٦ -	٦.٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol. I, 2014, P.397

التجارة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية:

تعد ألمانيا أكبر دول الاتحاد الأوروبي سكاناً واقتصاداً، فقد بلغ عدد سكانها نحو /٨٢/ مليون نسمة، وشكلت ميزانيتها نحو ٢١% من ميزانية الاتحاد الأوروبي، واحتلت المركز الرابع عالمياً من حيث الإنتاج الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. وبلغ حجم القوة العاملة في عام ٢٠١٣ نحو ٤٤ مليون نسمة، يشتغل معظمهم في الخدمات (٦٧.٥%) ، ونحو الثلث في الإنتاج الصناعي، و (٢.٤%) في الإنتاج الزراعي. وقد أسهمت الخدمات بنحو ٧٠% من الناتج الإجمالي، بينما كان إسهام الصناعة نحو ٢٩%، وما تبقى شكلته مساهمة الزراعة.

تمكنت ألمانيا من تحقيق أعلى فائض تجاري في أوروبا بلغ ٢٥١.٩ مليار يورو في عام ٢٠١٥ مقابل ١٢٦.٥ مليار يورو في عام ٢٠١٤م. وبلغ معدل البطالة فيها ٤.٥% ، بينما ارتفع في باقي دول الاتحاد الأوروبي إلى١٠% عام ٢٠١٥م.

احتلت ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى في صادرات الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل نحو ٦٥%، ونحو ١٨.٢% من صادرات القارة الأوروبية، و ٦% من الصادرات العالمية.

صدرت ألمانيا سلعاً بقيمة ١٥١١.١ مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي ٤.٤% خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤، بينما بلغت قيمة الواردات ١٢٢٣.٨مليار دولار. أما التجارة الخارجية للخدمات الألمانية فكانت خاسرة، فقد تفوقت قيمة واردات الخدمات الألمانية على قيمة الصادرات، حيث بلغت الأولى نحو ٣١٩.٦ مليار دولار، والثانية نحو ٢٥٨.١ مليار دولار، مما أدى خسارة

الميزان التجاري الخارجي في مجال الخدمات، وبلغت قيمة الخسارة ٦٤.٥ مليار دولار أمريكي.

علماً أنه بلغ معدل نمو تجارة صادرات الخدمات الألمانية نحو ٤.٦%، بينما تضاعف معدل نمو الواردات التي بلغت نحو ٨%، وكان تعويض خسارة الميزان التجاري الجزئي بشكل دائم من تجارة صادرات السلع الألمانية، والجدول /٤١/ يبين تركيب التجارة الخارجية للخدمات الألمانية.

جدول رقم /٤١/ تركيب التجارة الخارجية للخدمات الألمانية في عام ٢٠١٤

نوع الخدمات	الصادرات % بالنسبة المئوية	الواردات % بالنسبة المئوية
المواصلات	٢٣.٢	٢٣.٩
السياحة	١٦.٦	٢٩.٦
خدمات الأعمال	٢٩.٣	٢٦.٥
خدمات أخرى	٣٠.٩	١٩.٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.176

تتعامل ألمانيا تجارياً بشكل رئيس مع ٢٢ شريكاً تجارياً لتصدير منتجاتها، وبخاصة مع فرنسا التي استحوذت على ٩.٢% من الصادرات الألمانية، تليها الولايات المتحدة وبريطانيا.

وتتعاون ألمانيا إقليمياً بالدرجة الأولى مع الدول الأوروبية ومع دول شرقي آسيا وشمال أمريكا.

وتشكل الماكينات ووسائل النقل نحو ٤٧.٢% من قيمة الصادرات الألمانية، تليها المنتجات الكيميائية بنسبة ١٤.٩% ثم السلع المصنعة بنسبة ١٢.٢%.

تشمل الصادرات الألمانية، السيارات الصغيرة والشاحنة ومحركاتها، والسلع الصناعية والأدوية والأجهزة الطبية، والأجهزة الفضائية والطيران بالإضافة إلى المشتقات النفطية والغازية والهيدروكربونات. والجدول رقم /٤٢/ يوضح تركيب الصادرات الدولية لألمانيا الاتحادية.

جدول رقم /٤٢/ تركيب صادرات السلع الدولية لألمانيا الاتحادية ٢٠١٠-٢٠١٤م.

الصادرات	معدل نمو الصادرات بالنسبة المئوية		النسبة المئوي
	٢٠١٠-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	١٥١١١٣٦.٥ مليون دولار
المجموع	٤.٤	٣.٦	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٦.٦	٢.٤	٥.٤
المواد الخام والخام الحيوانية والنباتية	٢.٣	- ٠.٩	١.٩
المنتجات الكيميائية	٤.٦	٣.٧	١٤.٩
سلع مصنعة	٢.٨	١.٨	١٢.٢
الماكينات ووسائل النقل	٥.١	٤.٣	٤٧.٢
صناعة المعدات	٤.٦	٤.٢	١٠.٢
سلع أخرى	- ٢.١	٥.٩	٥.٦

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.176

وبعد عام ٢٠١٠م انخفض معدل نمو الواردات الألمانية، وبخاصة في مجال استيراد النفط والغاز الطبيعي وبمعدل - ١٠.٤%، بالإضافة إلى استيراد المواد الخام المستخدمة في الإنتاج الصناعي، وذلك بسبب المنافسة الصناعية والتجارية من دول شرق آسيا وبخاصة من الصين الشعبية، ومع ذلك فما تزال ألمانيا تحتل المرتبة الأولى في واردات الاتحاد الأوروبي التي تشكل نحو ٥٤%.

أما بالنسبة للواردات الألمانية فتتمثل في الآلات والسيارات والمنتجات الكيميائية والمواد الغذائية والمنسوجات، وتشكل المستوردات النفطية والغاز الطبيعي نحو ١٣% من قيمة المستوردات الألمانية. وأهم الدول الموردة للأسواق الألمانية هي هولندا والصين الشعبية وفرنسا والولايات المتحدة وباقي دول الاتحاد الأوروبي. والجدول رقم /٤٣/ يوضح تركيب واردات السلع الدولية لألمانيا الاتحادية.

جدول رقم /٤٣/ تركيب الواردات الدولية لألمانيا الاتحادية ٢٠١٠-٢٠١٤.

الواردات	معدل نمو الواردات بالنسبة المئوية		النسبة المئوي
	٢٠١٠-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	١٢٢٣٨٣٦.٦ مليون دولار
المجموع	٣.٥	٢.٥	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥.٥	٣.٤	٦.٩
المواد الخام والخام الحيوانية والنباتية	٢.٢	٢.٣ -	٤.٠
الوقود المعدني والشحوم	٦.٣	١٠.٤-	١٢.٧
المنتجات الكيميائية	٣.٥	٤.٤	١٢.٦
سلع مصنعة	٣.٦	٤.٣	١٢.٧
الماكينات ووسائل النقل	٣.٠	٥.٩	٣٣.٤
صناعة المعدات	٦.٠	٨.١	١٢.١
سلع أخرى	٤.٦-	١.١-	٥.٧

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.176

منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA

نشأت منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا في عام ١٩٩٤، رداً على تشكل الكتل التجارية الاقتصادية في العالم، وخاصة بعد تشكل السوق الأوربية المشتركة. تضم المنطقة دول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وتعد أكبر التكتلات الاقتصادية مساحة، إذ تبلغ ٢١٧٨٤ ألف كم٢، وبعدد سكان يزيد على ٤٥٨ مليون نسمة، ويزيد حجم إنتاجها الإجمالي عن ٢١% من الناتج الدولي لعام ٢٠١٠م.

تتشابه أهداف اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا مع أهداف الاتحاد الأوروبي، حيث تتمثل بإزالة الحواجز الحدودية أمام التجارة والاستثمارات الاقتصادية، بحيث تؤدي إلى تكوين أكبر منطقة استهلاكية بالعالم، وهي تجمع بين دولتين صناعيتين كبيرتين هما الولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى دولة نامية وناشئة صناعياً وهي المكسيك.

يتباين الواقع الاقتصادي والتجاري بين دول هذه المنطقة، إذ يبلغ الناتج المحلي الأمريكي نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الكندي، ونحو عشرين ضعفا للناتج المحلي المكسيكي. وهذا يعكس السيطرة الأمريكية شبه المطلقة بالإضافة إلى تباين الدخل الفردي، فمتوسط دخل الفردي الأمريكي يساوي عشرة أضعافه في المكسيك، وكلفة اليد العاملة في المكسيك أرخص بنسبة ٥ – ٧ مرات منها في الولايات المتحدة وكندا، علماً أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المكسيك غير قادر على المنافسة الأمريكية والكندية، لأنها تفتقر للبنية التحتية العصرية، وإلى الكوادر والمديرين المؤهلين لقيادة الاقتصاد في الظروف الجديدة.

لقد أضعفت الاتفاقية القاعدة الاقتصادية في الولايات المتحدة، بسبب انتقال المصانع الأمريكية إلى داخل المكسيك على بعد كيلومترات من الحدود الأمريكية، حيث الأيدي العاملة الرخيصة. وتجني الشركات الأمريكية الأرباح على حساب ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة من ١٠ – ١٢%. أما على الصعيد الدولي، فيكون هذا التحالف الاقتصادي منافساً شديداً للتكتلات الاقتصادية الأخرى بالعالم، ولاسيما الاتحاد الأوربي.

التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

يعد اقتصاد الولايات المتحدة الأكبر والأقوى بالعالم، ويشكل نحو ٢٣% من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي لعام ٢٠١١م.

وتحتل المركز الرابع عالمياً بمساحتها البالغة (٩.٣ مليون كم٢)، بعد روسيا والصين وكندا، وتشكل نحو ٦% من مساحة اليابسة.

وبلغ عدد سكانها في عام ٢٠١٦م نحو/٣١٧/ مليون نسمة، حيث يشكلون نحو/٤.٤/من سكان العالم.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحربين العالميتين منتصرة، فأصبحت أقوى دولة اقتصادية وعسكرية بالعالم. وتحاول اليوم بسط سيطرتها التجارية على أسواق العالم كافة لضمان نمو صناعاتها وتجارتها الخارجية.

تتمتع بتطورها الاقتصادي وتقدمها الصناعي، وتتعدد وتتنوع مواردها الطبيعية والاقتصادية، ويتميز إنتاجها بالضخامة والتنوع والتجديد باستخدام الأساليب العلمية والتقنية المعاصرة.

وأصبح اقتصاد الولايات المتحدة يمتاز بالسمات الأساسية الآتية:

١- ضخامة الاقتصاد وتطوره العلمي والتكنولوجي، حيث تسيطر على أكثر من ثلث الإنتاج الصناعي العالمي.

٢- تنوع وتعدد المنتجات الاقتصادية والطبيعية.

٣- إمكانيات زراعية ضخمة، إذ تبلغ مساحاتها الزراعية نحو ٦٠% من إجمالي مساحتها الكلية.

٤- التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول تكتل شمال أمريكا (النافتا)، ومع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥- التعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان المتقدمة صناعياً.

٦- تصدر المنتجات التقنية ووسائل البحث العلمي، التي تشكل نحو ٤٠% من قيمة الصادرات.

٧- تملك الولايات المتحدة أسطولاً تجارياً ضخماً، ينقل نحو ١٨% من حمولة الأسطول العالمي.

وعلى الرغم من ظهور دور الاتحاد الأوربي والصين الشعبية والكتل الاقتصادية الأخرى، ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الثاني بحركة الصادرات الدولية بعد الصين الشعبية، والمركز الأول في حركة الواردات العالمية.

فمنذ عام ٢٠٠٧م أصبحت جمهورية الصين الشعبية المصدر التجاري الأول بالعالم وبقيت الولايات المتحدة المستورد الأول.

فقد بلغ إسهام الولايات المتحدة نحو ٩% من قيمة الصادرات العالمية، ونحو ١٣% من قيمة الواردات لعام ٢٠١٤م، وانخفض معدل نمو الصادرات من ٦.٢% إلى ٢.٨% خلال الفترة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤ ، وذلك بسبب

المنافسة التجارية من دول شرقي آسيا والدول الأوربية، وبالمقابل انخفض معدل نمو الواردات من ٥.٢% إلى ٣.٤% خلال نفس الفترة.

تتعامل الولايات المتحدة تجارياً بشكل رئيس مع ٢٢ دولة للصادرات و١٨ دولة للواردات، حيث تأتي مع الدول المتقدمة في أوربا وشمال أمريكا واليابان في مقدمة الدول التي تتعامل معها. وترتبط تجارياً مع دولتي كندا والمكسيك ضمن اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا. فقد بلغت نسبة الصادرات إليها نحو ١٨.٥% والواردات منها بنسبة ١٦.٤% من قيمة التجارة الخارجية للولايات المتحدة، والميزان التجاري الخارجي معها خاسر لعام (٢٠١٤م). جدول رقم /٤٤/.

جدول رقم /٤٤/ التوزع الجغرافي لتجارة الولايات المتحدة الخارجية في عام ٢٠١٤

القارات والأقاليم	الصادرات	الواردات
	١٦١٩٧٤٣ مليون دولار	٢٢١٤٣٨١ مليون دولار
	%	%
الدول المتقدمة	٤٣.١	٤٣.٣
الدول النامية	٥٦.٩	٥٦.٧
شمال أمريكا	١٨.٥	١٦.٤
أمريكا اللاتينية ودول بحر الكاريبي	٢٦.٠	١٩.٢
أوربا	١٨.٥	٢٠.٣
آسيا	٢٦.٧	٣٥.٤
أفريقيا	٢.٣	١.٧
أوقيانوسيا	%١	%١
أخرى	٧.٩	٧.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.1. 2014. P.37 - 38.

فقد بلغت خسارة الميزان التجاري الخارجي للسلع في الولايات المتحدة ٧٨٥.٤ مليار دولار، وبشكل خاص مع دول شرق آسيا، حيث شكلت الخسارة نحو ٤٧% من إجمالي خسارة الميزان التجاري الخارجي لعام ٢٠١٤م.

وتعد الماكينات ووسائط النقل والمنتجات الكيميائية، أهم الصادرات الأمريكية، وبخاصة إلى أسواق دول منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا، فقد صدرت بنسبة ١٩% إلى كندا و١٤.٤% إلى المكسيك، وصدرت إلى الصين ما نسبته ٧.٥% من إجمالي الصادرات الأمريكية لعام (٢٠١٤م).

وشملت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٤م البترول ومشتقاته، ومحركات السيارات والآلات الأوتوماتيكية وأدوات الاتصال والهواتف وخطوط الاتصال والأدوات الطبية والأدوية والمعادن الثمينة كالذهب والبلاتين. وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم /٤٥/.

جدول رقم /٤٥/ تركيب الصادرات السلعية للولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ م

الصادرات	معدل النمو السنوي %		قيمة الصادرات % ١٦٢٢٦٥٧.٥ دولار
	٢٠١٠ - ٢٠١٤	٢٠١٣ - ٢٠١٤	
	٦.٢	٢.٨	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	٨.٠	٥.٠	٧.٤
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	١.٥	٠.٤	٥.٦
الوقود المعدني والشحوم	١٨.١	٥.٩	٩.٧
المنتجات الكيميائية	٢.٩	١.٥	١٣.١
السلع الصناعية	٥.٩	٣.٨	٩.٣
الماكينات ووسائط النقل	٥.٣	٣.٥	٣٤.٠
الآلات والمعدات الصناعية	٤.٨	٣.٥	١٠.٠
سلع أخرى	٨.٢	١.٥-	١١.١

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN, International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.381

وشكلت واردات الماكينات ووسائط النقل نحو ٤٠% من إجمالي الواردات السلعية، بالإضافة إلى الوقود المعدني والبترول والآلات والمعدات الصناعية، ومعظم هذه الواردات كانت من جمهورية الصين الشعبية، حيث شكلت نحو ٢٠% وكندا بنسبة ١٤.٤% والمكسيك بنسبة ١٢.٢%. الجدول رقم /٤٦/.

جدول رقم /٤٦/ تركيب الواردات السلعية للولايات المتحدة عام ٢٠١٤

الواردات	معدل النمو السنوي %		قيمة الواردات %
	٢٠١٠ - ٢٠١٤	٢٠١٣ - ٢٠١٤	٢٤٠٨٠٩٨.٧ دولار
	٥.٢	٣.٤	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	٧.٩	٨.٢	٥.٢
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	٦.٦	٤.٢	١.٩
الوقود المعدني والشحوم	-٠.٥	-٨.٥	١٤.٨
المنتجات الكيميائية	٤.٦	٦.٠	٨.٨
السلع الصناعية	٦.٩	٨.١	١١.٠
الماكينات ووسائط النقل	٧.٠	٥.٩	٣٩.٧
الآلات والمعدات الصناعية	٤.٨	٤.٤	١٥.٠
سلع أخرى	٦.٣	١.٣	٣.٦

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook, Vol.1, 2014. P.381

يهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد الأمريكي، حيث تتوافر فيها منتجعات وأماكن رفاهية متطورة. ويتصف الميزان التجاري الخارجي للخدمات الأمريكية بالرابح لعام (٢٠١٣م) ومن أهم الخدمات المصدرة السياحة، وحققت أكثر من ١٧٣ مليار دولار، بنسبة ٢٥.٨% من إجمالي صادرات الخدمات، ويليها الضرائب المالية والشخصية والخدمات المهنية والمواصلات وغيرها.

أما واردات الخدمات السياحية فحققت نحو ١٠٥ مليار دولار، أي بنسبة ٢٣% من إجمالي واردات الخدمات الدولية للولايات المتحدة، ويليها خدمات المواصلات بنسبة ٢٠%، والخدمات المهنية ١٩.٦%، ويتوزع الباقي على خدمات الضمان الاجتماعي والضرائب المالية وخدمات المعلومات والكمبيوتر والخدمات المالية وغيرها. الجدول رقم /٤٧/.

جدول رقم /٤٧/ تركيب التجارة الخارجية للخدمات الدولية في الولايات المتحدة ٢٠١٣م

صادرات الخدمات	%	واردات الخدمات	%
السياحة	٢٥.٨	السياحة	٢٣.٠
الضرائب المالية والشخصية	١٩.٢	المواصلات	٢٠.٠
الخدمات المالية	١٢.٥	خدمات مهنية	١٩.٦
خدمات المواصلات	١٣.٠	الضرائب المالية والشخصية	٨.٦
خدمات مهنية	١٧.٩	خدمات المعلومات والكمبيوتر	٥.٦
-	-	خدمات حكومية	٥.٦
-	-	خدمات الضمان الاجتماعية	١١.١
أخرى	١١.٦	أخرى	٦.٥
المجموع	**١٠٠**	**المجموع**	**١٠٠**

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.1. 2014. P.381

الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي Eurasian Economic Union:

تأسس في ١٤ أيار ٢٠١٤م في عاصمة كازاخستان (أستانا) ودخل حيز التنفيذ في ٢٠١٥/١/١م. يضم حالياً روسيا الاتحادية وبلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزيا. تبلغ مساحته ٢٠.٢٢٩٢٤٨ كم٢، يشكل أكثر من ١٥% من

مساحة اليابسة، ويعيش على أراضيه نحو ١٨٤ مليون نسمة، وتبلغ قيمة حجم الإنتاج الإجمالي المحلي أكثر من ٤ تريليون دولار (٢٠١٥م).

أهداف الاتحاد:

تتشابه أهدافه مع بقية أهداف الاتحادات الاقتصادية الأخرى، فهو يدعو إلى حرية تنقل البضائع والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة بين دول الاتحاد، مع تطبيق السياسة الموحدة في مختلف الفروع الاقتصادية، ويهدف التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروآسيوي إلى رفع المستوى الاقتصادي والقومي، وزيادة دخل مواطني الاتحاد مع الارتقاء بمستوى حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف الاقتصادية للاتحاد:

١ – تخفيض أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية والسلع الجاهزة.

٢ – تحقيق النمو الاقتصادي لأسواق دول الاتحاد.

٣ – تحسين المنافسة بين أسواق دول الاتحاد وبين الأسواق العالمية الأخرى.

٤ – زيادة الطلب على السلع والبضائع من خلال رفع دخل السكان.

٥ – تحسين مستوى حياة السكان، وتشغيل وتحسين واقع العمالة بدول الاتحاد.

٦ – استخدام التقنية الحديثة في مختلف الفروع الاقتصادية.

٧ – رفع مستوى الإنتاج الإجمالي المحلي بما لا يقل عن ٢٥%.

مستويات التعاون والتكامل الاقتصادي:

تتمثل مستويات التعاون والتكامل الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروآسيوي المستويات بالآتي:

١ – على المستوى المحلي: ضمن حدود الأقاليم المحلية الصغيرة.

٢ – على المستوى الإقليمي: ويشمل مختلف الفروع الاقتصادية للإقليم.

٣ – على المستوى القطاعي: ويتمثل في التعاون والتكامل المتبادل بين القطاعات في حدود الأقاليم.

٤ – على المستوى الوطني: ويتجسد في التعاون والتكامل المتبادل بين مختلف الأقاليم الوطنية.

٥ – على مستوى الاتحاد: ويتمثل في التعاون والتكامل بين دول الاتحاد.

٦ – على المستوى الدولي: ويشمل التكامل الاقتصادي على مستوى العالم.

مؤسسات الاتحاد:

يتألف الاتحاد حالياً من المؤسسات الآتية:

١ – المجلس الأعلى للاتحاد الأوروآسيوي.

٢ – اللجنة الاقتصادية للاتحاد الأوروآسيوي.

٣ – اللجنة المالية للحسابات.

٤ – المحكمة الاقتصادية.

٥ – لجنة البيئة.

المراحل التاريخية لنشوء الاتحاد:

١ – في عام ١٩٩٤م تم اقتراح إنشاء الاتحاد الأوروآسيوي من قبل رئيس جمهورية كازاخستان نارسولتان، نازار بايف، خلال خطابه في جامعة موسكو الحكومية.

٢ – في عام ٢٠١٠م تم تأسيس الاتحاد الجمركي المؤلف من دول روسيا وبلاروسيا وكازاخستان.

٣ – في عام ٢٠١١ دخلت قيرغيزستان بالاتحاد الجمركي.

٤ – في عام ٢٠١٣م دخلت دولة أرمينيا بالاتحاد الجمركي.

٥ – في عام ٢٠١٤م تم تأسيس الاتحاد الأوروآسيوي.

٦ – في ٢٠١٥/١/١م دخل الاتحاد الأوروآسيوي حيز التنفيذ.

التجارة الخارجية لجمهورية روسيا الاتحادية:

تعد روسيا الاتحادية أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها ١٧.١٢٤٤٢كم٢، أي ما يعادل ١٢% من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية.

تتكون روسيا الاتحادية من ٨٥ كياناً اتحادياً تتمتع كل منها باستقلال ذاتي في شؤونها الداخلية منها ٢٢ جمهورية و ٩ أقاليم و٤٧ مقاطعة و ٤ دوائر ذات حكم ذاتي، و ٣ مدن لها أهمية اتحادية هي موسكو وسانت بطرسبورغ وسيفاستوبول.

بلغ عدد سكان روسيا نحو ١٤٣ مليون نسمة لعام (٢٠١٤م) ، يشكلون نحو ٧٧.٨% من سكان الاتحاد الأوروآسيوي.

تحتل روسيا المرتبة التاسعة بالعالم بعدد السكان، والسابعة حسب الناتج المحلي الإجمالي والذي يبلغ ٢.٥٨٨ تريليون دولار أميركي، والمرتبة الرابعة عالمياً من حيث المساحات المزروعة والتي بلغت ١٢٣٧.٢٩٤كم٢، والثالثة عالمياً في تصدير الحبوب بعد الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لعام (٢٠١٤م).

تمتلك روسيا أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، وثاني أكبر احتياطي بالفحم الحجري والثالثة عالمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية، والثامنه

بالاحتياطي العالمي بالنفط، وتحتوي أراضيها كميات هائلة من الحديد والرصاص والفوسفات والذهب والألماس والفضة وغيرها.

وتتميز بقدراتها التصنيعية الكبيرة في مجالات الفضاء والهندسة النووية وفي صناعة الطائرات وبناء السفن التجارية والحربية، وهي الدولة الوحيدة في العالم في خدمات النقل السياحي الفضائي.

شهدت الأسواق الروسية نمواً متنامياً، حيث حققت التجارة الخارجية أرباحاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، فقد بلغ معدل نمو الصادرات الروسية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م وخاصة في صادرات الآلات والمعدات الصناعية والماكينات ووسائط النقل والوقود المعدني والمنتجات الكيميائية. لكن التجارة الخارجية الروسية تأثرت بالأزمة الأوكرانية والاقتصادية الدولية، فقد فرضت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحادية، مما أدى إلى تراجع نمو الصادرات الروسية إلى ٠.٥ خلال عام ٢٠١٣، وخاصة في صادرات المواد الخام والوقود المعدني والمنتجات الكيميائية، في حين بقيت معدلات نمو صادرات الآلات والمعدات الصناعية ووسائل النقل مرتفعة، ومع ذلك فقد حققت الصادرات الروسية في عام ٢٠١٣م نحو ٥٢٧.٣ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الواردات نحو ٣١٤.٩ مليار دولار أمريكي، محققة ميزاناً تجارياً رابحاً يزيد على ٢١٢.٣ مليار دولار أمريكي.

تتعامل روسيا الاتحادية تجارياً مع ٢١ شريكاً رئيساً، يشكلون نحو ٨٠% من تجارتها الخارجية، وخاصة مع الدول المتقدمة الأوروبية مثل ألمانيا وهولندا وفرنسا، والميزان التجاري معها رابح، في حين أصبح الميزان التجاري الخارجي لروسيا خاسراً مع دول شرق آسيا مثل الصين، فقد بلغ حجم

الصادرات الروسية إلى هولندا نحو ١٣.٢% وإلى المناطق الحرة ١٢.٩%، وإلى الصين الشعبية ٦.٨% من مجموع الصادرات في عام ٢٠١٣.

ويشكل النفط والغاز الطبيعي نحو ثلثي الصادرات الروسية، بالإضافة إلى صفائح الحديد والصلب والمنتجات المعدنية، والفحم الحجري والنيكل والرصاص والألمنيوم والمعادن الثمينة غير المصنعة مثل: الذهب والألماس والفضة، كما صدرت في السنوات الخمس الأخيرة كميات كبيرة من الحبوب والقمح إلى مصر وإيران وغيرها، والجدول رقم /٤٨/ يوضح واقع الصادرات الروسية في عام ٢٠١٣م.

جدول رقم /٤٨/ تركيب الصادرات السلعية للاتحاد الروسي في عام ٢٠١٣م

الصادرات	معدل نمو الصادرات %		قيمة الصادرات %
	٢٠٠٩-٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣	٥٢٧٢٦٥.٩ دولار
	١٥.٠	٠.٥	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	١٣.٢	٣.٠ --	٢.٦
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	١٦.١	٣.٣ --	٣.٤
الوقود المعدني والشحوم	١٨.٣	٠.٩	٧٠.٦
المنتجات الكيميائية	١٧.٢	٤.٤ --	٤.٥
السلع المصنعة حسب المواد الأولية	٩.٧	٥.٩ --	١٠.٢
الماكينات ووسائط النقل	١٨.٤	١٥.٩	٤.١
الآلات والمعدات الصناعية	٢٦.٣	٢٠.١	١.١
سلع أخرى	١١.٤ --	٥.٣ --	٣.٦

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.311

انخفضت الواردات الروسية خلال السنوات الأخيرة، متأثرة بانخفاض قيمة الصادرات، وخاصة من الدول الأوروبية والصين الشعبية، ولا تزال وسائط

النقل والماكينات تشكل نسبة عالية من الواردات والتي شكلت نحو ٤٥%، بالإضافة إلى المواد الغذائية والسلع المصنعة والآلات والمعدات الصناعية والأدوات الكهربائية والأدوات الطبية والأدوية وأجهزة الاتصالات، وبخاصة من الصين والتي شكلت المستوردات منها نحو ١٦.٣% ومن ألمانيا الاتحادية بنسبة ١٢.١% ومن أوكرانيا بنسبة ٥.٧%. والجدول رقم /٤٩/ يوضح واقع المستوردات الروسية في عام ٢٠١٣م.

جدول رقم /٤٩/تركيب الواردات السلعية للاتحاد الروسي في عام ٢٠١٣م

الواردات	معدل نمو الواردات %		قيمة الواردات % ٣١٤٩٤٥.١دولار
	٢٠٠٩-٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣	
	١٦.٥	٠.٤ -	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	١١.٤	٧.١	١٢.٤
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	١٢.٨	٢.٤ -	٣.٣
الوقود المعدني والشحوم	١١.٢	١٠.١ -	١.٢
المنتجات الكيميائية	١٥.٧	٤.٩	١٢.٨
السلع المصنعة حسب المواد الأولية	١٩.٥	١.٣ -	١٢.٨
الماكينات ووسائط النقل	٢٢.٢	٤.١ -	٤٤.٩
الآلات والمعدات الصناعية	٢١.٧	٣.٤	١٢.٢
سلع أخرى	٤٠.٦ -	٢٠.١	٠.٥

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.311

تعد تجارة الخدمات الدولية في روسيا بمراحلها الأولى، ولا تزال وارداتها التجارية تفوق صادراتها، مما أدى إلى خسارة الميزان التجاري الخارجي للخدمات بنحو ٦.٤ مليار دولار أمريكي، فقد بلغت قيمة الواردات الخدمية بـ ١١٦.٤ مليار دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات ٦٦.٠ مليار دولار .

وتشكل خدمات المواصلات والسياحة والخدمات المهنية أهم الصادرات الروسية، في حين تشكل الخدمات السياحية أهم الواردات الخدمية والتي شكلت نحو ٤٢.٣% من إجمالي الواردات الخدمية في روسيا الاتحادية. جدول رقم /٥٠/ يوضح تركيب تجارة الخدمات الروسية في عام ٢٠١٣م.

جدول رقم /٥٠/ تركيب الخدمات الدولية للاتحاد الروسي ٢٠١٣م

صادرات الخدمات	%	واردات الخدمات	%
المواصلات	٣١.٢	السياحة	٤٢.٣
السياحة	١٨.٢	خدمات مهنية	١٨.١
خدمات مهنية	٢٨.٠	خدمات المواصلات	١٣.٨
خدمات البناء	٨.٩	خدمات البناء	٧.٤
خدمات أخرى	١٣.٧	خدمات الضرائب المالية	٦.٦
-	-	أخرى	١١.٨
المجموع	١٠٠	**المجموع**	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook, Vol.1, 2014. P.311

مجموعة بريكس الاقتصادية BRICS[1]:

تضم هذه المجموعة الدول الآتية: البرازيل وروسية والهند والصين وجنوب أفريقيا، وقد استطاعت هذه المجموعة تجاوز الركود الاقتصادي منذ إنشائها في عام ٢٠٠٩م في مدينة يكاتيرنبرغ الروسية.

(١) - بريكس BRICS هو المصطلح المختصر لدول المجموعة، ومأخوذ من الأحرف الأولى لدولها: Brazil, Russia, India, China, South Africa .

لقد شكلت دول المجموعة نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب، هدفه الأساسي الحد من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصادياً وسياسياً، وإلغاء سياسة القطب الواحد، ولذلك تم تأسيس بنك التنمية الاقتصادية لدول مجموعة بريكس في مدينة شنغهاي الصينية برأسمال قدره (١٠٠) مليار دولار أمريكي، موزعة بالتساوي بين دول المجموعة الخمس. ويهدف هذا البنك إلى تعزيز النمو الاقتصادي لدول المجموعة وللدول النامية، كما تم إنشاء صندوق خاص لتمويل الأزمات المالية بقيمة (١٠٠) مليار دولار، حيث أسهمت الصين الشعبية بقيمة (٤١) مليار دولار، بينما أسهمت روسيا والبرازيل والهند بقيمة (١٨) مليار دولار لكل منها، أما دولة جنوب أفريقيا أسهمت في (٥) مليار دولار أمريكي[1].

المقومات الاقتصادية لدول بريكس:

تمتلك دول بريكس قدرات بشرية وطبيعية واقتصادية كبيرة، تستطيع بها التأثير المباشر في الاتفاقيات التجارية الأساسية، وأهم هذه المقومات:

١ – القدرات البشرية:

تستأثر مجموعة بريكس بثقل سكاني كبير يصل إلى ٤٢% من إجمالي سكان العالم، فالصين أكبر بلدان العالم سكاناً، يتجاوز عدد سكانها ١.٣٧٠مليون نسمة، أي ما يعادل ٢٠% من سكان المعمورة، وتأتي الهند في المرتبة الثانية من حيث عدد سكانها البالغ ١.٢١٠ مليون نسمة، وروسيا ١٤٣مليون نسمة، أما جنوب أفريقيا فيزيد عدد سكانها على ٥٢ مليون نسمة.

[1] – أحمد الألفي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٥.

واستطاعت الدول الأربع الأولى توظيف أكثر من نصف سكانها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعمل دولة جنوب أفريقيا على زيادة نسبة سكانها بالنشاط الاقتصادي الذي يبلغ نحو ٣٦%، وهذا يشير إلى اعتماد دول هذه المجموعة على استخدام قوتها البشرية لتنفيذ سياساتها الاقتصادية.

٢ – المساحة الجغرافية:

تبلغ مساحة دول بريكس نحو ٣٩.٧ مليون كم٢، وتشكل حوالي ٢٩.٣% من مساحة اليابسة، وتعد روسيا الاتحادية أكبر دول هذه المجموعة مساحة، وتقدر مساحتها بحوالي ١٧.١مليون كم٢، ثم الصين الشعبية ٩.٦مليون كم٢، والبرازيل ٨.٥مليون كم٢، والهند ٣.٣مليون كم٢، أما جنوب أفريقيا فتحتل مساحة تقدر بـ ١.٢مليون كم٢.

تمتد مساحة دول بريكس على مختلف العروض الجغرافية، مما أدى إلى تنوع بنيتها الاقتصادية (زراعية، غابات متنوعة، بالإضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية الهائلة).

٣ – الموارد الطبيعية والمعدنية الكبيرة:

تمتلك روسيا موارد طبيعية متنوعة تتمثل في السهول والغابات والأنهار والمياه العذبة والصحارى، كما تضم العديد من المعادن وأشباه المعادن مثل الألمنيوم والزرنيخ والبوكسيت والنحاس، والمعادن الثمينة مثل الذهب والألماس، بالإضافة إلى الاحتياطات الضخمة من مصادر الطاقة المختلفة المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي ..وغيرها.

أما البرازيل فتمتلك احتياطياً هائلاً من معادن الحديد والمغنزيوم وغيرها، فضلاً عن اليورانيوم والأحجار الكريمة. كما تتميز البرازيل بإنتاجها الزراعي الكبير الذي يسهم بنسبة ٢٣.٨% من الناتج الإجمالي المحلي.

وتمتلك الهند ثروة معدنية ضخمة من فحم وبترول وغاز ومناجم ذهب، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي الواسع يوفر فرص عمل لأكثر من ٦٠% من سكان البلاد.

في حين تمتلك جنوب أفريقيا نحو ٩٥% من الاحتياطي العالمي للبلاتين، ونحو ١٢% من الذهب، و٢٤% من المنغنيز، و٤٢% من الكروميت و١٠% من الاحتياطي العالمي للألمنيوم، بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي الكبير.

أما الصين الشعبية فقد أصبحت العملاق الاقتصادي الجديد المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، إذ احتلت الصين المرتبة الأولى بالعالم في الصادرات العالمية، والمرتبة الثانية بالواردات بعد الولايات المتحدة لعام (٢٠١٤م).

لقد استطاعت دول بريكس جذب نحو ٢٢% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم، فقد بلغت قيمة هذه الاستثمارات داخل دول بريكس نحو ٢٦٣ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٢م[١]، منها ٤٦% توجهت نحو الصين الشعبية، و٢٥% نحو البرازيل، و ١٧% نحو روسيا، و١٠% نحو الهند، و٢% نحو أفريقيا. في حين بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية لدول مجموعة بريكس ١٢٦ مليار دولار، ويمثل نحو ٩% من الاستثمارات العالمية.

استثمرت دول بريكس نحو ٤٢% من رأسمالها الخارجي في الدول النامية، ونحو ٣٤% في دول الاتحاد الأوروبي، أما ما تبقى من رأس المال فقد استثمر محلياً، وتركزت معظم الاستثمارات الصينية والروسية والهندية في الدول الآسيوية والأفريقية. أما الاستثمارات البرازيلية فقد تركزت في دول أمريكا اللاتينية.

---

(١) – صندوق النقد الدولي، نيويورك، ٢٠١٣م.

التجـــارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية:

تعد جمهورية الصين الشعبية أكبر دولة بعدد السكان، فقد تجاوز عـــدد سكانها ١.٣٧٠ مليون نسمة، يشكلون نحو ٢٠% من سكان العالم، يعيشون على مساحة ٩.٦ مليون كم٢ عام ٢٠١٤م.

وتتألف من ٢٢ مقاطعة، وخمس مناطق ذاتية الحكم، ومن أربع بلـــديات كبرى تديرها الدولة مباشرة هي: بكين، وتيانجين، وشـــنغهاي وتشونغتشـــينغ، وتتمتع كل من هونغ كونغ وماكاو بإدارة ذاتية.

تسيطر الحكومة الصينية على الصناعات الاســـتراتيجية مثـــل الطاقـــة والصناعات الثقيلة. وأدخلت الدولة الإصلاحات الاقتصادية على نظام السوق منذ عام ١٩٧٨ وأصبحت أسرع اقتصاديات العالم نمواً وتصديراً، فقد بلـــغ معـــدل النمو الاقتصادي الصيني في عام ٢٠١٣ نحو ٧.٧%، لاســـيما فـــي المجـــال الصناعي الذي شكل نحو ٤٤% من حجم الإنتاج الإجمالي المحلي.

واحتلت المرتبة الثانية بالعالم من حيث الإنتاج الإجمالي العـــالمي بعـــد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تجاوز إنتاجهـــا الإجمـــالي ١٤.٩٦١ تريليـــون دولار أمريكي لعام ٢٠١٢م.

وبذلك فقد أصبحت الصين الشعبية الدولة المصدرة الأولى بالعالم، فقـــد بلغت قيمة صادراتها السلعية ٢٣٤٢٣٤٣ مليـــون دولار فـــي عـــام ٢٠١٤م، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت قيمة صادراتها السلعية حـــوالي ١٩٥٨٠٢١.٣ مليون دولار. في حين بلغت واردات الولايـــات المتحـــدة نحـــو ٢٤٠٨٠٩٨.٧ مليون دولار. وبلغ معدل نمو الصادرات الصينية ١٠.٤% خلال الفترة بين ٢٠٠١ – ٢٠١٤م، وعلى الرغم من تأثير الأزمة الاقتصادية الدولية في الدول المتقدمة في شمال أمريكا وأوروبا واليابان، مـــا يـــزال معـــدل نمـــو

الصادرات الصينية يشكل نحو ٦%، وهو من أعلى المعدلات العالمية، في حين انخفض معدل نمو الواردات من ٨.٨% إلى أقل من ١% خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤م، وخاصة في واردات الوقود والمواد الخام الطبيعية والنباتية والحيوانية.

ويتصف الميزان التجاري الخارجي للسلع الصينية بالرابح، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث تجاوز ميزانها التجاري الخارجي الـ ٣٨٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

تصدر الصين الشعبية نحو ٨٠% من منتجاتها إلى ٢٥ دولة رئيسة، وخاصة إلى دول شرق آسيا وإلى البلدان المتقدمة في أوروبا وشمال أمريكا، وقد بلغت نسبة صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٦.٩% وإلى هونغ كونغ ١٦.٢% وإلى اليابان ٦.٨% من إجمالي صادراتها السلعية.

وتشكل الماكينات ووسائط النقل نحو ٤٥.٨% من الصادرات، تليها الآلات والمعدات الصناعية بنسبة ٢٦.٤%، ثم السلع المصنعة بنسبة ١٧.٢% من إجمالي الصادرات لعام ٢٠١٤م. وأهم السلع المصدرة هي: الأجهزة الكهربائية وأجهزة الهواتف والاتصالات والآلات الأوتوماتيكية، والمولدات والمجموعات الكهربائية والقطع التبديلية للسيارات والملبوسات الجاهزة والمجوهرات المصنعة وغيرها، وتبين معطيات الجدول رقم /٥١/ التركيب السلعي للصادرات الصينية لعام ٢٠١٤م.

جدول رقم /٥١/ تركيب الصادرات السلعية في الصين الشعبية ٢٠١٤م

الصـــادرات	معدل نمو الصادرات %		قيمة الصادرات % مليون دولار ٢٣٤٢٣٤٣
	٢٠١٠-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	
	١٠.٤	٦.٠	%١٠٠
المـــواد الغذائيـــة والمشـــروبات والحيوانات الحية	٩.٥	٥.٩	٢.٦
المـــواد الخـــام والخـــام النباتيـــة والحيوانية	٨.٣	٨.٦	٠.٧
الوقود	٦.٦	٢.٠	١.٥
المنتجات الكيميائية	١١.٣	١٢.٥	٥.٧
السلع المصنعة حسب المواد الأولية	١٢.٧	١١.١	١٧.٢
الماكينات ووسائط النقل	٨.٢	٣.١	٤٥.٨
الآلات والمعدات الصناعية	١٣.٢	٦.٩	٢٦.٤
سلع أخرى	١١.٥	٣١.١	٠.١

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.127

ويتصف الميزان التجاري الخارجي للخدمات الدولية الصينية بالخاســـر، فقد بلغت قيمة وارداتها نحو ٣٣٠.٥ مليار دولار، في حين بلغت قيمة صادراتها نحو ٢٠٦ مليار، أي بخسارة تبلغ نحو ١٢٤.٥ مليار دولار، ونظـــراً لاتســـاع سوق الصين الداخلية، فقد نمت الواردات الخدمية بمعدل عال بلغ نحو ١٧.٦%، في حين بلغ معدل نمو الصادرات الخدمية ٧.٦% بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣م.

أما عائدات صادرات المهن الخدمية الصينية فقد شكلت في عام ٢٠١٣م نحو ٧٩.٥ مليار دولار، أي بنسبة ٣٨.٦% ، تليها صادرات الخدمات السياحية بنسبة ٢٥.١%، وخدمات المواصلات بنسبة ١٨.٣ %. جدول رقم /٥٢/.

جدول رقم /٥٢/ تجارة الخدمات الدولية للصين الشعبية في عام ٢٠١٣م

صادرات الخدمات	النسبة المئوية	واردات الخدمات	النسبة المئوية
السياحة	٢٥.١	السياحة	٣٨.٩
المواصلات	١٨.٣	المواصلات	٢٨.٥
الكومبيوتر والمعلومات	٧.٥	الخدمات المهنية	١٤.٣
الخدمات المهنية	٣٨.٦	خدمات الضمان الاجتماعي	٦.٧
خدمات البناء	٥.٤	الخدمات المالية	٦.٤
خدمات أخرى	٥.٤	خدمات أخرى	٥.٢
المجموع	١٠٠	**المجموع**	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على معطيات:

UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014. P.127

وتأتي معظم واردات الصين الشعبية من ٢٣ بلداً رئيساً من دول القارة الآسيوية ومن البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. فقد شكلت الواردات الصينية من جمهورية كوريا الجنوبية نسبة ٩.٥%، ومن اليابان نسبة ٨.٨%، ومن الولايات المتحدة الأمريكية ٧.٨% من إجمالي قيمة الواردات في عام ٢٠١٤م.

وعلى الرغم من انخفاض معدل الواردات بنسبة -٨%، فما تزال السلع الرئيسة المستوردة للسوق الصينية الداخلية مرتفعة من الماكينات ووسائط النقل التي شكلت نسبة ٣٧%، والوقود ومشتقاته نسبة ١٦.٢%، ومن المواد الخام

الطبيعية والخام النباتية والحيوانية بنسبة ١٤.٣% ، وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم /٥٣/

جدول رقم /٥٣/ تركيب الواردات السلعية في الصين الشعبية ٢٠١٤م

الواردات	معدل نمو الواردات %		قيمة الواردات % مليون دولار ١٩٥٨٠٢١.٣
	٢٠١٠-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	
	٨.٨	٠.٤	%١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	٢١.٠	١١.٣	٢.٦
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	٦.٠	٦.١ --	١٤.٣
الوقود	١٣.٨	٠.٥	١٦.٢
المنتجات الكيميائية	٦.٤	١.٢	٩.٨
السلع المصنعة حسب المواد الأولية	٧.٢	١٦.٧	٨.٨
الماكينات ووسائط النقل	٧.٢	٢.٠	٣٧.٠
الآلات والمعدات الصناعية	٥.١	٠.١	٧.٠
سلع أخرى	٤٥.٦	٢١.٠ --	٤.٢

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade. Statistics Yearbook. Vol.1. 2014. P.127

وبلغت واردات الخدمات السياحية الدولية للصين نحو ١٢٨.٦ مليار دولار، وتمثل نحو ٣٨.٩%، وتليها خدمات المواصلات بنسبة ٢٨.٥% وضرائب المهن الأخرى.

منظمة التجارة العالميـــة[*]

World Trade Organization

أنشئت منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني عام ١٩٩٥م، وهي خليفة الاتفاقية العامة للجات (GAAT)، ومقرها الرئيس جنيف في سويسرا. تضـــم حالياً ١٦٠ دولة عضواً بالإضافة إلى ٢٤ دولة مراقبة، وبلغت موازنتها المالية في عام ٢٠١١ حوالي ٢٠٩ مليون دولار أمريكي. ومهمتها الرئيسة هي ضمان انسياب حركة التجارة الدولية بأكبر قدر من الحريـــة وفـــق القـــوانين العالميـــة للمنظمة عن طريق:

١ – إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.

٢ – عن طريق المفاوضات المتعلقة بالتجارة.

٣ – فض المنازعات التجارية.

٤ – مراجعة السياسات التجارية.

٥ – مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

أهداف المنظمـــة:

تتلخص أهداف المنظمة بالآتي:

---

[*] – المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: www.wto.org.

١ – إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، ويضمن للمستهلك والمنتج على حد سواء إمكانية استمرار حركة المنتجات الصناعية ومكوناتها وموادها الخام، وخدمات إنتاجها، مع ضمان الأسواق المفتوحة للمنتجين والمصدرين.

٢ – نشوء عالم اقتصادي يسوده العدل بين الدول الأعضاء، حيث يتم اتخاذ القرارات بإجماع الدول الأعضاء بالمنظمة.

٣ – توفير الحماية المناسبة للسوق الدولية لتلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.

٤ – إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة العالمية، يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.

٥ – تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

أما الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المحددة وفق جولة الأوروغواي فهي:

١ – الاتفاق متعدد الأطراف بشأن التجارة في السلع.

٢ – الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات.

٣ – الاتفاق بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

٤ – الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

مؤسسات منظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وفق اتفاقية الأوروغواي، ومن أهم هياكلها التنظيمية:

١ – المؤتمر الوزاري: يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء في المنظمة، وينعقد مرة كل عامين، ويعد هذا المجلس رأس السلطة في المنظمة.

٢ – الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها.

٣ – المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة واحدة على الأقل شهرياً، وله عدة وظائف منها: فض المنازعات التجارية، ومراجعة السياسات التجارية، وتخضع له جميع المجالس الرئيسة واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

٤ – المجالس الرئيسة: وتتكون من :

أ – مجلس تجارة السلع: ويضم عدة لجان فرعية مثل لجنة الزراعة ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة المنسوجات، ولجنة دراسة الإغراق السلعي..

ب – مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة لجان منها: لجنة الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

ج – مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم بالقضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

٥ – اللجان الفرعية: وتضم أربع لجان هي:

أ – لجنة التجارة والبيئة: وتقوم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

ب – لجنة التجارة والتنمية: وتهتم بالدول النامية، وبالأخص الدول الأقل نمواً.

ج – لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

د – لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

٦ – مجموعات العمل: تختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجار والاستثمار، والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل التاسع

التجارة الخارجية في الدول النامية

ما تزال مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية متواضعة بالنسبة لحجم سكانها ومساحتها، وذلك بسبب ضعف القطاعات الصناعية والزراعية، ولعدم قدرتها على التنمية، بعد حصولها على الاستقلال السياسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بقيت معظم الدول النامية مرتبطة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً مع الدول الاستعمارية السابقة، وما تزال الدول الصناعية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي أوروبا، تمارس الضغوط الاقتصادية على الدول النامية لإبقائها على تخلفها، وتابعة لها كسوق لمنتجاتها الصناعية ومصدر أساسي للموارد المعدنية والطبيعية والزراعية التي تحتاج إليها الدول المتقدمة. فقد أبقت منظمة التجارة العالمية القيود على تجارة المنتجات الزراعية وعلى تجارة المنسوجات والملابس المصدرة من الدول النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

بلغ عدد سكان العالم في عام ٢٠١٤ نحو ٧.٢ مليار نسمة، يعيش منهم نحو ٨٣% في الدول النامية، إلا أنهم لا يحصلون سوى على ٢٠% من الدخل العالمي. ويقل إسهام هذه الدول عن ٢٠% من الإنتاج الإجمالي العالمي، ويقل دخل الفرد في معظمها عن ألف دولار أمريكي سنوياً[١].

تشترك معظم الدول النامية بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية الآتية:

---

[١] – عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، ٢٠٠٤، ص ١٩٥.

١ – ارتفاع معدل الزيادة السكانية: يزداد عدد سكان الدول النامية بوتائر سريعة، فقد بلغ عدد سكانها في عام ٢٠١٤ حوالي ٥٩٨٨ مليون نسمة، يشكلون نحو ٨٢.٧% من سكان العالم، بمعدل نمو سنوي ١.٢%، وحسب تقديرات الأمم المتحدة سيشكلون نحو ٨٦.٤% من سكان العالم في منتصف القرن الحالي.

٢ – سيادة القطاع الزراعي التقليدي، الذي يعتمد على مبدأ الاكتفاء الذاتي مع استخدام محدود للتقنية الحديثة في عدد من الدول النامية الأكثر نمواً مثل الصين الشعبية والبرازيل والهند وتركيا وجنوب أفريقيا وغيرها.

٣ – غياب الصناعة الحديثة في معظم الدول المتخلفة، وفي الدول النامية الأكثر نمواً ما تزال في مراحلها الأولى.

٤ – ارتفاع مستوى الأمية وتدني مستويات التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار التخلف في مختلف أنحاء الدول النامية.

٥ – انخفاض الدخل القومي، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر.

ويمكن تقسيم الدول النامية حسب ثرواتها الوطنية إلى[١]:

١ – الدول ذات الثروات النفطية.

٢ – الدول ذات الثروات الطبيعية.

٣ – الدول ذات الإمكانيات الزراعية.

٤ – الدول ذات المقومات السياحية والمقومات الجغرافية.

٥ – الدول ذات المقومات الاقتصادية المتنوعة.

---

[١] – سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد ٢٩ –٢٠١٢، ص ٣٢.

٦ – الدول الفقيرة بالثروات الطبيعية.

بقي معظم هذه الدول مصدرة للمواد الطبيعية والزراعية والنفط الخام، بينما شهد بعض الدول النامية تطوراً متنامياً بسبب دخول الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى بناء قاعدة زراعية وصناعية، واستطاعت البضائع والسلع المصنعة في هذه الدول منافسة البضائع والسلع المصنعة في البلدان المتقدمة، ومن هذه الدول، جمهورية الصين الشعبية وكوريا الجنوبية، والهند وماليزيا، وإندونيسيا والفلبين، وتايلاند والمكسيك والبرازيل، والأرجنتين وتركيا وإيران وجنوب أفريقيا.

مشكلات التجارة الدولية في الدول النامية:

تواجه الدول النامية مشكلات كثيرة في تجارتها الدولية، أهمها:

أولاً – السياسات الاقتصادية والإجراءات التجارية للدول المتقدمة:

لجأت الدول الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر وخلال القرن الماضي والقرن الحالي إلى استخدام إجراءات تعسفية ضد الدول النامية لتقضي على محاولات التصنيع، ولمنعها من التطور والتقدم الاجتماعي. فقد طبقت الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية مبدأ "حرية التجارة الدولية"، ومبدأ "التفوق النسبي لتكاليف الإنتاج". مما أثر في دور البلدان النامية كحلقات لإنتاج الخامات الزراعية والطبيعية تابعة للاحتكارات الدولية، وبهذا تتحمل البلدان النامية اقتصادياً تكاليف التقدم التقني، في حين تعود فوائده على الدول الصناعية.

وعلى الرغم من تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية، ما تزال دول الشمال المتقدمة صناعياً تتحكم بتجارة الدول النامية، وعمقت هذه المنظمة التقسيم الدولي للعمل القائم، مقسماً العالم إلى دول نامية منتجة للمواد الخام والمواد

الأولية ومستهلكة للمواد الصناعية، ودول متقدمة مستهلكة للمواد الخام بكميات كبيرة ومنتجة للمواد والسلع الصناعية بكميات كبيرة أيضاً.

ثانياً – الاعتماد على تصدير المواد الخام الطبيعية والزراعية:

تعتمد غالبية البلدان النامية على الزراعة التقليدية، فبعض الدول هذه يعتمد على الزراعة اعتماداً كلياً، ويعتمد بعضها الآخر على زراعة المحاصيل النقدية كالشاي والكاكاو وقصب السكر، ويجمع بعضها بين الإنتاج الغذائي والإنتاج التجاري. وقد بدأت بعض الدول النامية باستخدام الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة والري مثل البرازيل والأرجنتين. وبعضها ما يزال يتبع أساليب قديمة شديدة التخلف في العمل الزراعي مثل السودان وأفغانستان.

يصدر معظم البلدان النامية ثرواتها النفطية والغاز الطبيعي خاماً مثل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والعراق وليبيا ونيجيريا وفنزويلا وغيرها.

ثالثاً – الاعتماد على إنتاج سلع قليلة وتصديرها:

تعتمد معظم الدول النامية على إنتاج سلع أساسية محدودة ومعدة للتصدير، مثل الصادرات الزراعية كالقطن والبن والكاكاو والشاي والأرز والفول السوداني، أو الخامات المعدنية مثل الحديد والفوسفات والنحاس والقصدير والنفط، وتواجه هذه الصادرات الكثير من المشكلات الاقتصادية الناجمة عن عدم مرونة إنتاجها، الذي لا يمكنه تكييف نفسه بسرعة مع الظروف الاقتصادية السريعة التغير من حيث الكم والنوع والسعر، مما يعرضها للأزمات الاقتصادية الناجمة عن اعتمادها على إنتاج أحادي الجانب، يمكن أن تتقلب أسعاره في الأسواق العالمية نتيجة سياسة المنافسة التجارية والعرض والطلب، وسياسة الإغراق للمواد في الأسواق الدولية، مثل إغراق الأسواق العالمية بالنفط الخام

في عام ٢٠١٥، مما أدى إلى انخفاض السعر العالمي للنفط من ١١٥ إلى ٣٠ دولار للبرميل الواحد، وانعكس ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية المنتجة للنفط، فارتفعت الأسعار للسلع المستوردة والمحلية نتيجة زيادة الضرائب عليها لتعويض العجز الحاصل في ميزانية الدولة، كما حصل في المملكة العربية السعودية منذ انخفاض أسعار النفط عالمياً. والشكل رقم /٥/ يبين تركيب الصادرات الرئيسة للدول النامية.

شكل رقم /٥/ الصادرات الرئيسة للدول النامية بالنسبة المئوية ٢٠٠٥-٢٠١١

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO) ٢٠١٢م.

رابعاً – ضعف البنية التحتية لقطاع الصادرات:

ما يزال معظم الدول النامية يعاني من تخلف أساليب استغلال مواردها الطبيعية المتنوعة، معتمدة على الوسائل البدائية في الأعمال الزراعية وفي استغلال مواردها المعدنية، وفي إنتاج صناعاتها التقليدية وذلك بسبب استخدامها لأساليب الإنتاج القديمة في تجهيز وتعبئة وتغليف المنتجات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن وتأمين الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى انخفاض مواصفاتها النوعية وارتفاع سعرها في الأسواق العالمية، فالكثير من الدول النامية يمتلك ثروات هائلة، ولكنه يفتقر إلى الكوادر المدربة والمؤهلة لاستغلال هذه المواد وتصنيعها مثل اندونيسيا والهند والسودان، بينما نجد على العكس تماماً في الدول الأوروبية الصغيرة المساحة والفقيرة بالموارد الطبيعية، قد تطورت اقتصادياتها لاعتمادها على العلم والتكنولوجيا الحديثة وأصبحت من البلاد المتقدمة اقتصادياً وتجارياً على المستوى الدولي مثل الدانمرك وسويسرا وهولندا وغيرها.

خامساً – عدم تناسب النمو والتوزع السكاني مع التوزع الجغرافي للموارد الاقتصادية والطبيعية:

يشكو معظم الدول النامية من حالة عدم التناسب بين حجم السكان وزياداتهم، وبين التوزع الجغرافي للموارد الاقتصادية والطبيعية، وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني حتى ١.٢%، ما تزال هذه المعدلات عالية في بعض الدول المتخلفة، فقد بلغت بين ٣.٢% – ٤.٣% في دول عمان وأنغولا ومالي وأوغندا والصومال والنيجر واليمين وليبريا (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م)، وستنخفض هذه المعدلات حتى ٢.٥ % – ٣.٢% في هذه الدول نفسها خلال الفترة ٢٠٤٥ – ٢٠٥٠م، ومع ذلك ستبقى هذه الدول تعاني ضغطاً شديداً على

الموارد الزراعية، وعلى تأمين المواد الغذائية لسكانها، مما يؤدي إلى صعوبات كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة[١].

آثار سياسة منظمة التجارة العالمية على الدول النامية:

تسارعت حركة مبادلات التجارة الدولية، من بداية القرن الحالي، وذلك بسبب تحرير التجارة الدولية، وتخفيض الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى سرعة حركة رؤوس الأموال والخدمات الدولية بين دول العالم، وكان معظم عائدات التجارة الدولية لصالح البلدان المتقدمة، وانحصرت الآثار الإيجابية الشكلية على البلدان النامية بالآتي:

١ – إمكانية تصدير المنتجات الزراعية وفق شروط محددة[٢].

٢ – تخفيض الضرائب على صادرات البلدان النامية.

٣ – حماية الحقوق التجارية للبلدان النامية.

٤ – زيادة الاستثمارات بالبلدان النامية.

٥ – عدم التمييز بالتجارة الدولية بين البلدان المتقدمة والنامية.

أما **النتائج السلبية** لانضمام الدولة النامية لمنظمة التجارة العالمية فهي:

١ – ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول النامية.

٢ – ارتفاع عجز الموازنة العامة في الدول النامية نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية.

٣ – انهيار اقتصاد معظم الدول النامية.

---

[١] - كولوشكوفي . ي. سيماكينا. ي. ديمغرافيا، موسكو، ٢٠١٢م.

[٢] – جمال مفتاح العماري، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، المغرب، جامعة محمد الخامس، المغرب، ٢٠١٥.

٤ – ارتفاع قيمة برامج التنمية نتيجة استيراد التقنيات الحديثة.

٥ – عدم استطاعة الدول النامية منافسة الدول المتقدمة في مجال الخدمات الدولية، خاصة في الخدمات المالية والتأمين والملاحة والطيران المدني.

٦ – زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول النامية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التابعين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي أوروبا.

ويتعلق تحسين وضع البلدان النامية اقتصادياً وتجارياً بجانبين أساسيين:

الجانب الأول: بمدى التزام الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى.

الجانب الثاني: بالدول النامية نفسها.

الجانب الأول: الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى:

ما تزال الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، تضع العراقيل التجارية والسياسية أمام صادرات البلدان النامية، التي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية. بالإضافة إلى ارتفاع معدل التعرفة الجمركية التصاعدية، مما أدى إلى صعوبة وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. ويتوقف تحسين وضع الدول النامية اقتصادياً وتجارياً على مدى التزام الدول المتقدمة بتنفيذ سياساتها الاقتصادية والتجارية المعلنة في منظمة التجارة العالمية، وبعدم التنصل منها، ولذلك يجب على الدول المتقدمة أن تعمل على التطبيق الفعلي للآتي:

١ – إقامة نظام تفضيلي لاستيراد السلع الجاهزة من الدول النامية.

٢ – تخطيط استيراد كمية محدودة من خامات الدول النامية من قبل البلدان المتقدمة والتقيد بتنفيذ الالتزامات الكاملة بهذا الخصوص.

٣ – إلغاء الضرائب العالية المفروضة على البضائع والخامات الأولية المستوردة من الدول النامية.

٤ – الاعتراف بحق الدول النامية بحماية صناعاتها الوطنية والقومية.

أما الجانب الثاني المتعلق بالدول النامية فيتضمن الآتي:

١ – إدخال تغييرات جذرية في التركيب الهيكلي الاقتصادي، وتكييفه مع ظروف التقدم العلمي التقني المعاصر، بغية منافسة الصادرات العالمية في الأسواق الدولية.

٢ – العمل على زيادة الإنتاج المحلي من خلال الاستخدام الكامل للثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية والبشرية للبلد، مما يسهم في زيادة الصادرات.

٣ – تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تنويع المنتجات الزراعية والصناعية، وتوسيع قاعدة الخدمات المتنوعة باستخدام الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

٤ – زيادة دخل العاملين في الزراعة، مما يساعد في توفير مدخرات محلية، وزيادة القدرة الشرائية وزيادة استهلاك السلع الصناعية.

٥ – تصنيع المواد الزراعية والمعدنية المحلية، بهدف زيادة الموارد التجارية الخارجية، بدلاً من تصديرها كسلع أولية بصورتها الأولية.

٦ – ضرورة تدخل الدولة في إدارة عمليات تنمية الصادرات والواردات.

٧ – إنشاء مناطق صناعية حرة خاصة للصادرات العالمية وفق المواصفات الدولية.

٨ – العمل على تحقيق زيادة التوزيع الجغرافي للصادرات والـــواردات بهـــدف التخلص من التبعية للدول المتقدمة.

٩ – التعاون الاقتصادي الإقليمي مع الدول ومع التكتلات الإقليمية القائمة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

التجارة الخارجيـــة للبرازيـــــل

تعد البرازيل أكبر دول أمريكا الجنوبية مساحة وسكاناً، إذ تشغل نحـــو ٨,٥مليون كم٢، أي ما يعادل نصف مساحة القارة، ويزداد عدد ســـكانها عـــن ٢,٣مليون نسمة لعام (٢٠١٤م). وتتـــألف مـــن ٢٦ ولايـــة و ٥٥٦٤ بلديـــة، بالإضافة إلى اتحاد منطقة العاصمة. فهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بالعـــالم، متجاوزة بريطانيا بالإنتاج الإجمالي المحلي.

تتعاون البرازيل إقليمياً مع دول أمريكا اللاتينية، ومع دول شمال أمريكا، ومع دول مجموعة بريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا، وكانت من أسرع اقتصاديات العالم نمواً خـــلال الفتـــرة بـــين ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

وقد تأثرت البرازيل بالأزمة الاقتصادية الدولية، مما أدى إلى انخفـــاض معدل نمو الصادرات من ٣.٣% إلى - ٧.١% خـــلال الفتـــرة بـــين ٢٠١٠-٢٠١٤م، وخاصة في صادرات الماكينات ووسائط النقل والمنتجـــات الكيميائيـــة والمواد الغذائية والسلع الصناعية. وبالمقابل انخفض معدل الواردات مـــن ٦.١ إلى -٤.٤% وخاصة في استيراد الماكينات ووسائط النقـــل والمـــواد الغذائيـــة والآلات والمعدات الصناعية، وأصبح الميزان التجاري الخارجي للبرازيل خاسراً منذ منتصف عام ٢٠١٤، متأثراً بانخفاض معدل النمو الاقتصادي للصين، الذي يعد الشريك التجاري الأول للبرازيل، حيث صدرت البرازيل المواد الخام النباتية

والحيوانية بنسبة ٢٩.٣%، والمواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة ٢٤% والآلات ووسائل النقل بنسبة ١٤.٧% من قيمة الصادرات.

وكانت أهم صادرات البرازيل خلال الفترة بين ٢٠١٢-٢٠١٤، معادن الحديد والمشتقات البترولية والأخشاب والسكر والقهوة والكاكاو والذرة وخاصة إلى الصين الشعبية والولايات المتحدة والأرجنتين، جدول رقم /٥٤/.

جدول رقم /٥٤/ تركيب الصادرات السلعية في البرازيل ٢٠١٤م

الصادرات	معدل النمو السنوي %		قيمة الصادرات %
	٢٠١٠ - ٢٠١٤	٢٠١٣ - ٢٠١٤	٢٢٥٠٩٨.٤ دولار
	٣.٣	٧.١ -	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	٢.٩	٦.٠ -	٢٤.٠
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	٥.٠	٧.٨ -	٢٩.٣
الوقود المعدني والشحوم	١.٠	١٥.٩	٩.٢
المنتجات الكيميائية	٢.٠	٧.٣ -	٥.٩
السلع الصناعية من المواد الأولية	٣.٣	٦.٧	١١.٨
الماكينات ووسائط النقل	٠.٠	٢٥.٢ -	١٤.٧
الآلات والمعدات الصناعية	١.٠ -	٠.٥ -	٢.٠
سلع أخرى	٤٠.١	٥.١ -	٣.٢

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.105

وحققت خدمات المهن البرازيلية من صادراتها الدولية ١٨.٩ مليار دولار، أي بنسبة ٤٨.٣% من إجمالي الخدمات التصديرية لعام ٢٠١٣، وتلتها الخدمات السياحية بنسبة ١٧.١% ثم خدمات المواصلات بنسبة ١٦.٨% ، في حين شكلت واردات الخدمات السياحية للبرازيل نحو ٢٥ مليار دولار، أي بنسبة ٢٩% وتلتها خدمات المواصلات والخدمات المهنية وخدمات الكومبيوتر والمعلومات، جدول رقم /٥٥/.

جدول رقم /٥٥/ التجارة الدولية للخدمات البرازيلية في عام ٢٠١٣

صادرات الخدمات	النسبة المئوية	واردات الخدمات	النسبة المئوية
الخدمات المهنية	٤٨.٣	خدمات السياحية	٢٩.٠
الخدمات السياحية	١٧.١	خدمات المواصلات	١٧.٦
خدمات المواصلات	١٣.٨	الخدمات المهنية	١٠.١
الخدمات المالية	٧.٤	خدمات الكومبيوتر والمعلومات	٥.٧
خدمات أخرى	١٣.٤	خدمات أخرى	٣٧.٦
المجموع	**١٠٠**	**المجموع**	**١٠٠**

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.105

وكانت معظم واردات البرازيل من شركائها التجاريين الثلاثة الأوائل، فكانت نسبة المستوردات من الصين الشعبية نحو ١٥.٧%، ومن الولايات المتحدة ١٥.١%، ومن الأرجنتين ٦.٨% من إجمالي قيمة الواردات، حيث شكلت الماكينات ووسائط النقل نحو ٣٦.٤% من الواردات، وتلتها واردات الوقود والمنتجات الكيميائية بنسبة ١٩.٧% لكل منهما.

وكانت أهم الواردات السلعية خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٤: النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما، ومحركات السيارات والأدوات الكهربائية وأجهزة الاتصالات والهواتف والأدوات الطبية وبعض المنتجات الكيميائية، الجدول رقم /٥٦/ .

جدول رقم /٥٦/ تركيب الواردات السلعية في البرازيل ٢٠١٣م

الواردات	معدل النمو السنوي %		قيمة الواردات %
	٢٠١٠ - ٢٠١٤	٢٠١٣ - ٢٠١٤	٢٢٩٠٦٠.١ دولار
	٦.١	٤.٤ -	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	٧.٠	٦.٢ -	٤.٣
المواد الخام والخام النباتية والحيوانية	٣.٠	١.٦ -	٢.٦
الوقود	١٠.٧	١.٤ -	١٩.٧
المنتجات الكيميائية	٨.٧	٠.٤ -	١٩.٧
السلع الصناعية حسب المواد الأولية	١.٦	٣.٠ -	١٠.٦
الماكينات ووسائط النقل	٤.١	٨.٥ -	٣٦.٤
الآلات والمعدات الصناعية	٧.٥	٢.٨ -	٦.٧
سلع أخرى	٤٤.٢	١٣٦.٨	٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.1, 2014, P.105

الفصـــل العاشـــــــــر

التجـــارة الخارجية في الوطن العربـــي

يشغل الوطن العربي مساحة ضخمة تزيد على ١٤.١ مليون كم٢، تمثل نحو ١٠% من مساحة اليابسة بالعالم. يعيش عليها نحو ٣٧٠ مليـــون نســـمة، يشكلون نحو ٥.٢% من سكان العالم لعام ٢٠١٣م.

يضم الوطن العربي ثروات طبيعية واقتصادية ضخمة ومتنوعة، وخاصة من حيث الإمكانيات النفطية والغاز الطبيعي. فقد بلغت الكميات الاحتياطية مـــن النفط في عام ٢٠١٣ نحو ١٢٧٧.٧ مليار برميل، تمثل ٥٦% من الاحتيـــاطي العالمي للنفط. بالإضافة إلى الكميات الاحتياطية من الغاز الطبيعي قدرت بنحـــو ١٩٨.٩ تريليون برميل، تمثل نحو ٢٧.٣% من الاحتياطي العالمي.

كما يحتوي الوطن العربي على كميات كبيرة من المعادن، وخاصة مـــن الحديد الخام الذي يبلغ احتياطيه نحو ١٧ مليون طن، وخاصة في دول الجزائر وموريتانيا وليبيا والسعودية ومصر وغيرها.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي نحو ٢.٧٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣م ومعظمه من الصناعات الاستخراجية التي شكلت نحو ٣٧.٢% من قيمة الناتج الإجمالي المحلي. حيث بلغت كميات النفط الخام العربي المصدر نحو ٢٣ مليون برميل يومياً، تمثل نحو ٣٠.٧% من الإنتاج العـــالمي. وبلغـــت

عوائده المالية في عام ٢٠١٣ نحو ٣٧٤ مليار دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤م).

التكامل الاقتصادي العربـــي:

بين معظم الدراسات أن البلدان العربية ما تزال تابعة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً للدول الاستعمارية السابقة وعلى رأســـها الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، ولذلك بقيت متخلفة اقتصادياً واجتماعياً، وعلى الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على تأسيس السوق العربية المشتركة، فلم ينضم إليها سوى سبع دول هي: مصر والأردن وسورية والعراق، وليبيا واليمن وموريتانيا.

أهـــداف السوق العربية المشتركة:

نص اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على المـــرور بالمراحـــل الآتيـــة:

١ – مرحلة إنشاء منطقة حرة.

٢ – مرحلة الاتحاد الجمركي.

٣ – مرحلة السوق المشتركة.

٤ – مرحلة الاتحاد الاقتصادي .

٥ – مرحلة الاتحاد النقدي.

وصولاً إلى تحقيق أهداف السوق المتمثلة في:

١ – إقامة منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير.

٢ – حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة وممارســـة النشـــاط الاقتصادي.

٣ – توحيد وتنسيق مختلف التشريعات الاقتصادية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي[١].

٤ – تنسيق الخطط الاقتصادية، وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية.

وقد تعثر تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة بسبب المعوقات السلبية الآتيـــة:

١ – المعوقات السياسية:

وتتمثل في اختلاف توجهات الأنظمة السياسية المختلفة، مما حدا بالمسؤولين العرب إلى دعم الخيارات القطرية على الخيارات القومية، وتجاهلهم وإهمالهم للجانب الاقتصادي والتجاري بين البلدان العربية، الذي أصبح رهينة العلاقات السياسية العربية. فعندما تكون العلاقات السياسية العربية جيدة ترتفع معدلات المبادلات التجارية العربية، وعندما تتدهور هذه العلاقات ينخفض معدل النمو التجاري إلى أدنى مستوياته، أو قد تنعدم بسبب النزاعات السياسية كالتي حدثت بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية.

٢ – المعوقات الاقتصادية:

تتمثل في تخلف الهياكل الإنتاجية والبيئة الاقتصادية، وخاصة في القطاعات الزراعية والصناعية والمالية، التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتدني نوعيته، وإلى انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي. بالإضافة إلى فرض القيود الجمركية والتجارية على السلع والخدمات، ومحدودية الصادرات السلعية العربية المتشابهة الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات التجارة الخارجية للدول العربية.

---

[١] – عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ٢١٠.

٣ – المعوقات الخارجيـــة:

وترتبط بالسياسات الخارجية للدول المتقدمة صـــناعياً، وقـــد أدت إلـــى إغراق الأسواق العربية بالمنتجات الأجنبية من جهة، وإلى إغلاق أسواقها تجـــاه الصادرات العربية، ووضعها سياسة الحماية الجمركية أمام السلع العربية. كمـــا منعت الدول الصناعية وصول التكنولوجيا المتقدمة للدول العربية، مما أثر سلباً في نمط التجارة العربية.

٤ – المعوقات المالية:

يعاني أغلب الدول العربية من مشكلة الديون الخارجية التـــي أصـــبحت عبئاً على اقتصادياتها وإرهاقاً لشعوبها، مما أدى إلى إحداث أزمات اقتصـــادية اجتماعية، ما تزال آثارها ونتائجها السلبية على الاقتصاد العربي ظاهرة حتـــى اليوم.

الآفاق المستقبلية للسوق العربية المشتركة:

إن طبيعة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً في العالم، تحتم على المسؤولين العرب ضرورة الإسراع في تفعيل وتنفيذ أهداف السوق العربية المشتركة، وصولاً إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، ومنافساً حقيقياً للتكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، آخـــذين بعـــين التقـــدير الحقائق الآتية:

١ – وحدة الوطن العربي حقيقة تاريخية وطبيعية ثابتة مـــع تقـــديم المصـــلحة القومية على المصالح القطرية.

٢ – التدرج في تطبيق مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي، تفادياً للأضرار التـــي قد تلحق بأي قطر عربي.

٣ – ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الأقطار العربية، وإقامة مناطق اقتصادية وتجارية حرة على الحدود المشتركة فيما بينها.

٤ – توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والزراعية، وتطوير المناطق الفقيرة والأقل نمواً في الوطن العربي.

٥ – تفعيل التجارة البينية بين الدول العربية من خلال توحيد المواصفات الاقتصادية والتجارية وإزالة الرسوم الجمركية.

٦ – تنويع الشراكات التجارية مع الدول، ومع التكتلات الاقتصادية المختلفة.

التجارة الخارجية للدول العربية:

تأثرت التجارة الخارجية العربية بالأحداث السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات العربية من ١١.٩% إلى ٨.٦% خلال الفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٣م، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيس للعديد من الدول العربية وكذلك الولايات المتحدة، بينما ارتفعت معدلات التبادل التجاري مع دول القارة الآسيوية، وخاصة مع جمهورية الصين الشعبية، جدول رقم /٥٧/.

جدول رقم /٥٧/التوزع الجغرافي للصادرات العربية ٢٠٠٩ – ٢٠١٣م

العالم	٢٠٠٩	٢٠١٣
	٧٣٥.٦٧٨ مليون دولار	١.٣١٩.١٩٢ مليون دولار
الدول العربية	١١.٩	٨.٦
الاتحاد الأوروبي	١٥.٨	١٣.٢
الولايات المتحدة	٨.٧	٦.٨
قارة آسيا	٤٠.٣	٤٧.٨
منها اليابان	١٢.٨	١٠.٥
منها الصين	٦.٧	٨.١
باقي دول آسيا	٢٠.٨	٢٩.٢
باقي دول العالم	٢٣.٣	٢٣.٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٤٢٨.

كذلك تأثرت الواردات السلعية العربية بالأزمة الاقتصادية الدولية، التي شكلت نحو ١٣.١% من إجمالي الواردات السلعية العالمية، التي بلغت قيمتها نحو ٨٧٤.١٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣. ففي هذا العام انخفض معدل نمو الواردات الإجمالية للدول العربية من ١١.٥% إلى ٥.٨% مقارنة مع عام ٢٠١٢م، وذلك نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العربي، بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في أسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى انخفاض قيمة

الواردات في معظم البلدان العربية المنتجة للنفط مثل السعودية والكويت والعراق والجزائر، وفي دول تونس ومصر ولبنان وموريتانيا والصومال، في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسب تراوحت بين ٠.٤ و ١٨% في كل من المغرب واليمن على التوالي.

استوردت الدول العربية معظم سلعها من شركائها التجاريين الرئيسين، وخاصة من الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبتها ٢٨.٢%، وتلتها الصين الشعبية بنسبة ١٣.١%، ومن الولايات المتحدة بنسبة ٨.٨% من إجمالي قيمة الواردات العربية في عام ٢٠١٣م. الجدول رقم /٥٨/.

الجدول رقم /٥٨/ / التوزع الجغرافي للواردات العربية ٢٠٠٩-٢٠١٣م.

العالم	٢٠٠٩	٢٠١٣
	٦٠٧.٢٧٨ مليون دولار	٨٧٤.١٣٨ مليون دولار
الدول العربية	١٢.١	١٣.١
الاتحاد الأوروبي	٢٨.٩	٢٨.٢
الولايات المتحدة	٨.٧	٨.٨
قارة آسيا	٣٣.٩	٣٣.٥
منها اليابان	٤.٤	٣.٣
منها الصين	١١.٣	١٣.١
باقي دول آسيا	١٨.١	١٧.١
باقي دول العالم	١٦.٤	١٦.٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٤٢٨.

التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية:

هناك تباين واضح بين الهيكل السلعي للصادرات والهيكل السلعي للواردات العربية، وذلك بسبب التباين الاقتصادي الكبير بين الدول المتقدمة والدول العربية. فمن حيث الصادرات يسيطر القطاع الاستخراجي على هيكل الصادرات العربية، حيث شكلت نسبة صادرات الوقود والمعادن نحو ٧٤% من إجمالي الصادرات العربية، ويليه قطاع المصنوعات الذي يشكل نحو ٢٠%، إذ يضم الصناعات الكيميائية والآلات ومعدات النقل والصناعات الخفيفة غير المصنعة. وشكلت صادرات السلع الغذائية نحو ٥.٢%.

تعتمد الدول العربية على تصدير سلع محدودة، فالدول المنتجة للنفط تعتمد بشكل أساسي على تصدير البترول الخام والذي يشكل أكثر من ٨٥% من إجمالي صادراتها، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٨.٨% في العراق. بينما تعتمد الأردن والمملكة المغربية على تصدير الفوسفات وموريتانيا على تصدير الحديد، ولبنان على تصدير الخضار والفواكه.

أما تركيب الواردات العربية فتشكلت من المصنوعات، التي بلغت نحو ٦٣% ولاسيما من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية والمواد الكيميائية. وذلك لحاجة التنمية الشاملة في الوطن العربي.

تتزايد حاجة الوطن العربي للمواد الغذائية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وخاصة في اليمن وموريتانيا والصومال وفي الدول النفطية العربية، حيث شكلت نسبة السلع الغذائية المستوردة أكثر من ٢٠%، الجدول رقم /٥٩/.

الجدول رقم /٥٩/ تركيب التجارة الخارجية للدول العربية ٢٠١٣ بالنسبة المئوية

السلع	الصادرات العربية	الواردات العربية
السلع الغذائية	٥.٢	٢٠.١
الوقود والمعادن	٧٣.٧	١٦.٢
المصنوعات	١٩.٧	٦٢.٧
منها: المواد الكيميائية	٧.٨	٩.١
منها: مصنوعات أساسية	٥.٨	١٧.٦
منها: الآلات ومعدات النقل	٣.٥	٢٨.٦
منها: مصنوعات متنوعة	٢.٦	٧.٤
سلع غير مصنعة	١.٤	١.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٤٢٩.

التجارة العربية البينية:

تتدنى مستويات التجارة البينية العربية، مقارنة مع التجارة الخارجية للدول العربية. فقد شكلت نسبة الصادرات البينية العربية ٩.٩% من إجمالي الصادرات العربية، في حين شكلت الواردات البينية العربية نحو ١٢.٨% خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٣م، ويرجع هذا الانخفاض إلى التشابه الكبير في المنتجات المعدة للتصدير، تتمثل بالوقود المعدني والمواد الأولية، وإلى تشابه المنتجات والسلع المستوردة، التي تحتاجها الدول العربية لتنمية اقتصادياتها، مثل الآلات

ووسائل النقل والسلع الصناعية، بالإضافة إلى استيراد المواد الغذائية لسد حاجات سكانها المتزايدة.

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في المبادلات التجارية العربية البينية، حيث بلغت مساهمتها بـ ٣٦.٧% من إجمالي الصادرات البينية العربية، وتليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٧.٩%، ومصر بالمرتبة الثالثة بنسبة ٩% وتليها قطر وسورية وعمان.

أما بالنسبة للواردات البينية العربية، فتأتي دولة الإمارات العربية بالمرتبة الأولى بنسبة ١٤.٣%، وتليها العراق بنسبة ١٢.٦%، والسعودية بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٢.٥% من إجمالي الواردات البينية العربية. جدول رقم /٦٠/.

جدول رقم /٦٠/ مساهمة التجارة البينية للدول العربية ٢٠٠٩-٢٠١٣م بالنسبةالمئوية.

الدول العربية	نسبة الصادرات البينية			نسبة الواردات البينية		
	٢٠٠٩	٢٠١٣	متوسط الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣
الأردن	٣.٠	٣.٢	٣.٠	٦.٢	٥.٩	٦.٥
الإمـــــارات العربية	٢٠.٢	١٨.٧	١٧.٩	١٣.٦	١٦.٤	١٤.٣
البحرين	٢.٩	٢.٩	٢.٨	٦.١	٤.٢	٥.٠
تونس	٢.٠	١.٦	١.٨	٢.٢	٢.١	٢.١
الجزائر	١.٦	٢.٦	٢.٢	٢.١	٢.٩	٢.١
جيبوتي	٠.٠	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.٤	٠.٣
السعودية	٣٤.٦	٣٦.٥	٣٦.٧	١٠.٨	١٥.٧	١٢.٥
السودان	٠.٧	١.٦	١.٦	٢.٥	٢.٣	٢.٥
سورية	٦.٣	٠.٠٠	٥.٦	٣.٤	٠.٠٠	٣.٢
الصومال	٠.٣	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٧	٠.٧
العراق	١.٦	٢.٥	٢.٣	١٤.٠	٨.٩	١٢.٦
عمان	٦.٠	٥.٩	٥.٨	٧.٦	٨.٦	٨.٤
قطر	٤.٢	٧.١	٧.١	٦.٠	٤.٠	٤.٨
جزر القمر	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠
الكويت	٢.٣	٢.٥	٢.٢	٤.٠	٤.٨	٤.١
لبنان	١.٨	١.٨	١.٧	٢.٦	٢.٢	٢.٧
ليبيا	١.١	٠.٦	١.٢	١.٦	٣.٠	١.٨
مصر	٩.٤	٨.٨	٩.٠	٦.٩	٨.٢	٨.٠
المغرب	٠.٨	٠.٩	٠.٩	٥.٢	٥.٩	٥.٩
موريتانيا	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١	٠.٧	٠.٤
اليمن	١.٠	٠.٩	٠.٩	٤.٤	٣.٢	٣.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٤٣٤.

التوزع الجغرافي للتجارة العربية البينـــــية:

تمتاز التجارة البينية للدول العربية بأنها إقليمية، وخاصة مع دول الجوار الجغرافي، فقد بلغت نسبة الصادرات الأردنية إلـــى العـــراق ٣٤.٤%، وإلـــى السعودية ٢٥.٣%، واستحوذت كل من السعودية وعمان وقطر حـــوالي ٦٠% من صادرات الإمارات. واتجه نحو ٧٠% من صادرات البحرين إلى كل مـــن الإمارات والسعودية وقطر. وبلغت نسبة صادرات تونس إلى ليبيـــا ٤٧.٦%، وإلى الجزائر بنسبة ٢٦.٦%، أما الصادرات الجزائرية فقد توجهت إلى ثـــلاث دول رئيسة هي تونس ومصر والمغرب، وبلغت نحو ٩٣%، واتجهت صادرات العراق بشكل رئيسي إلى كل من سورية والمغرب ومصر.

كما يتم تبادل معظم الواردات البينية للدول العربية بـــين دول الجـــوار. فمثلا تأتي حوالي ٨٠% من إجمالي واردات الأردن من السعودية والإمـــارات ومصر. ونحو ٥٥% من واردات الإمارات العربية وعُمان والسعودية، وحوالي ٧٦% من الواردات التونسية من الجزائر وليبيا والســـعودية، وأمـــا الـــواردات السعودية فتأتي من الإمارات والبحرين ومصر، حيث بلغت نحو ٦٠%.

التركيب السلعي للتجارة العربية البينـــية:

يتشابه التركيب السلعي للتجـــارة العربيـــة البينـــــية فـــي الصـــادرات والواردات، ولا يختلفان عن بعضهما إلا بالاختلافات الإحصائية الناتجـــة عـــن اختلاف التصنيف والتسجيل والترتيب، الأمر الـــذي يـــؤدي إلـــى تبـــاين قـــيم المجموعات السلعية في الصادرات مع الواردات البينية العربية.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط والمعادن عالمياً، ومن انخفـــاض الإنتاج النفطي في عدد من الدول العربية، ما يزال هذا القطاع يســـيطر علـــى الصادرات والواردات البينـــية العربية، حيث تشكل حوالي ٢٦.٢% من إجمالي

الصادرات و ٣٥.١% من إجمالي الواردات. وتأتي السلع الزراعية والمواد الغذائية والمشروبات بالمرتبة الثانية وبنسبة ٢٠.٩% و ١٦.١% من الصادرات والواردات على التوالي، بينما حلت الصناعات الأساسية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦.٣% و ١٥.٦% من الصادرات والواردات البينية، تلتها الصناعات الكيميائية والآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى، الجدول رقم /٦١/.

الجدول رقم /٦١/ تركيب التجارة العربية البينية لعام ٢٠١٣ بالنسبة المئوية

السلع	الصادرات البينية %	الواردات البينية %
السلع الزراعية	٢٠.٩	١٦.١
الوقود المعدني والمعادن	٢٦.٢	٣٥.١
المواد الكيميائية	١٠.١	١٢.٨
مصنوعات أساسية	١٦.٣	١٥.٦
الآلات ومعدات النقل	٤.٩	١٠.٥
مصنوعات متنوعة	١٤.٩	٥.٤
سلع غير مصنعة	٦.٧	٤.٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٤٣٦

ويبين تحليل معطيات الجدول رقم /٦١/ الحقائق الآتية:

١ – ما يزال قطاع الوقود والمواد الخام مسيطراً على المبادلات التجارية العربية البينية .

٢ – إسهام قطاع الزراعة والأغذية والمشروبات بنسبة جيدة، وهذا ناتج عن التنوع في الإنتاج الزراعي العربي، نتيجة الظروف المناخية المختلفة في أقطار الوطن العربي.

٣ – تحسن إسهام السلع المصنعة في الدول العربية لاسيما في الصناعات الأساسية والكيميائية بالإضافة إلى تطور الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.

٤ – تدني إسهام قطاع الآلات ومعدات النقل في المبادلات التجارية العربية، ويعود ذلك إلى تخلف هذا القطاع في معظم الدول العربية.

الفصـــل الحادي عشـــر

التجـــارة الخارجيـــة السوريـــة

تعد التجارة الخارجية السورية من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عملية التنمية، حيث بلغت نسبة انفتاح الاقتصاد السوري على العالم الخارجي ٤٤.٧% في عام ٢٠٠٠م، وارتفعت إلى ٤٧.٧% في عام ٢٠٠٩ وإلـــى ٥٢% في عام ٢٠١٠م، وذلك بسبب الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية، التي تتطلب عمليات الانفتاح الاقتصادي.

شهدت التجارة الخارجية السورية تطوراً مهماً منذ بداية القرن الحـــالي، تجلى بشكل أساسي في معدل نمو الصادرات والواردات، حيث بلغ معدل النمـــو السنوي للصادرات بالمتوســـط ١٣.٨% و ١٧.٨% للـــواردات خـــلال الفتـــرة ٢٠٠٠-٢٠٠٩م[١].

أما في عام ٢٠١٠م فقد بلغ معدل نمو الصادرات ١٧.١% محققاً قيمـــة قدرها ١١.٤ مليار دولار، في حين بلغ معدل نمو الواردات ١٣.٧% محققاً قيمة قدرها ١٧.٦ مليار دولار، وبذلك يكون الميزان التجاري الخارجي خاسراً بقيمة ٦.٢ مليار دولار بالرغم من تراجع قيمة الصادرات النفطية من ٧٥.٤% [٢]في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠% في عام ٢٠١٠، بسبب انخفاض إنتاج النفط في ســـورية وانخفاض أسعاره عالمياً في السنوات الأخيرة، مما أدى إلـــى انخفـــاض قيمـــة

---

[١] – حسان محمد سلمان، التجارة الإلكترونية، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٥، ص ١٦٣.

[٢] – المصدر السابق، ص ١٦٦.

الصادرات النفطية ومشتقاتها، ومع ذلك ما تزال تسجل أعلى معدلات نمو في الصادرات السورية والتي بلغت في عام ٢٠١٠ أكثر من ٥٤.٥%.

شهدت تجارة السلع المصنعة تحسناً ضمن قائمة الصادرات السورية، التي تضم السلع المصنعة مثل صناعة الجلود والخشب والورق والخيوط النسيجية بالإضافة إلى صادرات الألبسة والنسيج وغيرها، وبلغت نسبة إسهامها في الصادرات السورية نحو ١٠%، بينما حافظ إسهام القطاع الزراعي على نسبة صادراته والتي بلغت نحو ٢٠%، وقد تمثلت في الحيوانات الحية مثل الأغنام والماعز والطيور، ومشتقات الألبان، بالإضافة إلى الخضار والفواكه والمشروبات الغازية والمياه المعبئة، بالإضافة إلى الصادرات السورية الأساسية مثل الفوسفات والقطن، جدول رقم /٦٢/.

جدول رقم /٦٢/ تركيب الصادرات السلعية السورية من ٢٠٠٦-٢٠١٠م بالنسبة المئوية.

الصادرات	معدل نمو الصادرات %		١١٣٥٢.٩ مليون دولار
	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠١٠	
	١.٠	١٧.١	%١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والحيوانات الحية	٧.٤	١٠.٩ -	١٩.٩
المواد الخام ومواد الخام الحيوانية والنباتية	٥.٥	٣٥.٩	٤.٦
الوقود المعدني ومواد التشحيم المرتبطة بها	٦.٥	٥٤.٥	٤٩.٩
المواد الكيميائية	٧.٠	٢.٣	٦.٢
سلع مصنعة حسب مواد الأولية	١.٦ -	٣.٩ -	١٠.٠
الماكينات ووسائط النقل	١٧.٠ --	٣٧.٧ -	٢.١
صناعة المعدات	١٠.٦ --	٠.٢ -	٧.١
سلع أخرى	٧٣.٩ --	٨٥.٥ -	٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.2, 2014, P.353

وشكلت المستوردات السورية نحو ٦١% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية والبالغ نحو ٢٨٩١٤ مليون دولار لعام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي يزيد على ١٣.٧%، وذلك بسبب زيادة عدد السكان، وارتفاع مستوى معيشتهم نتيجة زيادة متوسط الدخل الفردي.

بلغت نسبة استيراد السلع الصناعية نحو ٦٥% من إجمالي قيمة المستوردات، وخاصة من الماكينات ووسائط النقل والمعدات الصناعية، حيث بلغ معدل نمو ٣٩.٤% و ٢٣.٤% على التوالي، وذلك بسبب حاجة التنمية الصناعية، بهدف الخروج من التبعية الاقتصادية للخارج. وبالمقابل انخفض معدل نمو استيراد المواد الخام المعدنية والحيوانية والنباتية المتمثلة بالجلود والمطاط والفلين والألياف النسيجية والأسمدة والمعادن، وكانت أهم الواردات خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ المشتقات البترولية والحديد المصفح والآلات ووسائل النقل، وقطع السيارات التبديلية والسكر الخام والذرة وفول الصويا بالإضافة إلى السلع الكيميائية، جدول رقم /٦٣/

جدول رقم /٦٣/ تركيب الواردات السلعية السورية من ٢٠٠٦-٢٠١٠ بالنسبة المئوية.

الواردات	معدل نمو الواردات %		١٧٥٦١.١ مليون دولار
	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠١٠	
	١١.٦	١٣.٧	%١٠٠
المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ	٢٤.٦	١١.٥	١٨.٣
المواد الخام ومواد الخام الحيوانية والنباتية	١٦.٣	١٥.٢ --	٥.٧
الوقود المعدني ومواد التشحيم المرتبطة بها	٢.٦	٧٤.٤	١٩.٧
المواد الكيميائية	١٦.٨	٧.١	١٣.٠
سلع مصنعة حسب موادها الأولية	١١.٢	١٤.٨ --	٢١.٠
الماكينات ووسائط النقل	١٠.٤	٣٩.٤	٢٠.٦
صناعة المعدات	١٢.٢	٢٣.٤	١.٨
سلع أخرى	٦٢.٠--	٩٥.٣ --	٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.2, 2014, P.353

وحققت صادرات الخدمات الدولية السورية في عام ٢٠١٠م نحو ٧.٣ مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٥٢.٨%، بينما بلغت قيمة الواردات الخدمية نحو ٣.٥ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي ٢٣.٢%، محققاً ميزاناً تجارياً رابحاً في الخدمات الدولية السورية، إذ بلغ نحو ٣.٨ مليار دولار، وذلك من خلال الصادرات السياحية التي بلغت قيمتها نحو ٦.٢ مليار دولار وبنسبة ٨٤.٤% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية السورية، وتلتها خدمات

المواصلات وبنسبة ٧.٢%، في حين بلغت قيمة واردات خدمات المواصلات نحو ١.٦ مليار دولار وبنسبة ٤٥.١% من إجمالي قيمة الواردات الخدمية، وتلتها الواردات السياحية بنسبة ٤٢.٧%. الجدول رقم /٦٤/.

جدول رقم /٦٤/ تركيب تجارة الخدمات الدولية السورية في عام ٢٠١٠ بالنسبة المئوية.

نوع الخدمات	الصادرات بالنسبة المئوية	الواردات بالنسبة المئوية
السياحة	٨٤.٤	٤٢.٧
المواصلات	٧.٢	٤٥.١
خدمات أخرى	٨.٤	١٢.١
المجموع	١٠٠	

من عمل المؤلف بالاعتماد على UN. International Trade, Statistics Yearbook, Vol.2, 2014, P.353-354

التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية:

يعكس التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية مدى ارتباط فروع الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي. فالصادرات السورية الرئيسة المؤلفة من المواد الخام كالنفط والقطن والفوسفات، تتوجه نحو بلدان الاتحاد الأوربي والتي استحوذت على ٣٧.٤% من حجم الصادرات السورية، وخاصة إلى دول إيطاليا وألمانيا وفرنسا وهولندا. أما السلع الاستهلاكية المصنوعة ونصف المصنوعة فتوجهت نحو أسواق الدول العربية، والتي استحوذت على ٤٠% من الصادرات السورية. أما الأسواق الآسيوية الجديدة فالصادرات السورية استحوذت على نحو ٩%، وخاصة نحو تركيا وكوريا الجنوبية والصين.

أما فيما يخص الواردات السورية، فإنها أكثر توزعاً وتشتتاً من الصادرات، فقد استوردت الأسواق السورية نحو ٣٣.٤% من الدول الآسيوية، وخاصة من تركيا والصين الشعبية، في حين حلت دول الاتحاد الأوروبي بالمرتبة الثانية وبنسبة ٢٦%، وتلتها دول أوروبا الشرقية ولاسيما أوكرانيا وروسيا.

ونظراً لتشابه الهياكل الإنتاجية العربية، والتي تتمثل بمعظمها بالمواد الخام الطبيعية والصناعات الاستهلاكية من جهة، ولصعوبة التسويق والإجراءات التجارية المعقدة على الحدود بين الدول العربية، وغيرها من جهة أخرى. فقد تدنت نسبة المستوردات السورية من الدول العربية والتي بلغت نحو ١٤.٨% من إجمالي قيمة الواردات السورية، الجدول رقم /٦٥/

الجدول رقم /٦٥/ التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية عام ٢٠١٠ بالنسبة المئوية

الدول والكتل الدولية	قيمة الصادرات ٥٦٩٠٦٣ مليون ل.س	قيمة الواردات ٨١٢٢٠٩ مليون ل.س
الدول العربية	٤٠.٠	١٤.٨
الاتحاد الأوروبي:	٣٧.٤	٢٦.١
- إيطاليا	١٢.٣	٧.٣
- ألمانيا الاتحادية	١٢.٠	٤.٣
- فرنسا	٣.٩	٢.٠
- هولندا	٣.٢	١.٥
بلدان أوروبية أخرى:	١.٠	١٤.٨
- أوكرانيا	٠.٥	٦.٥
- روسيا	٠.٢	٦.٣
البلدان الأمريكية:	٣.٧	٩.٦
- الولايات المتحدة	٣.٢	٣.٣
- البرازيل	٠.٤	٣.٤
البلدان الآسيوية:	٨.٨	٣٣.٤
- الصين الشعبية	٠.٧	٨.٨
- تركيا	٥.١	٩.٥
- كوريا الجنوبية	١.١	٥.٣
دول أخرى	٩.١	١.٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصـــائية ٢٠١١ ، جدول ٩/٢.

تتصف التجارة السورية مع الدول العربية بالإقليمية، فقد بلغت نسبة الصادرات السورية إلى أسواق العراق والسعودية ولبنان والأردن أكثر من ٨٥% من إجمالي قيمة الصادرات السورية للدول العربية، بينما بلغت نسبة المستوردات منها نحو ٤٦%، وتليها دول مصر والإمارات العربية المتحدة والكويت، الجدول رقم /٦٦/.

الجدول رقم /٦٦/ التجارة الخارجية السورية مع الدول العربية ٢٠١٠ بالنسبة المئوية.

الدول والكتل الدولية	قيمة الصادرات ٢٢٨٠٦٣ مليون ل.س	قيمة الواردات ١٢٠٥٩٣مليون ل.س
العراق	٤٦.٥	١.٢
السعودية	١١.٠	٣١.٠
لبنان	٨.٨	٧.٠
الأردن	٨.٢	٦.٨
مصر	٧.٩	٢٨.٥
الإمارات العربية المتحدة	١.٨	٨.٤
الكويت	٣.٣	٢.٢
بلدان عربية أخرى	١٢.٥	١٤.٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

من عمل المؤلف اعتماداً على المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ٢٠١١، جدول ٩/٢

وبناء على ما تقدم يمكن إيجاز الخصائص المعاصرة للتجارة الخارجية السورية بالآتي:

١ – تأثير الأزمات الاقتصادية والتجارية الدولية في الاقتصاد السوري بسبب ارتفاع مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي، وتبعيته للاقتصاد العالمي وتعرضه للتهديد الدائم من البلدان المتقدمة في الاتحاد الأوروبي وغيرها.

٢ – العجز الدائم في الميزان التجاري الخارجي للسلع السورية، على الرغم من ربحية الخدمات التجارية الدولية ، ولاسيما في الخدمات السياحية والمواصلات.

٣ – ارتفاع درجة التركز الجغرافي للصادرات والواردات معاً، مما يؤثر في معدلات نمو التجارة الخارجية.

٤ – الاعتماد الرئيس على تصدير المواد الخام، وخاصة النفطية والفوسفات والقطن.

٥ – الانخفاض النوعي لمستوى السلع السورية المصدرة، بسبب غياب استخدام التقانة المتوسطة والعالية، مما جعلها عاجزة عن المنافسة بالأسواق الداخلية والدولية.

٦ – تزايد قيمة الواردات السلعية الصناعية والاستهلاكية، وذلك لحاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة استيراد السلع الاستهلاكية.

٧ – انخفاض معدل التبادل التجاري مع الدول العربية، وخاصة في مجال الواردات السلعية، مما يؤثر سلباً في عملية التكامل الاقتصادي العربي.

لقد تأثر الاقتصاد السوري بكل قطاعاته وفروعه الإنتاجية بالحرب الكونية التي شنت على سورية منذ عام ٢٠١١، وما تزال مستمرة حتى الآن، فدمرت المناطق الصناعية ونهبت الآلات والمعدات الصناعية، وسرقت المنتجات النفطية والمعدنية، حيث نقلت إلى تركيا وإلى الدول العربية المجاورة. وانخفض الإنتاج الزراعي والحيواني، وتعثر تصدير معظم السلع والمنتجات الصناعية والزراعية والخامات الطبيعية الأخرى، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو التجاري الخارجي خلال فترات الأزمة السورية.

ولإعادة إعمار سورية اقتصادياً واجتماعياً، لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة منها:

١ – إعادة بناء وتأهيل المنشآت النفطية والصناعات البتروكيميائية وتصنيع الغاز الطبيعي، لما لها من أهمية إستراتيجية في الصادرات السورية.

٢ – إعادة بناء وتأهيل المناطق الصناعية، والتركيز على تصنيع المواد الخام الطبيعية، لاسيما تصنيع النفط والغاز والفوسفات، وكذلك تصنيع المواد الخام الزراعية.

٣ – إعادة تشجيع القطاع الزراعي وتطويره لسد حاجة الاستهلاك المحلي، ولزيادة الصادرات الزراعية.

٤ – إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية الأساسية مثل : الطاقة والمياه والنقل والاتصالات.

٥ – استخدام التكنولوجيا الجديدة في فروع الاقتصاد الوطني كافة.

٦ – تحديث القوانين الاقتصادية والتجارية والمالية وتسهيلها بهدف تنشيط عملية الصادرات السورية وتنويعها.

٧ – تعزيز التعاون الاقتصادي الداخلي مع الدول العربيـــة، والخـــارجي مـــع مجموعة دول بريكس وبقية الدول الآسيوية، وكذلك مع الكتل الاقتصـــادية الأخرى في العالم.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الملاحـــــــــــــق

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الدخل الفردي من الناتج الإجمالي المحلي للفترة بين ٢٠٠٨-٢٠١٥م

الأقاليـــم الجغرافية	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية دولار أمريكي	
	٢٠٠٨	٢٠١٥
أفريقيا	١١٣١	١٧٢٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣١٩٧	٤٤٦٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٧٦٣	٦١٢٢
أوروبا وآسيا الوسطى	٥٤٢٥	٦٨٦٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٦٥٠٧	٩٠٥١
جنوب آسيا	٩٩١	١٥٧٧

التقرير السنوي للبنك الدولي، نيويورك، ٢٠١٥

القارات والدول الرئيسة المصدرة للمواد الغذائية في عام ٢٠١٤م

القارات والدول الصناعية	النسبة المئوية	الدول المصدرة الرئيسة	%
الدول الصناعية	٥٠.٢	- ألمانيا	٨.٠
منها: في أوروبا	٣٣.٩	- الولايات المتحدة	٨.٦
في أمريكا الشمالية	١١.١	- اليابان	٣.٨
في آسيا	٥.٢		
الدول المستقلة	٣.٨	روسيا الاتحادية	٣.١
أفريقيا	٢.٩	–	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥.٧	–	–
آسيا	٣٧.٣	دول شرق آسيا	٢٠
أوقيانوسيا	٠.١	–	–
المجموع	١٠٠	–	–

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statisties Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.118

Damascus University

الدول العشرة الرئيسة المنتجة للقمح في العالم عام ٢٠١٢م

الدولة	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي	الإنتاجية (كغ/هكتار)
١ – الصين	١٢٠ ٥٨٠	٢٤ ١٣٩	١٧.٩٧	٤٩٩٥
٢ – الهند	٩٤ ٨٨٠	٢٩ ٩٠٠	١٤.١٤	٣١٧٣
٣ – الولايات المتحدة الأمريكية	٦١ ٧٥٥	١٩ ٨٢٦	٩.٢١	٣١١٥
٤ – فرنسا	٤٠ ٣٠١	٥ ٦٢٩	٦.٠١	٧١٦٠
٥ – روسيا الاتحادية	٣٧ ٧٢٠	٢١ ٢٧٨	٥.٦٢	١٧٧٣
٦ – استراليا	٢٩ ٩٠٥	١٣ ٩٠٢	٤.٤٦	٢١٥١
٧ – كنـــدا	٢٧ ٠١٣	٩ ٣٥٣	٤.٠٣	٢٨٨٨
٨ – باكستان	٢٣ ٤٧٣	٨ ٦٦٦	٣.٥٠	٢٧٠٩
٩ – ألمانيا	٢٢ ٤٣٢	٣ ٠٦١	٣.٣٤	٧٣٢٨
١٠ – تركيـــا	٢٠ ١٠٠	٧ ٥٣٠	٣.٠٠	٢٦٦٩
باقي دول العالم	١٩٢ ٧١٦	٧٢ ٢٠٥	٢٨.٧٣	٢٦٦٩
العالم	٦٧٠ ٨٧٥	٢١٥ ٤٨٩	١٠٠.٠٠	٣١١٣

من عمل المؤلف بالاعتماد على منظمة الفاو www.FAO.ORG

الدول المصدرة والمستوردة لرئيسة للأسماك في عام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	الصين	٢٤.٥	الولايات المتحدة	١٧.١
٢	تايلاند	١٥.٤	اليابان	١١.٨
٣	فيتنام	٧.٢	المملكة المتحدة	٦.٤
٤	الإكوادور	٤.٥	إيطاليا	٥.٧
٥	اندونيسيا	٤.١	فرنسا	٥.٧
٦	ألمانيا	٣.٦	إسبانيا	٣.٧
٧	إسبانيا	٣.٢	هولندا	٣.٠
٨	الدانمارك	٢.٨	استراليا	٢.٦
٩	المغرب	٢.٦	كندا	٢.٥
١٠	هولندا	٢.٤	الدانمرك	٢.٢
المجموع		٧٠.٣	**المجموع**	٦٠.٧
بقية دول العالم		٢٩.٧	بقية دول العالم	٣٩.٣
المجموع العام		١٠٠	**المجموع العام**	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.164

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة لمادة اللحوم في عام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	استراليا	١٤.٧	الولايات المتحدة	١٢.٣
٢	الولايات المتحدة	١٢.٧	اليابان	٦.٧
٣	البرازيل	١٢.٢	روسيا الاتحادية	٦.٣
٤	الهند	١٠.٢	إيطاليا	٦.١
٥	هولندا	٦.٢	ألمانيا	٥.٣
٦	إيرلندا	٤.٧	هونغ كونغ	٥.٠
٧	نيوزيلندا	٤.٣	هولندا	٤.٦
٨	ألمانيا	٣.٩	فرنسا	٤.١
٩	كندا	٣.١	كوريا الجنوبية	٣.٩
١٠	الأورغواي	٣.٠	الصين	٣.٠
	المجموع	٧٤.٩	المجموع	٥٧.٣
	بقية دول العالم	٢٥.١	بقية دول العالم	٤٢.٧
	المجموع العام	١٠٠	**المجموع العام**	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.152

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للأرز في عام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	الهند	٣٠.٤	السعودية	٦.٢
٢	تايلاند	٢٠.٩	الصين	٥.١
٣	فيتنام	١١.٣	إيران	٤.٤
٤	باكستان	٨.٥	بنين	٤.٣
٥	الولايات المتحدة	٧.٧	الولايات المتحدة	٣.٢
٦	إيطاليا	٢.٧	الإمارات المتحدة	٣.٢
٧	الأورغواي	٢.٠	نيجيريا	٢.٨
٨	البرازيل	١.٥	المملكة المتحدة	٢.٨
٩	الصين	١.٥	فرنسا	٢.٥
١٠	استراليا	١.٤	ماليزيا	٢.١
	المجموع	٨٧.٩	المجموع	٣٦.٣
	بقية دول العالم	١٢.١	بقية دول العالم	٦٣.٧
	المجموع العام	**١٠٠**	**المجموع العام**	**١٠٠**

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.166

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للسكر في عام ٢٠١٤

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	البرازيل	٢٥.٥	الولايات المتحدة	٧.٥
٢	تايلاند	٧.٧	الصين	٤.٦
٣	كوبا	٥.٢	ألمانيا	٤.٢
٤	الولايات المتحدة	٤.٦	اندونيسيا	٤.١
٥	ألمانيا	٤.١	المملكة المتحدة	٣.٨
٦	فرنسا	٤	إيطاليا	٣.٥
٧	الهند	٣.٥	كوريا الجنوبية	٢.٩
٨	المكسيك	٣.٤	ماليزيا	٢.٩
٩	هولندا	٢.٩	أسبانيا	٢.٨
١٠	غواتيمالا	٢.٦	السعودية	٢.٨
	المجموع	٦٣.٥	المجموع	٣٩.١
	بقية دول العالم	٣٦.٥	بقية دول العالم	٦٠.٩
	المجموع العام	١٠٠	**المجموع العام**	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.178

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة لمادة القطن عام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	الولايات المتحدة	٢٧.٨	الصين	٣١.٨
٢	الهند	١٧.٩	تركيا	١٠.٨
٣	استراليا	١١.١	فيتنام	٨.٩
٤	البرازيل	٨.٤	اندونيسيا	٨.٦
٥	أوزبكستان	٧.١	بنغلاديش	٥.٩
٦	بوركينا فاسو	٣.١	تايلاند	٤.٢
٧	اليونان	٢.٦	كوريا الجنوبية	٣.٥
٨	فولتا العليا	٢.٠	الباكستان	٣.٢
٩	مالي	١.٩	الهند	٣.١
١٠	بينين	١.٨	المكسيك	٢.٦
	المجموع	٨٣.١	المجموع	٨٢.٤
	بقية الدول	١٦.٩	بقية الدول	١٧.٦
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.209

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة لمادة الأخشاب لعام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	كندا	١٨.٢	الصين	١٧.٨
٢	الولايات المتحدة	٩.١	الولايات المتحدة	١٥.٠
٣	روسيا	٨.٧	اليابان	٦.٣
٤	السويد	٨.٢	المملكة المتحدة	٥.٧
٥	ألمانيا	٥.١	ألمانيا	٣.٩
٦	فنلندا	٤.٨	إيطاليا	٣.٤
٧	استراليا	٣.٥	مصر	٣.١
٨	التشيلي	٢.٩	فرنسا	٢.٩
٩	ماليزيا	٢.٤	هولندا	٢.٧
١٠	بنما	٢.٢	فيتنام	٢.٦
	المجموع	٦٥.٠	المجموع	٦٣.٤
	بقية الدول	٣٥.٠	بقية الدول	٣٦.٦
	المجموع العام	١٠٠	**المجموع العام**	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2. U.N. New York. 2014.

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للمنتجات الطبية والصيدلانية لعام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	سويسرا	١٦.٦	ألمانيا	١٢.٥
٢	ألمانيا	١٤.٨	الولايات المتحدة	١٠.٨
٣	الولايات المتحدة	١٢.٠	بلجيكا	١٠.٠
٤	بلجيكا	١١.٨	فرنسا	٧.٤
٥	المملكة المتحدة	٥.٥	المملكة المتحدة	٥.٩
٦	الصين	٥.٤	سويسرا	٤.٩
٧	هولندا	٥.٣	إيطاليا	٤.٧
٨	إيرلندا	٥.٠	اليابان	٣.٦
٩	فرنسا	٤.٩	الصين	٣.١
١٠	النمسا	٢.٧	هولندا	٣.٠
	المجموع	٧٤.٠	المجموع	٦٥.٩
	بقية الدول	٢٦.٠	بقية الدول	٣٤.١
	المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.263

الدول المصدرة والمستوردة الرئيسة للأسمدة الكيميائية والعضوية لعام ٢٠١٤م

التسلسل	الدول المصدرة	النسبة المئوية	الدول المستوردة	النسبة المئوية
١	المغرب	٢٥.٧	الهند	٢٣.٨
٢	الأردن	١٢.٤	الولايات المتحدة	٥.٩
٣	روسيا الاتحادية	٩.٤	البرازيل	٥.٤
٤	البيـــرو	٨.٥	اندونيسيا	٤.٧
٥	إيطاليا	٥.٣	بلجيكا	٤.٥
٦	هولندا	٥.١	ليتوانيا	٤.٥
٧	سورية	٤.٤	بولندا	٣.٤
٨	مصر	٤.٢	نيوزيلندا	٣.٢
٩	فلسطين المحتلة	٢.٨	هولندا	٢.٧
١٠	بلجيكا	٢.٦	تركيا	٢.٦
	المجموع	٨٠.٤	المجموع	٦٠.٨
	بقية الدول	١٩.٦	بقية الدول	٣٩.٢
	المجموع العام	١٠٠	المجموع العام	١٠٠

عمل الباحث بالاعتماد على :

International Trade Statistics Year Book, Vol. 2, U.N. New York, 2014, p.216

أهم الدول العربية المنتجة للقمح عام ٢٠١٢م

الدولة	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار	النسبة المئوية من إنتاج الوطن العربي	الإنتاجية (كغ/هكتار
١ – مصر	٨٧٩٥	١٣٢٧	٣٣.٧٢	٦٦٢٨
٢ – المغرب	٣٨٧٨	٣١٤٢	١٤.٨٧	١٢٣٤
٣ – سورية	٣٦٠٩	١٦٠٣	١٣.٨٤	٢٢٥١
٤ – الجزائر	٣٤٣٢	١٩٤٦	١٣.١٦	١٧٦٤
٥ – العراق	٣٠٦٢	١٧٢٩	١١.٧٤	١٧٧١
٦– تونس	١٥٢٣	٧٥٤	٥٠٨٤	٢٠٢٠
٧– السعودية	٨٥٤	١٤٤	٣.٢٧	٥٩٣١
٨– باقي دول الوطن العربي	٩٣٣	٥٦٨	٣.٥٨	١٦٤٣
الوطن العربي	٢٦٠٨٦	١١٢١٣	١٠٠.٠٠	٢٣٢٦

وضع الجدول بالاعتماد على معطيات الجدول رقم /٣٢/ الوارد في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد /٣٣/، ص/٣١/، الخرطوم، ٢٠١٣م.

تركيب الصادرات السلعية البينية العربية للفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٣م

(بالنسبة المئوية %)

الصادرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	متوسط الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٣
السلع الزراعية	٢٢.٥	٢١.٩	٢١.٧	١٨.٩	٢٠.٩	٢٠.٠
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	٢٢.٢	٢٣.٣	٢٣.٩	٢٧.١	٢٦.٦	٢٤.٨
المصنوعات	٤٩.٠	٤٨.١	٤٩.١	٤٧.٣	٤٦.٢	٤٩.٦
المواد الكيميائية	١١.٢	١١.٥	١١.١	١٢.٠	١٠.١	١١.٣
مصنوعات أساسية	١٨.٧	١٦.١	١٦.٥	١٨.١	١٦.٣	١٨.٠
الآلات ومعدات النقل	١٣.٧	١٢.٦	١٣.٢	١٠.٠	٤.٩	١٣.٤
مصنوعات أخرى	٥.٣	٨.٤	٨.٤	٧.٢	١٤.٩	٧.٠
سلع غير مصنفة	٦.٦	٦.٣	٥.٥	٦.٧	٦.٧	٥.٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ٢٠١٤م.

تركيب الواردات السلعية البينية العربية للفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٣

(بالنسبة المئوية %)

الصادرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	متوسط الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٣
السلع الزراعية	٢٣.٢	٢٠.٩	٢٠.٦	١٥.٧	١٦.١	١٩.٧
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	٢٢.٩	٢٦.٨	٢٦.٩	٣٥.٣	٣٥.١	٢٧.٣
المصنوعات	٥٠.٠	٤٧.٠	٤٧.٣	٤٤.١	١١.٣	٤٨.٥
المواد الكيميائية	١٤.٣	١٤.٢	١٥.٩	١٣.٦	١٢.٨	١٤.٥
مصنوعات أساسية	١٧.٥	١٥.٩	١٧.٠	١٧.٤	١٥.٦	١٦.٥
الآلات ومعدات النقل	١١.٧	٩.٥	١٠.١	١٠.١	١٠.٥	١١.٨
مصنوعات أخرى	٦.٥	٧.٣	٤.٣	٣.١	٥.٤	٥.٣
سلع غير مصنفة	٣.٩	٥.٣	٤.٨	٤.٩	٤.١	٤.٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ٢٠١٤م.

نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية الخارجية

الدول العربية	نسبة الصادرات البينية			نسبة الواردات البينية		
	٢٠٠٩	٢٠١٣	متوسط الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	متوسط الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٣
مجموع الدول العربية	١١.٩	٨.٦	٩.٩	١٢.١	١٣.١	١٢.٨
الأردن	٥١.٦	٥٣.٥	٤٩.٤	٣٢.٠	٣١.٠	٣٤.٨
الإمارات المتحدة	٩.٢	٦.٥	٧.٣	٥.٩	٧.٦	٦.٦
البحرين	٢١.٠	١٥.٩	١٧.٧	٣٩.٨	٣١.٣	٣٢.٦
تونس	١٢.٢	١٠.٧	١٠.٩	٨.٣	٩.٩	٧.٦
الجزائر	٣.٠	٤.٦	٣.٤	٤.٢	٦.٣	٤.٦
جيبوتي	٣٥.٥	٨١.٥	٧٥.٥	٢٨.١	٨١.٩	٢٩.١
السعودية	١٥.٧	١١.٠	١٢.٨	٨.٣	١٠.٧	٩.٢
السودان	٧.٩	٢٤.٨	٢٦.٧	١٩.٢	٢٦.٠	٢٥.٠
سورية	٥٢.٥	---	٤٦.٣	١٦.٤	----	١٥.٦
الصومال	٦٧.٣	٩٠.١	٨٥.٨	٣٨.٩	٤٩.٦	٤٤.٢
العراق	٣.٦	٣.١	٣.٥	٢٤.٩	١٦.٧	٢٣.٥
عمان	١٨.٩	١٢.١	١٥.٥	٣١.٣	٢٧.٧	٣٣.٧
قطر	٧.٧	٦.٩	٧.٧	١٧.٨	١٤.٨	١٨.٣
جزر القمر	٦.٠	٤.٤	٦.٦	١١.٠	١٢.٨	١٢.٨
الكويت	٣.٧	٢.٥	٢.٨	١٤.٦	١٨.٢	١٥.٧
لبنان	٤٤.٤	٥١.٤	٤٠.٧	١١.٦	١١.٩	١٣.٩
ليبيا	٢.٦	١.٩	٣.٩	٤.٦	١٣.٤	٧.٩
مصر	٣٣.٨	٣٢.٦	٣١.٢	١١.٢	١٣.٢	١٢.٣
المغرب	٤.٩	٤.٦	٤.٩	١١.٦	١٤.٩	١٣.٩
موريتانيا	٠.٣	---	٠.٢	٣.٧	٢٦.٩	١٣.٠
اليمن	١٥.٢	٦.٤	١١.٥	٣٦.٤	٢٩.٧	٣١.٦

من عمل المؤلف اعتمادا: على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٤، ص٤٣٣.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصطلحات الأجنبية باللغتين العربية والإنكليزية

A	
Added value	القيمة المضافة
Agriculture	الزراعة
Asia Pacific Economic Cooperation Forum (APECF)	منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة الهادئ
B	
Balance	رصيد
Balance of goods	رصيد البضائع
Balance of payments deficit	العجز في ميزان المدفوعات
Balance of payments	ميزان المدفوعات
Balance of Trade	الميزان التجاري
C	
Capital	رأس المال
Capital Goods	سلع إنتاجية
Clumping	الإغراق
Commercial Farming	زراعة تجارية
Common Arab Market	السوق العربية المشتركة
Committee on Trade & Environment	لجنة التجارة والبيئة
Consumer Goods	سلع استهلاكية
Cotton	القطن
Chemical Products	المنتجات الكيميائية
Crude Oil	النفط الخام
Crude Materials inedible except fuels	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود

D	
Data of Bank	بنك المعلومات
Deficit Countries	دول العجز
Developed Countries	الدول المتطورة
Developing Countries	الدول النامية
Minimum Import	الحد الأدنى من الواردات
E	
European Communities EC	الاتحاد الأوروبي
Ecology	علم البيئة
Economic Blocks	التكتلات الاقتصادية
Economic Growth	النمو الاقتصادي
Economic Integration	التكامل الاقتصادي
Export Economy	اقتصاد تصديري
Export enhancement Programme	برنامج تقرير الصادرات
Extractive Industry	الصناعة الاستخراجية
Extraction Crude Petroleum	استخراج النفط
F	
Factor Value	عامل القيمة
Fuels and Lubricants	الوقود والزيوت المعدنية
Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
Finished Products	المواد المصنوعة
Free Trade Area	منطقة التجارة الحرة
Food and Beverages	الأغذية والمشروبات
Final Consumption	استهلاكية
Free Trade	التجارة الحرة
Fuel	الوقود

Food and Live animals	الأغذية والحيوانات الحية
G	
General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
Geographical Indications	المؤشرات الجغرافية
Groos National Product	الناتج الإجمالي القومي
H	
Half-finished Goods	سلع نصف مصنعة
Hard Currency Market	سوف العملات الصعبة
I	
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
International Trade	التجارة الدولية
International Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية
Investment	الاستثمار
L	
Least Developing Countries	البلدان الأقل نمواً
F	
Manufacturing Industry	الصناعات التحويلية
Factored Goods	سلع مصنوعة
Merchant Marine	الأسطول التجاري
Manufacture of Chemicals	صنع المواد الكيميائية
Mineral Fuels, Lubricants and Related Malaise	الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
Machinery and Transport Equipment	الماكينات ومعدات النقل
Made up textile products	منتجات المنسوجات الصناعية
Major Crops	المحاصيل الرئيسة

N	
Nascent Industries	الصناعات الناشئة
National Accounts	الحسابات القومية
National Income	الدخل القومي
National Product	الناتج القومي
Natural Persons	الأشخاص الطبيعيين
O	
Oil Producing Countries	الدول المنتجة للنفط
OPEC	منظمة أوبك المصدرة للنفط
P	
Pig Iron	الحديد الخام
Products of Wood	المنتجات الخشبية
Raw materials	المواد الخام
Rubber	المطاط الطبيعي
S	
Services	الخدمات
Self-sufficiency	الاكتفاء الذاتي
Sugar Beet	الشوندر السكري
Sugar Can	قصب السكر
Statistical Data	البيانات الإحصائية
Steel	الصلب
T	
The World Bank	البنك الدولي
Transnational Corporations	الشركات المتعددة الجنسية
U	
Under developed	الدول المتخلفة
W	
World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

المصـــــادر

أولاً – باللغـــة العربية:

- أحمد الألفي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسـية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٥م.
- الأمم المتحدة، رصد السكان في العالم، تقرير موجز، نيويورك، ٢٠١٤م.
- الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات، دليل إحصاءات التجارة الخارجيـة فـي الخدمات، نيويورك، ٢٠٠٢م.
- الاتحاد الدولي للسكك الحديدية، باريس، ٢٠١٥م.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربيـة، التقريـر الثاني والعشرون، ٢٠١٥م.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، نيويورك، ٢٠١٦م.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقـد العربـي، أبـو ظبـي، ٢٠١٤م.
- جمال مفتاح العماري، منظمة التجارة العالميـة والـدول الناميـة، المجلـة الأفريقية للعلوم، المغرب، ٢٠١٥م.
- جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقيـة منظمة التجارة العالمية، تونس، ١٩٩٨م.
- حسان محمد سلمان، التجارة الالكترونية، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٥م.
- سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٢م.
- السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصـاد العربـي، جامعـة أسـيوط، ١٩٩٨م.

- صندوق النقد الدولي، نيويورك، ٢٠١٣م.
- صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، وزارة التخطيط، بغداد، ٢٠١٣م.
- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، ٢٠٠٤م.
- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية الموارد، الجزء الأول، جامعة دمشق، ٢٠١٣م.
- عبد الباري الزني، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد ٥، طرابلس، ٢٠٠٨م.
- عبد الرحمن إبراهيم الصنيع، تجربة الدول العربية في التكامل الاقتصادي، الشرق الأوسط، العدد ٨١٤، ٢٠٠١م.
- عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٣م.
- فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.
- هشام عفيفي، الاتحاد الأوروبي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥م.
- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، ٢٠١١م.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ٢٠١٢م.
- محمد بن عبد العزيز القباني، التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٢م.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، العدد ١٠٢، الكويت، ٢٠١١م.
- محفوظ جبار، عمر عبد سامية، أسواق رأس المال الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ٣، الجزائر، ٢٠٠٨م.

- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، نبها، ٢٠١٠م.
- هيثم ناعس، جغرافية النقل، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م.
- هناء يحيى سعيد أحمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في ضـــوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، ٢٠٠٦م.

ثانياً – باللغة الروسية:

- سلوكا. ا. س، الجغرافية الاقتصادية لدول السوق الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة موسكو الحكومية، العدد ٥، موسكو، ١٩٨٦م.
- فولسكي وبانيفا تبفا، الجغرافية الاقتصادية للدول الرأسمالية والنامية، جامعة موسكو، ١٩٨٦م.
- فولسكي. ف. ف.، الجغرافية الاقتصادية والاجتماعيـــة للعـــالم الخـــارجي، جامعة موسكو الحكومية، موسكو، ٢٠٠١.
- ماكسا كوفسكي. ف. ب. مرآة العالم الجغرافية، الطبعة الرابعة، موسكو، ٢٠٠٩م.
- ميرونينكو، ن. س. جغرافية العالم الاقتصادية، موسكو، ٢٠١٢.
- كولوشكوفي. ي. سيماكينا. ي. ديمغرافيا، موسكو، ٢٠١٢م.

ثالثاً – باللغة الإنكليزية:

1 - United Nations, International Trade Statistics Year Book, Volume I, New York, 2015.
2 - United Nations, International Trade Statistics Year Book, Volume II, New York, 2015.
3 - United Nations, children's Fund, New York, 2014.
4 - World Trade Organization (WTO) 2014.
5 - UN. F.A.O. 2014.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

اللجنـــــــــة العلميـــــــة:

د. عبد الـرؤوف رهبـــــان

د. أديـــــب الخليـــــــل

د. ممـــدوح دبـــــــــس

المدقـــــــــق اللغـــــــــوي:

د. راتـــــب سكـــــــــر

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University